عبّاس بن نخي

البروتستانتية الشيعية

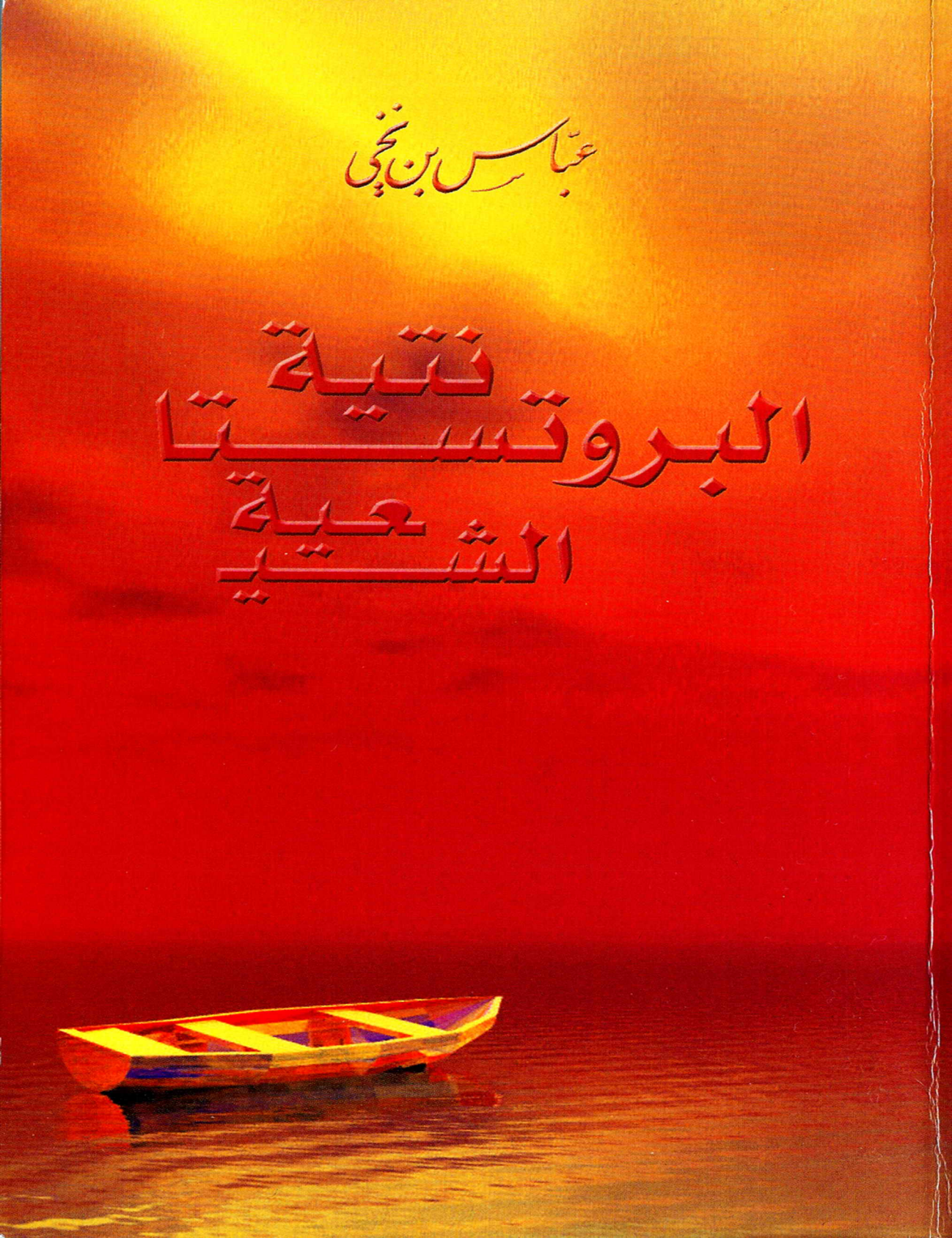

عباس بن نخي

البروتستانتية الشيعية

الكتاب الثالث في سلسلة:

« من هموم الحركة الإسلامية الشيعية »

بعد:

الأول: الغيبة والتغييب ١٩٩٨

الثاني: ريح يوسف ٢٠٠٢

الطبعة الاولى

ذوالحجة ١٤٢٣ هـ / شباط (فبراير) ٢٠٠٣ م

خمسة آلاف نسخة

التنضيد والإخراج الفني... والتنفيذ والإصدار:
مؤسسة الإمام للنشر والتوزيع

دولة الكويت ■ الشرق ■ ص. ب: 2431 الرمز البريدي: 13025 ■ الصفاة

يمكنكم مراسلة المؤلف على الموقع: absnakhi@hotmail.com

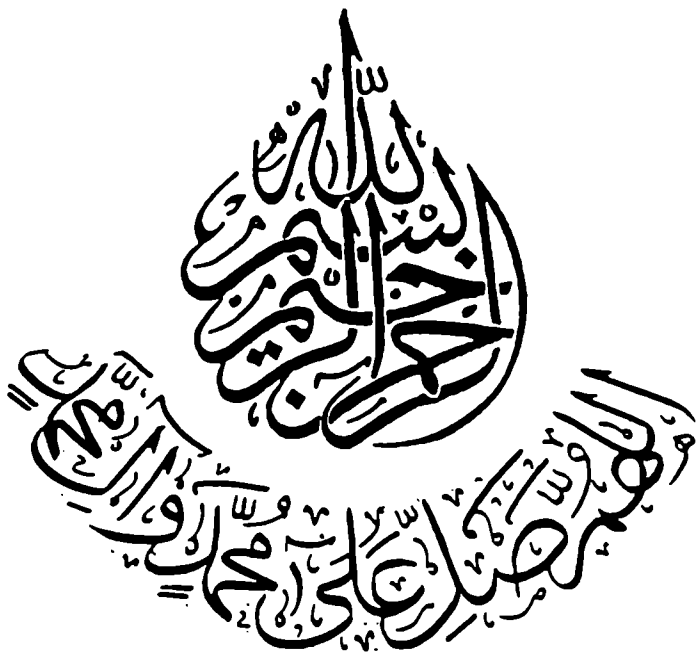
بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على محمد وآله وسلم

إهداء

هناك أشخاص يعيشون المبادىء في أعماق نفوسهم، تسري فيهم مسرى الدماء في العروق. وتصبغ الأخلاق التي يلتزمون أفعالهم وتطبعها فتخالها مندكة في ذواتهم، وكأنها جوهر فيهم لا عرَض. ويتمسكون بالقيم التي يؤمنون، حتى تحسب أنها ممتزجة بارواحهم ومتعلقة بحياتهم، فيرون أنفسم أمواتاً لولاها...

تفتح أمامهم عشرات أبواب الإلتفاف والتحايل (الشرعي وغيره)، ليتخلصوا من تبعات التمسك بهذه القيمة وذاك المبدأ، دون أن ينال من سمعتهم أو يحط من قدرهم، بل بنحو يحفظ عليهم صورتهم، ويقيهم النقد والملامة... ولكنهم لا يفعلون، ويمضون في جدية غريبة عن عالمنا اليوم.

إنهم يتعاملون مع «الصدق» و«الوفاء» و«الأمانة» و«الكرم» و«العفة» و«الإباء» و«الأخوة» و«الإيثار» و«العزة» و«الكرامة»... بنحو يثير الإستغراب.

ومع إن الأمر (في هذه الغربة) مؤلم، لكنه من جهة أُخرى، وضع يبشرك بتحقق نبوءة للنبي ﷺ! حين ذكر «انقلاب المعروف منكراً والمنكر معروفاً» كواحدة من علامات آخر الزمان.

لا يدرك الناس ما يفعله هؤلاء، ويتساءلون من عجب وحيرة: لماذا فرط في هذا المكسب؟ ولم يتجشم هذا العناء؟ وكيف يتحمل هذا العذاب؟ وعلامَ يخسر هذا المال؟ وقد تذهب طائفة إلى السخرية، وأُخرى إلى الإستهجان والنكير.

فالناس لا تريد، ولا تطيق من يعرّيها، ويسلط الضوء على قبحها، فيكشف كذبها وغدرها وخيانتها، وبخلها، وعهرها، وخنوعها، وأنانيتها، وذلها، وهوانها...

وهذا الأداء يفعل. ويفرز هذه الصور بتلقائية وعفوية، تنتزع من أبسط مقايسة وأدنى مقارنة... فتثير حنق الساقطين وغيظهم.

اولئك الذين يريدون لظاهر أخرق أن يداري كل ذلك القبح، ولا يبالون أن يفشى الغباء وتستحكم البلادة، بل يتمنون ويرحبون ويعملون، حتى ينطلي أمرهم!

أمام هذا وذاك، يقف بعض الرجال، غير المتميزين باسم ولا المعروفين برسم، لا شهرة ترفعهم ولا عنوان يشير إليهم، لا دعوى يدّعون ولا فخر ينسبون... يقفون على بساطتهم، وباحجامهم الصغيرة وإمكانياتهم المحدودة، ولا يفعلون أكثر من هذا:

يتمسكون بقيم آمنوا بها، ولا يحيدون عن مبادىء تبنوها، ولا يتخلون عن أخلاقيات التزموها.

يقفون أمام هذا الطوفان والسيل الجارف، ويحيرون الغرباء عن القيم والأخلاق فيهم: كيف يصمد هؤلاء؟ كيف يقاومون؟

إلى واحد من هؤلاء الرجال، أخي السيد مصطفى...

الذي بلغ الغاية في الأُخوة. عمل بمذهب يعتنقه ويتفانى في التزامه، وبأصل ينحدر منه، وبشيم لا تراها في غير تلك الدوحة المباركة. فبذل كل ما يملك، وعجزت عن رد جميله ولو بعضه...

إليه أُهدي هذا الكتاب.

* * *

الإصلاح الديني

لا زالت دعوات الحداثة والتجديد والإصلاح في الساحة الإسلامية الشيعية تترى، وتطالعنا بين الفترة والأُخرى بمقولة تتبعها نظرية، ونقد تتلوه اطروحة، ورفض يعقبه موقف وقضية... وفي طيات هذه الحركة الدؤوبة أفكار صالحة وآراء سديدة، وخدمة لا يمكن إنكارها، مزجت بخبط وحشو وطرّهات لا علاقة لها بالعلم وموازينه، ولا بالفكر وأُسسه، وإنما شيء أقرب إلى هرج العوام وجلبة الإعلام.

ومن أهم المواقع التي ما انفكت مسرحاً للفعل الحركي، وميداناً يستقطب الزخم الأكبر من البحث والجدل في هذه الساحة: الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، وما يندرج تحت هذا العنوان من دور العلماء والطلبة (رجال الدين). نُظم دراستهم ومناهجها، أنشطتهم ونتاجهم، خصوصاً السياسي والإجتماعي، بعد العلمي.

هذا إلى جانب أصل ومنطلق مستمر ما انفك يواكب دعوات التطوير والإصلاح تلك... هو «عقلنة» الدين، وسعي لا ينتهي للتوفيق بين «العقل» والمعتقدات الدينية، ثم رفض ونبذ ما خالف «العقل» منها.

أما الضجة المفتعلة مؤخراً حول ما نسب للسيد هاشم آقاجري الكاتب الإصلاحي المرموق، فهي تعود ـ في الحقيقة ـ إلى الصراع السياسي المحتدم في إيران اليوم، وما يكتنفه من توظيف «الزلة» الدينية، و«الشطحة» العلمية، و«السقطة» السلوكية، في مواجهة المعارضة ورجالها.

فيقتنص النظام الحاكم أية فرصة تضفي عمقاً عقائدياً على نهجه، وتخلق خلفية وبعداً فكرياً لقراراته وسياساته... مما يبرر للعنف، ويلتمس لها العذر، ويواري التهالك والتكالب على الدنيا، ويداري قبح وجهها الحقيقي، والواقع الشرير للصراع الذي تخوضه ضد المعارضة ومشروعها الإصلاحي.

والحق إننا لم نعد نثق بإعلام إيران الجمهورية الإسلامية، ولا نزاهة القضاء في هذا النظام (مع شديد الأسف)، ناهيك بأجهزة الأمن والمخابرات... ولا نستبعد الزور والتزوير.

لذا لا يمكننا الجزم فيما نسب للسيد آقاجري، خصوصاً أن مطالعة مركزة في كتابات الرجل، وقراءة دقيقة لأفكاره، تخرج القارىء بانطباع لا يتوافق مع ما نسب إليه.

فبمقدار ما تلاحظ أُنساً منه بالدكتور علي شريعتي واحتراماً لأفكاره، تراه ـ في المقابل ـ متمسكاً بالأصالة، وحريصاً ومصراً على نبذ «السكولاستية»* (كما عبر هو) ورافضاً لها...

(*) السكولاستية scholasticism: فلسفة نصرانية سادت في القرون الوسطى وأوائل عصر النهضة، بنيت على منطق أرسطو ومفهومه لما وراء الطبيعة، بعد أن تعرّف الأوروبيون إلى كتبه عن طريق الفيلسوف العربي ابن رشد، واستهدفت ـ في المقام الأول ـ إضفاء صفة عقلانية على اللاهوت النصراني، وإقامة الدليل على أنه لا تعارض بين العقل والدين.

أما السكولاستية المحدثة neo-scholasticism وهي التي يقصدها الكاتب: فهي حركة كاثوليكية حديثة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وهدفت إلى تعديل طرائق الفلسفة السكولاستية بحيث تلائم حاجات العصر الفكرية ومكتشفات العلم الحديث.

إذ يقول في معرض بيان ما يتهدد مشروع المجتمع المدني، الذي يحمل مع التيار الإصلاحي لواءه في إيران:

«إنني أخشى من أمرين، الأول أننا دون أيديولوجية وديانة تجمع الأصالة والحداثة، سنتعرض لردود أفعال الرجعيين (ولعله يقصد التقليديين!)، والخطر الآخر هو أن نقع في حبائل السكولاستية. في الحقيقة إن المجتمع المدني الذي نطمح إليه (في إيران)، يختلف في المبادىء مع نظيره (القائم) في الغرب. لذا علينا الحذر ـ في طريق التجديد الديني ـ من التعثر والسقوط في السكولاستية، أي تلك الظاهرة التي أصابت المسيحية في العقود الأخيرة. وبعبارة أخرى: علينا في مسعانا لتعبيد طريق النقد وفتح آفاقه، وهكذا في إسقاط المقدسات الكاذبة والمتوهمة... أن لا ننال من المقدسات الحقيقية».

ويضيف: «مع الأسف إن مسيرة نفي القداسة والنزعة السكولاستية مضت في الغرب إلى مبلغ هتك جميع الحدود، حتى نالت الله والنبي والكتاب المقدس، وهي أمور داخلة في الحصن الإيماني، وما وراء العقل، مما حوّل هذه المقدسات إلى موضوعات عرفية، وبالنتيجة إلى أمر نسبي... إذا لم نلتفت لهذا الأمر ونحذر هذه النزعة، فإن ديمقراطيتنا ومدنيتنا لا يمكن أن تكون إسلامية»*.

كيف يكون مرتداً من ينادي بهذا؟

ويؤكد على ضرورة تنزيه الإصلاحات المنشودة والناي بها عن المس بالمقدسات (الحقيقية)، وهي (عنده) القرآن والسنة المعصومة، دون النتاج والإجتهاد البشري. ويحذر النيل من موقعها الروحي، ويدين النهج الذي حوّلها إلى موضوعات عرفية وقضايا نسبية؟

(*) انظر: «العلاقة بين الدين والمجتمع المدني» ص٧٠، مؤلف يجمع بحوث لمحسن آرمين، سيد علي نقي أيازي، آية الله الشيخ اسدالله بيات، محمد رضا تاجيك، السيد محمد خاتمي (رئيس الجمهورية)، د. هادي خانيكي، حجة الإسلام والمسلمين محسن كديور، ميرحسين الموسوي (رئيس الوزراء الأسبق)، فريدون وردي نژاد، بالإضافة إلى السيد هاشم آقاجري.

ولا يخفى أنني لست بصدد تبرئة الرجل، ونفي إمكانية ضلاله وانحرافه، إنما أُريد تاكيد الأصل الذي يدعونا أن نتبين، حتى لا نصيب قوماً بجهالة فنصبح على ما فعلنا نادمين... إذ أن الذي جاءنا بالخبر جائر ظالم، والجور أعظم الفسق.

خصوصاً أن «سوابق» الرجل وسيرته، تخلق قاعدة لصالح حمله على الصحة والخير، فهو ممن نذر نفسه للثورة الإسلامية، ومضى في طريق الدفاع عنها حتى بذل ساقاً وأصبح من معوقي الحرب.

من هنا فانا متوقف فيما نسب إليه، واجد مبالغة وتهويلاً، ينال أي حدث أو قول إن أُخرج من ظرفه، فينفتح باب القراءة على طريقة «ويل للمصلين»... وهو مما يتكرر في وسائل الإعلام، ولا حاجة للإطناب في هذا.

وإلا فما قاله آقاجري، مقولة تعود للدكتور شريعتي، تناولها في كثير من خطبه ومحاضراته، وتجدها مبثوثة في كتاباته ـ تصريحاً وتلويحاً ـ ومبوبة تحت شعاره الشهير «إسلام منهاي روحانيت» (الإسلام دون رجال دين)، الذي أراد أن يجاري به الشعار الذي عرف به الزعيم الوطني مصدّق: «اقتصاد منهاي نفط»، حين أراد بناء الإقتصاد الإيراني دون الإعتماد على النفط.

فغدى العنوان الأبرز في حركة شريعتي وفكره، والمعْلم الذي التف حوله من التف، فخلق تياراً ضم شريحة عريضة من طلاب الجامعات وعموم المثقفين الإيرانيين... الذين انجذب اكثرهم للسمة الثورية في أدب شريعتي، واستهوت بعضهم بلاغة الرجل وقدرته الخطابية المتميزة، وغزارة ثقافته الغربية، إلى جانب نزعة التجديد ونبذ الماضي التي كان ينادي بها. وهلل آخرون لمقدمات، ورحبوا بخطوات تنتهي (بهم) إلى «الخلاص» من تزمت الشريعة وتشددها، و«الإنعتاق» من قيود الإلتزام الديني، ممن كان (ولا يزال) يتطلع لإباحية ذات غطاء اخلاقي، يقيه الضغط الإجتماعي، ويخدّر وازع الوجدان والنفس اللوامة فيه، عندما يمضي (في تحلّله وإباحيته) على «رؤية إسلامية» و«اجتهاد» و«فكر»!

كما لم يخلُ هذا التيار ممن انطلق من عقد ركّبت فيه حقداً غريباً على علماء الدين، فكأنه انتسب والتحق بهذا الركب «بغضاً في علي، لا حباً في معاوية»!

وإن قلنا بالتفاوت والتشكيك في درجة الولاء لافكار شريعتي بين تيارات الساحة الإيرانية اليوم، لتأتي «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية» (التي ينتمي إليها آقاجري) في أقصى التشدد والغلو، فإن هذا لا يلغي حقيقة كون الساحة «الثورية» والطبقة السياسية في إيران، من الحكم والمعارضة، كلها «شريعتية» الهوى.

وإذا استثنينا نخبة علمائية من تلاميذ الإمام الخميني وأصحابه (مضى أكثرهم وقضى شهيداً، كاسدالله مدني وعبدالحسين دستغيب واشرفي إصفهاني، وثلة قليلة باقية ومنزوية، تتقي سطوة العوام وغضبة الحكام)... فإن الجناحين المتصارعين في إيران، سواء اليمين المحافظ، أو قوى اليسار والإصلاح المؤتلفة في «جبهة المشاركة»... تؤمن بافكار شريعتي، وتكن له احتراماً وقدسية خاصة، بل تعدّه منظر الثورة ومفكرها.

ويأتي المرشد الروحي الحالي للجمهورية الإسلامية في طليعة هؤلاء... فهو من أبرز الدعاة لشريعتي، وممن كان يحث الطلبة (فترة تحصيله العلمي في حوزة مشهد) على المشاركة في ندواته ومحاضراته، ويجاهد في ثنيهم عن حضور الدروس الحوزوية «الجامدة» (كما كان يعبر). ولا زال يفتخر بالتلمذ عليه. وكان يصر حتى سنين خلت (إبان توليه رئاسة الجمهورية) أن يقوم بنفسه بتابين شريعتي في الذكرى السنوية لوفاته.*

فعلامَ النزاع، ومَ الشكوى والإنزعاج؟

إن المظاهرات التي نظمها اليمين المحافظ ضد هاشم آقاجري، وتهم التجديف التي قذف بها، وفتاوى التكفير والإرتداد التي

(*) بلغ تاثره بكارزما شريعتي انه كان ـ ولا زال ـ يقتبس من خطبه و«قصار كلماته»، ويستعير مصطلحاته مثل: «ذر وزرو وتزوير» و«حكومت علوي»...

صدرت بحقه... كان غيره أولى بها صلياً! ممن هو من نفس الخط والمدرسة وعلى نفس المعتقد والطريقة. غاية ما هناك، أن ثمة مانع ـ اليوم ـ يمنع أن يسفر عن هذا الوجه، ومقتضي أن يتظاهر بخلافه... فإذا تبدلت الظروف وانقلبت الأحوال في الغد، لرأيت في آقاجري، وسمعت من الدويّ الذي أحدثه في جبال همدان، رجع صدى لطنين أجراس قرعها السيد القائد في مشهد وطهران.

والأمر مما سُجّل وضُبط، ودخل في المسلمات. ولكنه تاريخ، مثل غيره، تدوّنه السلطة وتزوّره بما يخدم مصالحها، وإعلام يتراقص بالحقيقة ويلحن على إيقاع الملك، أو هوى الرئيس، أو رغبة «الولي الفقيه»... فيحاكم رجل على لبس الدشداشة في الكويت، وتدان امرأة على السفور في السويد!

* * *

من هنا، أفضّل الإبتعاد عن هذا الميدان وتركه لاهله، منزهاً نفسي والقارىء الكريم، عن الإنسياق في معارك وهمية، يتلاعب بها «الكبار» بـ «الصغار» بوقاحة لم توفر الحد الأدنى من الحياء... إلى ملاحقة فكرية، ومناقشة علمية تتناول ما طرح مؤخراً وتداولته الساحة، سواء نادى به آقاجري وطالَب* أم لم يفعل، سبقه السيد القائد إليه أم لحقه، كان من مقولات شريعتي أم لم يكن...

(*) كنت أتمنى على الحركة الإصلاحية في إيران، ولها، أن تحصر دورها في الميدان السياسي، وأن تنهض بمقاومة الظلم والدكتاتورية. فتسقط ما يدّعيه النظام من مشروعية دينية، وتحوله إلى نظام لا يتخذ من الدين غطاءً للظلم. فيتنزه مذهبنا عن هذا اللوث الذي يجري باسم الإسلام وولاية الفقيه.

وأن تترك أمر التطوير الديني، ولا أعبر بالإصلاح، إذ ليس في ديننا فساد أو أخطاء، تتركه لرجاله وأهل الإختصاص فيه. وهكذا لميدانه، الذي يتطلب التاني والوقار والرصانة وما إلى ذلك من مستلزمات البحث العلمي (البعيدة عن أجواء المشاحنة والمنافسة السياسية). وكانت ستقدم أعظم خدمة إن نأت بالحكومة وأبعدت المخابرات وأجهزة الأمن عن التدخل في الحوزات والمحافل العلمية والضغط عليها، ولرأت حينها كيف يكون العطاء والتالق والإبداع.

فإن طائفة من «المؤمنين»، وإن اختلفت توجهاتهم وانتماءاتهم الحزبية، يتبنون اليوم هذا الفكر وينادون به تحت مسميات شتى. ولهؤلاء وجودهم هنا في الكويت، كما لهم في العراق والقطيف والبحرين ولبنان وباكستان... ناهيك بإيران. والمعضلة هي في تنامي هذا التيار واتساعه بآلية إعلامية وأدوات الخطاب «الثقافي» السطحي، البعيد عن العلم والوعي. فكان دعاة العقلنة والتنوير، مقلدين و«إمعيين»، والمنادون بالوعي والمحذّرون من الإستغفال، ضحايا مشروع سخيف غاية في تسطيح الفكر وازدراء العقل.

وبعيداً عن سجالات القول وتبني الرأي، ثم التراجع والنكوص حذر السقوط الإجتماعي، أو ما يستتبع المثول أمام «محاكم التفتيش الإسلامية»!... أتوجه إلى مضمون الخطاب، وحقيقته البعيدة عن التورية والمواربة، والصيغ والتعابير التي تريد الإلتفاف على مواد الإدانة الجزائية. فالإرهاب والقمع الفكري الحاكم في إيران اليوم، لا يترك لمفكر أو مثقف، سعة ومساحة للتعبير عن حقيقة رأيه بوضوح وصراحة، كما لا يترك لعالم دين في الحوزة، وفقيه حقيقي أن يفعل... ولا تلجىء هذا وذاك إلى «تقية».

← ثم لاستقام ذلك مع شعارات الحرية ودعوات التعددية التي رفعتها «جبهة المشاركة» في الثاني من خرداد، واشرأبّت لها الاعناق وتطلعت، ورأت فيها مخلّصاً ينجي الامة والحوزة (الحقيقية لا الرسمية) من مساعي هيمنة الدولة والمخابرات، فيرجع حق طالما اغتصب، ويعود هذا الصرح العلمي مستقلاً، لا يخضع في مواقفه وأدائه إلا للأدلة والحجج والقناعات العلمية...

ولكنها، إن صح ما نسب لآقاجري، تكون قد تعدّت على غيرها وسلبته حقه، تماماً كما يفعل المحافظون! ومن جهة اخرى، تكون قد تخطت النطاق الذي جمع الجموع، وفرّطت في السبب الذي ألف القلوب حولها... وهو مطب أتصور انها استدرجت إليه، وخطوة ستدفع ثمنها غالياً. فالتوقيت الدقيق لسقوط اليمين وبداية العد التنازلي لفقد السيد الخامنئي شعبيته هو: حين عمد إلى الإفتاء والتدخل في المرجعية، وسعى للهيمنة على الحوزة. فاعرض «الملتزمون» عنه، وصدت الأمة (التي يمثل المتدينون ضميرها وقلبها النابض) بوجهها، ولم تعد تقبل بصرف منه ولا عدل... فانفض الناس من حوله. ■

ومجمل الأمر، والعنوان العام للقضية يتلخص في الشعار الكبير المطروح والمنادى به، وهو:

{ البروتستانتية الإسلامية، والدعوة لتجديد المذهب الشيعي }

أما مفصّل المشروع ومحاوره الرئيسية، فتتمثل فيما ينطوي تحت شعارات ونداءات:

* الحاجة إلى إصلاح بنيوي للدين الإسلامي، يعيد قراءة النص القرآني والحديث النبوي الشريف، ومن ثم صياغة الأفكار والمفاهيم. وذلك عبر تغيير وتعديل أسس وقواعد الإستنباط، وبالتالي طرقه وكيفيته، بحيث لا ينتهي الباحث و«المستنبط» إلى النتائج الحالية والأفكار الفعلية. (فهي أسباب الإنحطاط!)

* إن المسلمين ليس عليهم تلقي الدين عبر اتباع زعيم روحي، وأن لهم الإنفتاح المباشر على منابع الفكر والفقه... أي إلغاء فكرة التقليد والمرجعية (وربما التخصص العلمي!)، ناهيك باستبعاد علماء الدين كوسيط بين الله والإنسان.

* إصلاح على غرار الكنيسة. فالمضي على النسق المعهود من محاولات وتجارب الإصلاح (جهود جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن تبعهم)، ثبت أنها دائرة مغلقة وطريق مسدود، لا يلبث أن ينتهي بالوضع القائم وترسيخه، فاستمراره.

إن مرتكز المشروع «الإصلاحي» هذا (اليوم هنا، وبالأمس البعيد في المسيحية)، بعد اليأس من «المؤسسة» الدينية (وبالمناسبة، فهي ليست بمؤسسة ولا حزب، ولا حتى تنظيم)، الذي قضى بصيغة التغيير الجذري تلك، أو عبر بالثورة والإنقلاب إن شئت، وانتهى للدعوة ولابتداع مذهب ودين جديد (البروتستانتية)، ودعى لتكرارها هنا... هو العجز عن الدخول إلى موقع الفعل والتأثير الحقيقي في المذهب (علمياً وجماهيرياً، روحياً وسياسياً)، وممارسة «الإصلاح» من داخل ما يفترض أنه «المؤسسة» الدينية، وهي هنا المرجعية الدينية والحوزة العلمية الشيعية.

فالحوزة العلمية والمرجعية (هنا، والإكليروس في المسيحية) تحتكر التنظير والتشريع، بل التفكير الديني، وتمنع غيرها من المساهمة والمشاركة وأن يدلو بدلوه!

وينطلق ذاك العجز من «مناعة» الحوزة، أو «جمودها» وعدم شفافيتها، كما يزعمون، وعدم انفعالها وتفاعلها مع دواعي الإصلاح ومقتضيات التغيير...

وهو ـ بدوره ـ نتاج وإفراز حتمي، ولازم لا ينفك، لكون الحوزة والمرجعية و«رجال الدين» طبقة... أي أنها وأنهم ضرب من الإكليروس أو الكهنوتية المسيحية.

وبعبارة أخرى، فإن عمدة الإشكال ولب القضية وأصل المشكلة التي يفترضها الإصلاحيون يرتكز على:

أن التطوير والإصلاح الديني، الذي تفرضه ضرورات ملحة لمواكبة العصر ومحاكاة الزمان، وتتطلبه أرقام صارخة لا زالت تنادي بدخول البشرية الالفية الثالثة، وبلوغ التكنلوجيا والعلوم التجريبية والصناعة والإتصالات والمعلومات، غايتها وقمتها، فلا «يعقل» أن يبقى الدين ـ بمفاهيمه وأحكامه ـ على ما هو عليه، ولا يستقيم إصرار رجاله والقائمين عليه على ذهنيات ستجعل واقعهم في المستقبل القريب: «كنتونات» مغلقة و«جزراً» نائية.

هذا النداء والمشروع يصطدم بعقبات وتصده سدود، أولها وآخرها علماء الدين، و«الوصاية» التي يفرضونها على الفكر الديني، و«الحق» الذي يستأثرون به في إضفاء سمة الإسلام على الأفكار التي يراد نسبتها إليه، أو العكس: إسقاط الصفة وإلغاء النسبة، وتسجيلها في البدعة والمروق والردة والضلال. كما حسبت هناك (في المسيحية) هرطقة وتجديفاً.

ويعود كل ذلك، كما يطرح أتباع علي شريعتي، أو دعاة «البروتستانتية» إلى كون علماء الدين «طبقة»... لها معالمها ومصالحها وموقعها.

وعندما تنطلق (هذه الطبقة) من ذاك الموقع وتراعي تلك المصالح وتتقيد بهاتيك المعالم... تعود لتتقوقع على نفسها، وترفض أي رأي جديد وفكرة مستحدثة ومشروع متطور، وتصنفه «تسللاً» و«اختراقاً» يمكن أن يمس وينال من موقعها ومصالحها.

وهذا مرتكز وافتراض ستثبت الأدلة أنه غير صحيح ومجانب للحقيقة، وقد شطح بالإصلاحيين والحداثيين إلى فكرة باطلة، ومشروع صار يحمل في ذاته دواعي الفشل وأسباب السقوط. فما بني على باطل، فهو باطل.

* * *

سرّ الدين

هناك حقيقة كامنة في الدين، لربما غطتها التعاليم وصرفت النظر المباشر عنها، ووارتها تبعات «المشروع السياسي»، وطمستها الدروب والدهاليز الملتوية التي ينهجها بناة «المجتمع الفاضل» ودعاته، وتعقيدات إقامة «حكم الله» وإحقاق الحقوق وتنظيم العلاقة بين الناس، فأغفلها السلوك البشري المستغرق في الدنيا، المنشغل بالقشور عن اللباب...

وتلك الحقيقة، هي عماد الدين وأصله، بل جوهره وكنهه، الذي ما كانت تشريعات الفقه، ولا جاءت إرشادات الأخلاق، ولا صدرت التعاليم والوصايا، إلا كاعراض تشير إلى ذاك الجوهر وتدعو إليه، وتسعى لإيجاده في النفوس، ثم تعميقه وترسيخه ونمائه فيها، وهكذا بثه في الحياة ونشره، وجعله محوراً وأساساً لحركة الإنسان، بل جميع الكائنات والأشياء.

إنه «الحب»...

الحقيقة التي فتقت الوجود وفطرته، وشعشعت ضياءه فأنار الموجودات، وبعثت فيه دفء الحياة ونداوة الروح ولطفها، فكسرت من حول الأشياء أسوار العدم.

العلقة التي تربط الأرواح، والرابطة التي تأخذها إلى مبدئها، والإتصال الذي يدبّ في الأنفس ويسري، فيأخذ بمجامع القلوب ويقلبها... ومنه ينفتح كل باب، وعنده تنتهي كل طريق.

ولا زالت البشرية في حيرة وعجب من هذا الإكسير! الذي يقال إن محله القلب. أما مادته وطاقته فهي المعرفة وسُبلها، من علم وعمل، وسير ورياضة وسلوك. ولكن تبقى كيفية وقوعه وانعقاده، أشبه باللغز والطلسم الذي يصعب فكه وتفسيره.

والحب بعدُ، عيش روعة العلاقة بالحبيب، وإدراك نشوة الأنس من قربه ولقائه، وبعد هذا ومعه... وقوفٌ على خفايا المحبوب، وتفاصيل وجوده، فاكتشافٌ لجماله وكماله، ثم طاعة وامتثال.

أما الجوارح، فتتبع القلب في الإنفعال والتأثر.

وإنما تكتسب الأعمال شاناً، وتحظى الطاعات والعبادات بقيمة، وتكلل الجهود بثمرة ونتيجة، إذا خرجت من القلب وعكست ما فيه، ورشحت ونضحت عن هذا الوعاء. أو إذا انتهت إلى القلب وزادت في معرفة الحبيب، فيعمر بتلك الطاقة ويتقد، ويزدهر بذاك الإكسير ويكبر، ويتسع حتى يكون عرش الله. ذلك عندما تتصل الأعمال بالسر وتصب فيه... وإلا فهباءً منثورا.*

(*) إنها الحقيقة التي تسمو فوق الأعمال وقوانينها وتشريعاتها.

وإليها أشار النبي ﷺ بقوله: «والذي نفسي بيده لا يؤمنّن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه وأبويه وأهله وولده والناس أجمعين». وقال الإمام الصادق عليه السلام: «وهل الإيمان إلا الحب»؟ وعن أبي جعفر عليه السلام: «والله لو أحبنا حجر حشره الله معنا، وهل الدين إلا الحب؟». وفي مكتوب الرضا عليه السلام: «كن محباً لآل محمد عليهم السلام وإن كنتَ فاسقاً، ومحباً لمحبيهم وإن كانوا فاسقين» (انظر السفينة: ج٢ باب الحاء بعد الباء). وعن ابن عباس قال النبي ﷺ: «لو اجتمع الناس على حب علي بن أبي طالب لما خلق الله النار» (بشارة المصطفى: ٩١). وعن سويد بن غفلة قال، سمعت علياً عليه السلام يقول: «والله لو صببت الدنيا على المنافق صبّاً ما أحبني، ولو ضربت بسيفي هذا خيشوم المؤمن لأحبني...» (أمالي الطوسي: ١٢٩، ونهج البلاغة: ٩٧). وفي كتاب ابن

← مردويه عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «يا علي لو أن عبداً عبدَ الله مثل ما قام نوح في قومه، وكان له مثل جبل احد ذهباً فانفقه في سبيل الله، ومُدّ في عمره حتى حج الف عام على قدميه، ثم قتل بين الصفا والمروة مظلوماً، ثم لم يوالك يا علي، لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها». وعن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «حب علي بن أبي طالب ياكل الذنوب كما تاكل النار الحطب» (البحار ج٣٩ ص٢٥٦).

وهناك نصوص تشير إلى معان خفية في طبيعة هذا الإكسير (الحب) ومادته... منها قول جابر وزيد بن أرقم: «ما كنا نعرف المنافقين ونحن مع النبي إلا ببغضهم علياً». وروى احمد بن حنبل عن الشافعي يقول: سمعت مالك بن انس يقول، قال انس بن مالك: «ما كنا نعرف الرجل لغير أبيه إلا ببغض عليّ بن ابي طالب». وفي خبر طويل عن انس: «كان الرجل من بعد يوم خيبر يحمل ولده على عاتقه ثم يقف على طريق علي ﷺ فإذا نظر إليه أوما بإصبعه: يا بني تحب هذا الرجل؟ فإن قال نعم قبّله، وإن قال لا، خرق به الارض وقال له الحق بأُمك»!(انظر البحار ج٣٩ ص٢٦٣).

وهكذا رواية شيبة بن عثمان بن ابي طلحة الذي كان من اعدى أعداء رسول الله ﷺ إذ قال: استدبرتُ رسول الله يوم حنين وانا اريد ان اقتله بطلحة بن عثمان وعثمان بن طلحة، وكانا قتلا يوم احد، فاطلع رسول الله على ما في نفسي، فالتفت إليّ وضرب في صدري وقال: اعيذك بالله يا شيبة، فارتعدت فرائصي، فنظرت إليه وهو احبّ إلي من سمعي وبصري. وفي نص آخر، ان شيبة جاء النبي من ورائه وقد انهزم عنه الناس وبقي وحده، فغشي فؤاده ولم يطق ذلك، فالتفت إليه النبي ﷺ فقال له: ادن يا شيبة فقاتل، ووضع يده في صدره، فصار رسول الله احب الناس إليه، فقاتل بين يديه، ولو عرض له ابوه لقتله في نصرة رسول الله ﷺ.

وفي حديث أن النبي ﷺ خرج فعرضت له امراة فقالت: يا رسول الله، إني امراة مسلمة ومعي زوج في البيت مثل المراة، قال: فادعي زوجك. فدعته فقال لها: اتبغضينه؟ قالت: نعم، فدعا النبي ﷺ لهما ووضع جبهتها على جبهته وقال: اللهم الف بينهما وحبب احدهما إلى صاحبه. ثم كانت المراة تقول بعد ذلك: ما طارفٌ ولا تالد ولا والد احب إليّ منه. (انظر: السفينة ج٢ باب الحاء بعد الباء).

ترى، ما هذا الذي سرى من دعاء النبي وفعله في إلصاق الجبهتين، فقلب نفسي الزوجين وجعلهما على ما صارا إليه بعدما كانا فيه؟ وما الذي سرى في ←

هكذا بنى الإسلام بنيانه وأقام قواعده وشيّد أركانه، ومن هنا انطلق، وهذا هو «سره»: حب آل محمد وعشقهم، ثم موالاتهم واتباعهم وطاعتهم. هكذا يتكامل الإنسان ويرقى ويبلغ أعلى المدارج. وبه تتقبل الأعمال وتثمر المساعي، بل تنقلب السيئات وتتبدّل إلى حسنات. وبه تزهر الحياة وتزدهر، وينزل الغيث وتجري الأرزاق وتعمر البلاد ويعم الأمن ويقوم العدل.

إنها «معادلة» وتركيبة غامضة، مثل «الوصلات» التي تؤمن الإتصال وتحققه، وبفقدها تنقطع الدائرة وتتوقف الحركة ويطيش السهم، فيتعطل المصنع، ولا تقلع الطائرة، وإن كانت في الفضاء فلا تهتدي لمهبط، ودون تلك «الوصلة» والتركيبة الخاصة، لا يؤثر الدواء ولا يفيد العلاج مهما تركزت عناصره واحكمت مركباته أو مراهمه... ولا يقاس مثل هذا الامر بالكم والحجم والوزن، فانشطار ذرة قد يولد طاقة تنير بلداً وتبث فيه الحياة، أو تدمره وتخلفه يباباً. أو قل هي «الشيفرة» التي تجعل للكلمات والحركات، للوجود والحياة، معنى، كانت لولاه عبثاً ولغواً.

إنه «السر» الذي يجعل القلب ياتي الله «سليماً»... فينجو.

* * *

وإذا كان مفهوم السر لدى العوام، هو «ما لا يفهمه الإنسان»، لما فيه من الغموض والخفاء، وهو نفسه تعريف «المشكلة» أو «اللغز»، الذي يحار الإنسان أمامه، فيسعى ليحلله بعقله ويوضحه ويستجلي غوامضه، فيحله ويدركه.

← صدر شيبة ودخل قلبه فقلب كيانه؟... وما هذا الذي لا يجتمع مع النفاق ولا يدخل قلب منافق، والنفاق مقولة دينية وسلوكية، والحب عاطفة وروحية؟ ولم لا يكون هذا «الإكسير» إلا في طاهري المولد، وكيف كان جواب طفل ساذج لا يعرف الكذب، علامة على نجابته، أو كونه من أولاد الزنا؟!

لعل تعبير «السر» يفي ببعض الجواب، ويسكن هاتفاً وينهي جدلاً طالما الح، فعاد عقيماً... ولكن الحقيقة، ولو بعضها، لن تدرك إلا إذا اشرقت شهوداً وحضوراً، ووقف عليها المرء وجداناً وعرفاناً. ■

فإن مفهوماً لاهوتياً يعرض «السر» على أنه:

«ما لا ينتهي الإنسان من فهمه»، فكلما غمر فيه أحدٌ، اكتشف أبعاداً واعماقاً ومعاني لا حد لها، لأن السر لا متناه. فليس السر حائطاً سميكاً يعترض عقل الإنسان ويحول بينه وبين المعلومة، بل هو محيط بلا شاطىء... من هنا انطلقت المسيحية (خصوصاً آباء الكنيسة الشرقية) لعرض دينها.

فافترضت صعيدين، هما:

«الإيقونوميا»، أي ما يختص بالتدبير والقصد الإلهي والخلاصي (ويتضمن تجليات الله، سواء في «الاقانيم» أو في الأسماء والصفات، أو في الخطابات الإلهية والتعاليم والإرشادات).

و«الثيولوجيا»، أي ما يختص بالله سبحانه وتعالى نفسه، بجوهره وذاته وطبيعته (ويتناول البحث في الذات الإلهية، وحقيقة الله، جوهره وطبيعته).

ثم يقولون إن ثمة تطابقاً كاملاً بين «الله ـ لاجل ـ ذاته» و«الله ـ لاجلنا»، بين «كينونته» و«ظهوره» للإنسان، بين «جوهره» و«عمله»، بين «الإيقونوميا» و«الثيولوجيا»... فإن «الإيقونوميا» تعبر عن «الثيولوجيا» تعبيراً مطابقاً تماماً، وإن «الثيولوجيا» تظهر في «الإيقونوميا» ظهوراً كاملاً *.

وإن إدراك الإنسان لسر الله سبحانه وتعالى وحقيقته أي «الثيولوجيا»، يكون عبر «الإيقونوميا» ومن خلالها، أي من خلال معاملة الله له في تدبيره الإلهي، فينتقل من العمل والظهور إلى الجوهر والكمون...

فالسر ـ الإيقونومي ـ حدثٌ منظور محسوس، يهبه الله في نعمته وخلاصه. وبعبارة أخرى هو علامة منظورة لعمل غير منظور يقوم به الله أو ينال الله تعالى في «الثيولوجيا».

(*) انظر: سلسلة «دراسات لاهوتية» سر الله الثالوث ـ الاحد، للأب فاضل سيداروس (دار المشرق ـ بيروت).

وهذا التداخل، قضى بالإرتباط بين «اللـه» والكنيسة، التي تمثل امتداد «الله» و«تجسده» في يسوع المسيح (كما يزعمون، والعياذ بالله). وانتقال سلطته ـ بالتالي ـ إلى رسل الكنيسة وأجيالها من المسيحيين الأوائل، ثم رعاتها المتتالين من البابوات، ومن المطارنة والأساقفة والشمامسة...

وصار الإرتباط بالله لا يكون إلا عبر «الأسرار» والطقوس والعبادات التي يمارسها المؤمن، وينشد بها التكامل.

فالعماد أو المعمودية، والتثبيت، والزواج، والكهنوت، والمصالحة أو التوبة، ومسحة المرضى، والإفخارستيا، وحتى الصلاة... لا تكون في طقسها المسيحي الصحيح، ولا تتحقق في شكلها ومضمونها إلا من خلال الكنيسة، عبر ما يخلعه راعيها على «المؤمن» وعلى الشعيرة، من قبول ومباركة.

فلا يُعمّد أحد، أي لا ينتسب إلى الدين وجماعة المسيحيين، ولا يُثبّت أي ينذر للخدمة والدعوة، ولا يرتبط بزواج يمثل حب الله للبشرية، وليس له أن يتوب ويستغفر من ذنوبه، ولا أن يحظى بمسحة لعلاج جسده من أزمة تهدد حياته الموهوبة من الله، ولا أن يدخل في الكهنوت، ولا أن يحيل دم المسيح خمراً وجسده خبزاً، ويرمز للعشاء الأخير في «مناولة»، فيبرم عهداً مع ربه...

إلا على يد مطران أو قس أو كاهن مخوّل ومكرّس، يباشر جميع تلك الطقوس، ويتولّى إيصال «المؤمن» وربطه بقناة «الفيض» ومكمن «السر».

لا يكفي ـ عند القوم ـ إيمان المرء واعتقاده، ولا تشفع رغبته وإرادته... إذ لا بد له من الإرتباط ـ التنظيمي ـ «بمظهر الرب»، وتلقيه من ممثلي «الله» بين البشر، ونوابه على الأرض، وعليه أن يلتحق بالهيكل التنظيمي الكبير للكنيسة *.

(*) لا يقصد بالكنيسة البناء المعد للعبادة لدى النصارى، بل جماعة المسيحيين، وما يقابله عندنا تعبير «الامة» لا المسجد.

وبعبارة أخرى...

إن المظاهر والطقوس (الأسرار السبعة، الأقل أو الأكثر، حسب المذاهب المسيحية) التي تنصبها الإيقونوميا كقنطرة تأخذ بيد الإنسان إلى حقيقة الله وسرّه المكنون في «الثيولوجيا»، هي عملية منوطة بالكنيسة والرعاية والأبوية الموروثة عن الذات المتجسدة، أي خلفاء المسيح وورثته.

بمعنى أن الزواج ـ على سبيل المثال ـ لا ينعقد كعمق ملكوتي، وكمظهر للإرادة الإلهية إلا عبر قس مخول يجريه ويمنحه البركة، فتسري منه إلى الزوجين والزواج، بعد أن كانت (البركة) قد بلغته بدوره من «الله»، فيتحقق الإتصال وينعقد الإرتباط.

من هنا ترسخ وجود «الإكليروس» وتأصل...

وهو، أو «الكهنوت» اسم يطلق على خدمة الدين من منطلق قسم الرب أو ميراثه، كما كانت ذرية هارون وسبط لاوي في ناموس موسى ميراثاً للرب.*

وتحول من ثلة متفرغة لخدمة الكنيسة، بعلومها وطقوسها ورعيتها (أبنائها)، ثم ابنيتها وأموالها وموقوفاتها ومشاريعها وأنشطتها... إلى جماعة وطبقة مندكة في صميم الدين، وجزء لا يتجزأ من «السر» الإلهي الذي لا خير في الإيمان والعمل والعبادة دون معرفته والإتصال به، والتسليم له وموالاته.

(*) راجع: «معجم اللاهوت الارثوذكشي» لبوريس بوبرينسكو، تعريب الاب إبراهيم سروج. و«علم اللاهوت العقيدي» للدكتور موريس تاوضروس. و«مدخل إلى العقيدة المسيحية» للأب توماس ميشيل اليسوعي. ومقدمة «بشرى الخلاص» للأب يوسف نعمات، وهو «انجيل» مسرد بشكل متسلسل مع السيرة المفترضة للسيد المسيح ﷺ، مضافة إليه صور وخرائط تبين المواقع التي جرت فيها الاحداث.

والكهنوت نظام اجتماعي موغل في القدم، وكان الكاهن عند الاقدمين مؤتمناً على النصوص المقدسة وتدوينها وتفسيرها، وطبيباً وعرافاً ومنجماً. أنظر: الموسوعة السياسية للكيالي، ج٢ ص٨١٣.

وللوقوف على أبعاد ما نحن بصدده من القضية التي طرحها الدكتور علي شريعتي، ونظريته في إصلاح رجال الدين الشيعة، أو الحوزة العلمية والمرجعية الشيعية، أو «المؤسسة الدينية» كما درج بعض من نسج على منواله وحذا حذوه (كالفضلية) على تسميتها مؤخراً، وجاراهم بعض الماخوذين برنين المصطلحات والتركيبات التي «قد» تخلع عليهم رداء الحداثة والثقافة.

أراني بحاجة إلى مقدمة أخرى تبين كيفية انبعاث الحركة الإصلاحية في المسيحية ونشوء الكنائس البروتستانتية، وتمردها على بابا الفاتيكان في القرن الخامس عشر...

وهي مقدمة تنطلق من هذه النطقة، أي الإكليروس.

* * *

طبقة الإكليروس

هناك حقيقة لم يعد ينكرها أحد، بما فيهم الكنيسة نفسها...

وهي أن رجال الكنيسة ورعاتها (الإكليروس) لم يكتفوا بذاك الفهم الروحاني لـ «الأسرار»، وكونها قنطرة أو اتحاداً بين «الإيقونوميا» و«الثيولوجيا»، بل عمدوا إلى التعمية وإضلال العوام بوجود أسرار بمعنى: ما لا ينبغي الإطلاع عليه وكشفه.

ودخلوا بهذا في دائرة لم يخرجوا منها بعد، رغم ما تكبدوه من خسائر فادحة، ودفعوه من أثمان باهضة، كان أهمها وأبرزها، انشقاق الكنيسة الكاثيلوكية وتشعبها، بحيث استحوذت الكنائس البروتستانتية على المانيا وبريطانيا (كنيستها أسقفية) وهولندة والدنمارك والنرويج وسويسرا، وأمريكا الشمالية واستراليا.

ولم يبق للكاثوليك إلا قسم من أوروبا الغربية بالإضافة إلى بلاد أمريكا الجنوبية والوسطى، التي غدت عمق الكثلكة ووجودها الإيماني الكبير، بالإضافة إلى بعض مواطن التبشير في شرق آسيا وبلاد أفريقيا.

أما اوروبا الشرقية وروسيا وسائر بلاد المشرق، فهم على النصرانية الأولى التي تعرف بـ «الأرثوذكسية».

أصرّ رجال الكنيسة على الإستئثار بالكتاب المقدس، ولم يسمحوا لغيرهم بقراءة الاناجيل وترتيلها.[1] وعمدوا ـ عبر هذا السلوك الإحتكاري ـ إلى ترسيخ وجودهم ونفوذهم وقدسيتهم، كونهم الجهة الوحيدة المناط بها فهم وتفسير، بل قراءة النصوص الدينية «المقدسة».

لم ينتفض الراهب الالماني مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) في حركته الإصلاحية على ممارسات الكنيسة وافعالها فحسب.

إذ لم يكن الأمر تقززاً من تداعيات فجائع محاكم التفتيش، ولا مجرد انتصار لنقمة الأمراء على تدخل البابوات في شؤون رعاياهم الدنيوية، ولا انزعاجاً من إثراء رجال الدين وانغماس كثير منهم في الملذات والبذخ والترف الذي ناهز وفاق بطر الملوك والأمراء، ولا اعتراضاً على بيعهم صكوك الغفران، أو إجبارهم الناس على شرائها. ولا ازدراءً واستخفافاً بدعاوى صارت تترى وتتلاحق عن «الظهورات»، أي المعاجز والكرامات...[2]

لقد جاء لوثر بالبروتستانتية تمرداً على حصر الإكليروس المعرفة الدينية (وغير الدينية أحياناً) فيه. واحتكاره فهم «الكتاب المقدس» وتفسير نصوصه، واستئثاره باستنباط الطقوس الدينية منه... وفي المجموع «الهيمنة والنظارة على الدين»، بما يعنيه من أفكار وعقائد، ثم طقوس وشعائر وسلوك وعبادة.

هكذا ثار «لوثر» على السلطات الكنسية في الموقع الذي انطلقت منه لبناء «عرشها»، وأسست عليه في تكوين نفوذها، الذي كان آخذاً في الهيمنة المطلقة على الحياة...

---

(١) حتى سجلت ترجمة الإنجيل (بعهديه) على يد مارتن لوثر، وبذله للعامه وتدريسه خارج الإكليروس، الذي تزامن مع ظهور الطباعة... سجل كعامل أعظم في نجاح الحركة الإصلاحية. واللطيف ان لفظة المذهب الجديد «بروتستانت» مشتقة من معنى يراد به الإشهاد وقيام الحجة!

(٢) انظر: دائرة المعارف للبستاني، و«الظهورات بين الحقيقة والخيال» للأب سامي حلاق اليسوعي.

أي في موقعها ومقامها من «السر» الإلهي، وكونها وريثة عيسى المسيح ﷺ وراعية مجده وقدسه، والوسيلة والقنطرة التي لا يمكن «للمؤمن» أن يعبر إلى «الله» ويبلغ سرّه إلا من خلالها.

من هنا كانت أبرز معالم نهضته: الفكرة المنادية بأن الفرد مسؤول تجاه الخالق مباشرة لا تجاه السلطات الإكليركية، وأن «الكتاب المقدس» هو المصدر الوحيد لشريعة الله، دون اجتهادات البابوات واستمزاجات الكنيسة، ناهيك بالحاجة إلى شفاعتهم، أو شفاعة الأيقونات والتماثيل والصور.

لقد انتفض لوثر في ألمانيا، ومعه «ويكلف» و«هسّ»، و«زوينغلي» في سويسرا و«كالفن» في فرنسا و«نوكس» في اسكتلندا... انتفضوا على الطوق الذي حصرت فيه الكنيسة نفسها وتحصنت، و«الطبقة» التي تمترس خلفها رجال الدين المسيحي ضد أي «نافذ» و«متسلل» يريد الإصلاح أو التغيير، بل من يريد مجرد الإطلاع وكسب المعارف المسيحية.

ولا زال الإكليروس والرؤساء الروحيون للكنيسة يعتقدون أن المسيح نفسه أقامهم في مناصبهم، وجعل لهم البابا رأساً منظوراً وقائداً مشخصاً لا حياد عنه ولا انفصام لعرى زعامته.

وفي تعاليم الكنيسة الكاثوليكية «إن إدارة المؤمنين عهدت إلى القديس بطرس كرأس للرسل»، ولذلك كان سائر الأساقفة يُعطَون السلطة من خلفائه في كرسي روما.

وكما لعب الإكليروس المسيحي دوراً دنيوياً رئيسياً في ظل الهيمنة الكاثوليكية وتالق بابوات روما إبان العصور الوسطى. وكان حليفاً في حقبات مختلفة ومتعاقبة للطبقات الحاكمة في النظام الإقطاعي، أو متصارعاً مع الحكام ومنافساً لهم. فإن الكنيسة اليوم لا زالت تمارس مهمة ثقافية وتربوية واجتماعية كبيرة، كما أنها تلعب دوراً سياسياً قوياً ومنظوراً في تحالفاتها مع الأحزاب المسيحية في أوروبا الغربية، وفي بلدان أمريكا الجنوبية، وفي لبنان.

ولا زال القول بحقيقة وجود أسرار روحانية تنزل من السماء إلى الأرض، وتهبط من «الله» إلى الإنسان، من خلال أولياء المسيح وورثته ـ دائماً ـ، سائداً لم يُمس، ولا اعتراه أي اهتزاز. اللهم إلا ما تمخض من انشقاق الكنيسة وظهور البروتستانتية.

هكذا كان الإكليروس ومضى: «طبقة»...

والطبقة بمعناها الحقيقي المستخدم في رجال الدين، والذي يطلق على «الإكليروس» «Caste»، يختلف عن «الطبقة» بمعنى «Class» الذي يطلق على شرائح مختلفة من المجتمع يؤدون عملاً واحداً، أو تجمعهم مشتركات اجتماعية أو مصلحية.

«الطبقة» بمعناها الحقيقي، شريحة قوامها الحصر والمنعة، فلا يدخل ولا ينتسب إليها أحد، وإن انفتحت، فهي التي تنتقي وتختار من تلحقه بها. فإما أن يكون ملاكها العرق والنسب، كما في الطبقات الوراثية كالملوك والنبلاء والأشراف، المنغلقة تماماً على نفسها. أو تكون كُتل مهنية وحرفية، كالعسكر ورجال الدين (الإكليروس)، فتنفتح على من تريد وتنتخب...

أما طبقات العمال والفلاحين وما إليهم، فهي مشاع يملك من شاء أن يدخلها، وإنما أطلقت «طبقة» مجازاً وتسامحاً. ولعل معنى اللفظة هنا أقرب إلى «مستوى» أو «فئة» منه إلى «طبقة».

ويلحق بمثل هذه «الطبقات»، الساسة والقادة والبرجوازيون الرأسماليون، ولا يشترط أن يملك أحدهم رأسمالاً ويكون غنياً، لكنه يكون ممن يفكر ويعيش على طريقة الرأسماليين. وهذه ذات منشأ نفسي وأسباب طبيعية، يمكن أن تتفق لأي كان، فيدخل في «الطبقة» ويصبح برجوازياً، أو أن يتخلّى أحدهم عن هذا النمط من العيش أو التفكير، فيخرج.

والأرستقراطيون، وهم المتمتعون بامتيازات عليا. وقد تكون بعض هذه الإمتيازات من النبالة الموروثة والألقاب الممنوحة والرتب المخلوعة عليهم من الملوك والأمراء، مما يجعلهم «طبقة» مغلقة.

ولكن هذه الأسباب مختلطة بأخرى غير منغلقة، ومبذولة لأي كان. مما يبقي الباب مفتوحاً للدخول والخروج من هذه «الطبقة»... فقوام الأرستقراطية كان ما يقابل «الشعبية»، ذلك لتعالي البعض وتباعدهم عن عامة الشعب، هذا مما قد يتفق لأي كان، فيدخل، أو يزول عن أي كان، فيخرج.

وهكذا الإقطاعيون والتكنوقراط... كل هذه طبقات هشة ومرنة ومنفتحة (بنسب متفاوتة)، تسمح بالإنتساب والإنفصال. إذ بإمكان أي كان أن يتعلم ليصبح طبيباً أو محامياً. او يجني أموالاً يشتري بها أراض شاسعة، يوظف فيها العبيد والعمال والمزارعين.

ومثلما كانت «الأرستقراطية» مختلطة ومتداخلة تجمع مفهومي الطبقة، كذلك هو الإقطاع، بمناسبة أن الأراضي قد تكون محدودة (كما في أوروبا) ولا سبيل للتملك إلا بالتوارث، الذي لن يكون إلا ضمن عوائل وثلة محدودة تشكل «طبقة» مغلقة «Caste»... إلا أن الأمر يختلف في أمريكا، حيث تحول عمال ومزارعون إلى إقطاعيين، وانتقل إقطاعيون إلى صناعيين، أو صار أبناؤهم من التكنوقراط، أو افلسوا فصاروا عمالاً.

أما «الأعيان» و«رجالات البلاد» و«علية القوم» و«البيوتات» و«الذوات والأكابر»... فهي مجرد ألقاب وإطلاقات عامة، تحكمها ضوابط أكثر عمومية، ولعله لا تحكمها اية ضوابط. اللهم إلا ما يدغدغ مشاعر بعض الشخصيات الإجتماعية والسياسية، ممن لم يدركوا عهود الطبقية، ويريدون الآن استشعار لذّتها، ولو كانت كاذبة ووهمية، فيعمدون لترسيخ إطلاقات وألقاباً تفصلهم عن العامة و«الأرذلون»! وإن أمعنا النظر، لوجدنا أغلب هؤلاء في حقيقتهم هم رعاع وغوغاء وصعاليك... من الوصوليين الذين يجيدون التسلق واستغلال الفرص.

نعم... يمكنك أن ترى اليوم الطبقية الحقيقية «Caste» المقصودة بالإكليروس، بتمام معناها، وتجدها في الفكر والديانة الهندوسية. التي قسمت اتباعها إلى أربع طبقات رئيسية منغلقة:

طبقة رجال الدين أو البراهمة، وطبقة المحاربين، وطبقة التجار والمزارعين، وطبقة العمال، ثم المنبوذين، الذين هم خارج التصنيف، إمعاناً في الإزدراء والتحقير.

وينطوي نظام الطبقات الهندوسي على قواعد صارمة جداً، فلا يجرؤ هندوسي على كسر طوق الطبقة التي ينتمي إليها، هو وذريته إلى الأبد. وتفرض الهندوسية «سراً» هو الملاك في التصنيف الطبقي، وقوامه الخيار والإرادة الإنسانية السابقة (في العوالم الماضية)، وكون حياتنا الدنيا مرآة وانعكاس لقرارت ومقامات الروح، لذا فهم يرون أن الإنتقال من طبقة إلى أخرى غير ميسور إلا في التناسخ والتقمّص.

إن رجال الدين المسيحي في انغلاقهم، إنما يمارسون طبقية من هذا النوع. وملاكهم (هنا) هو «السر» الإلهي الذي يحظون به، وإن قالوا بجواز بذله ونقله، إلا أنه أمر لا يكون إلا لمن يريدون هم، لا من يريد هو... فحكَمَ «الإنغلاق» وأحكم.

إن أعمال خدمة الكنيسة ورعاية «المؤمنين»، كتولي الصلاة، وإجراء الزواج، واستشفاء المرضى، وما إلى ذلك من طقوس وعبادات... أمور حكر على رجال الإكليروس. وليس لأي مسيحي أن يمارسها إلا إذا دخل هذا الجهاز، ولن يدخله إلا من سمحت القيادة العليا (البابا ومن ينوبه) له بذلك.

إنها جماعة مغلقة، ومؤسسة و«حزب» يخضع في الإنتساب إليه، والتدرج في مراتبه، وجميع أنشطته وفاعلياته... لتنظيم هرمي محكم، وإدارة دقيقة تتبع ذلك التنظيم.

* * *

«المشايخ» و«السرّ»

يختلف الامر في الإسلام كلياً، باختلاف أمرين:

* مفهوم «السر»، وآلية الإتصال والإرتباط به.

* ثم وضع المدارس الدينية و«الحوزات العلمية» و«المشايخ» ومرجعيات التقليد والإفتاء... وطريقة عملها.

روحياً... لم يطلب الإسلام أكثر من«الحب»، وإعمار القلب به في البدء والطريق والمآل. وهو حالة وجدانية، وتفاعل نفسي يعيشه الإنسان في داخله. ومتعلقه الوحيد بعد الله سبحانه وتعالى، النبي وآل بيته الأطهار ﷺ. أي تلكم الذوات القدسية التي عناها الله سبحانه بوجوب المودة في قوله تعالى: ﴿قل لا أسالكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾، الذين تعلقت إرادة الباري بطهارتهم المطلقة، وقضى سبحانه بعصمتهم، فانزل ﴿إنما يريد الله ليذهب الرجس عنكم أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾. دون زوجاته وأصحابه وعلماء أمته، ولكل فضل، ولكنه مقيد! فميز الزوجات عن سائر النساء «إن» اتقين، وكرّم الأصحاب «إن» لم يحدثوا بعده، ورفع علماء الأمة «إن» عملوا... أما أهل البيت، فطهارة وعصمة مطلقة. لذا لم تفرض المودة ولم تجب إلا لهم.

ويتدرج الحب في مراتبه لينتقل إلى حب ما يحبه الحبيب، وبغض ما يبغضه، سواء من ذوات وأشخاص، أو من أعمال وممارسات. فيحبّ المرء أولياء الله والمؤمنين الموالين، ويبغض أعداء الله والمنافقين والمخالفين، ثم يحب الخير والبر والأحسان والطاعة، ويبغض الظلم والكفر والفسوق والعصيان.

ومع ما ذكرنا من «سرية» و«غيبية» تحفّ هذا الأمر وتلفّه، إلا أنه أمر غرس في الفطرة وألهمته النفوس وجبلت عليه، حتى قال عز من قائل ﴿حبّب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم، وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾... لا يتكلفه الإنسان، ولن يعدمه، إن أخلص وانقطع إلى الله، وأراد وجهه، فسيُهداه بلا شك.

هذا هو المطلوب ـ في جوهر الدين ـ من المؤمن، وبه يتحقق «السر» الذي يربطه بحبل الله والعروة الوثقى، ثم يوصله إلى الله سبحانه تعالى. هكذا تتحقق «الوصلة» المعقدة التي «تقرأ» العبادات والأعمال، وتترجمها إلى لغة السماء، وتنقلها من خلجات نفسية، ومن أحرف وكلمات وجمل وعبارات، أو من حركات وطقوس، متحيزة بالشكل والمادة والجسم، ومحكومة بالحدود والكيف والحيث والأين والنسبة، إلى عالم التجرّد والمطلق. إن هذا «الإكسير» المعجز الذي يخلق القنطرة بين عالم الممكنات المخلوق، وخالقها الواجب جل جلاله... هو حب آل محمد.

وهي علاقة بعيدة عن الشكل التنظيمي والهيكل الهرمي المفترض لتسلسل الأعمال ومراتب الإتصال، هناك حيث ترتبط القاعدة بالقمة وتقود القمة القاعدة، وتطل عليها وتمسك بزمامها عبر مفاصل التنظيم وتقسيمات هيكليته المحكمة.

بل هو اتصال كاتصال البسيطة ومن عليها بالشمس وشعاعها، تنتشر في الفضاء، وتسري في الأجواء فتحيط بكل شيء، غير محجوبة ولا ممتنعة، فيتعلق كل موجود بخيط منها، فيتصل مباشرة. لا رابط بين المرء والشمس إلا إشعتها، ولا وسائط بينه والقنديل أو المصباح إلا نوره وضياؤه...

ولا يتطلب الأمر أكثر من أن يسري هذا الإكسير في الاعمال، ويتخللها ويدبّ فيها، لينعشها ويحييها ويضفي عليها روحاً تؤهلها للسمو والرقي والإنتقال إلى الصورة الملكوتية، ثم القبول عند الله عز وجل. دون الحاجة لمباركة أحد ولا رعايته ووساطته.

لا رجل دين، ولا ناظر حزبي، ولا أب ولا حاكم ولا قاض... لا باعث ولا دافع، إلا النفس وإرادتها، ثم لا مصحح ولا مرجح، لا وسيط ولا شفيع إلا «الحب»، أي مجرد حالة نفسية يعيشها المرء تجاه «حبيب الله» وآل بيته الأطهار.

إن كل شيء في هذا الوجود يكتسب اعتباره وقيمته، بمقدار ما يمت إلى «السر»، وبمقدار ما هو كاشف عن السبب المتصل بين الأرض والسماء... لا قيمة ذاتية للحجر والحديد، ولا للإنسان والحيوان والنبات والجماد. وإنما كرُم من كرّم، كبني آدم، بما خلّف الله على الأرض ومثّل إرادته واتصل بأسمائه وصفاته وتعلق بها، عقيدة وحباً، ثم أنساً وعشقاً، فطاعة وإمتثالاً.

إن الخصوصية، والتفوق التكويني الذي يضفي القداسة ويمنح الإمتياز، لم يتعلق إلا بأهل البيت المعصومين ﷺ... تلك الأنوار الإلهية المحدقة بالعرش.

ولك أن تعرف عظمة الأمر وخطره، وبالتالي انحصاره واستحالة الزيادة والإدخال فيه، إذا عرفت أن التواجد و«الإحداق» هناك، هو تواجد الفاعل المكون، الذي ظهر وجوده على هيئة «العرش»، ولم يظهر العرش في الوجود إلا به. وهو مقام الإحاطة بجميع الأجسام، حيث تخلع القوالب على الوجودات وتمنح هياكلها؟... أي الجسم الكلي والمكان المنزه عن الجهات الست، وفي الحقيقة قلب «الصادر الأول».

وهل يبقى مثل هذا المقام الخطير مشاعاً وباباً مشرعاً؟ بل هو اجتباء واصطفاء ابتني على إرادة أربابه ومن منطلق اختيارهم، الذي خضع للمشيئة الإلهية منذ بدء الخليقة... وهي أمور تفتقت عن «العشق» وعجيب فعله.

فقضى علم الله الأزلي، أن لم يكن إلا ما كان، وليس في الوجود من شع وتلألا، فسمى إلى ذروة العرش، ورشح فصار وعاءً لمشيئة الله سبحانه وتعالى... غير أهل البيت هؤلاء، ولو كان لبان منذ الأزل، ولاجتبي من ظهر وأُلحق بهم، دون أن يبخس حقه، وما كان الله ليظلمهم.

وبعد أن منّ الله علينا فجعل هذه «الأنوار» في بيوت أذن أن ترفع ويذكر فيها اسمه... وعرفناهم، كانت الولاية والمحبة حكراً ووقفاً عليهم على نحو الحصر والتعين. وعند هذه الذوات توقفت القداسة، وانقطع الواجب من «سر» الحب والولاء، ولم يسرِ إلى أية منظومة «نائبة» أو «وارثة».

وما تراه من مواقع ومناسبات توجب الطاعة أو الحب وتقرن بين رضا الله والإمتثال لأمر ما، من قبيل أوامر الوالدين والإخوة المؤمنين والفقهاء والقضاة والحكام... فهو من «الولاية».

وهي إحدى مقامات وشؤون «السر»، مما يتعلق بنظم الحياة وأمنها واستقرارها، وإدارة المجتمع، ومناهج التربية، وما إلى ذلك. وبمناسبة ما يحكيه الآمر ويمثله الامر من قول وفعل ورغبة المعصوم. أي القانون والشرع، سواء الخاص بالفرد الذي يحدد سلوكه الشخصي وينظم علاقته بالآخرين، أو العام الذي يقنن لإدارة البلاد والمجتمعات.

ولكن كل ذلك، بعيداً عن مقولة التفاعل والإرتباط الروحي (الحب)، والعلاقة القلبية المطلوبة والمشترطة في صحة الاعمال وقبولها، إذ لهذه خط ومسلك آخر وطريق ثانية، في عرض تلك الاولى وموازية لها... أي دون أن يسري «السر» وينتقل إلى الآمر في شخصه وذاته.

فالمؤمنون بعضهم أولياء بعض، يأمرون بعضهم، ويوجبون الإئتمار والإنقياد، بمناسبة ما يحكيه الامر من «معروف» وموضوع النهي من «منكر»، لا أن لاشخاصهم شأناً.

ولعلي لا أبالغ إن عبرت بان «الآمرون» هنا، وفي كل موقع آخر لا يباشر فيه المعصوم ﷺ الامر بنفسه، بما فيهم الفقيه المفتي (المجتهد) الذي يستنبط الاحكام الشرعية... ليسوا إلا «معنى حرفي» لا استقلالية له، ولا قيمة ولا شان، إلا حين يضاف، ويراد به، ويدل على «الآمر» الحقيقي، ويحكي عنه، فتكون القيمة للحكاية والمحكي عنه، لا الحاكي. اللهم إلا بما يتشرف به بالمناسبة.

وإنما يطاع القاضي وتفرض ولايته للحاجة إلى فصل النزاعات ومعاقبة المجرمين، وكذلك الحاكم لضرورة أمن الناس وحفظ البلاد. وهكذا الوالدين، فإن ضرورة تربوية، وقيمة إنسانية تحكم العلاقة بينهما وبين الإبناء، تفرض لهم المودة والطاعة وعدم العصيان.

إذاً فهي مصالح مرسلة وحاجات تفرض نفسها بعيداً عن «الولاية» بمعناها الخاص، ناهيك بالسر الروحي[1].

من هنا، فإن المسلم إذا تلقى الحكم الشرعي فبلغه وعرفه، كان بإمكانه أن يعمل به ويمارسه مباشرة دون إذن «شيخ» ولا رعاية وسيط ولا شفاعة أحد.

فيعقد قرانه ويتزوج، أو يطلّق وينفصل[2]، ويصلي ويصوم، ويبذل ويتصدق، ويحج ويزور، يتلو القرآن ويدعو ربه ويتضرع، ويناجيه ويستغفره ويطلب التوبة من ذنوبه... دون أن «يقوده» شيخ «يناوله» البركة ويزكي عباداته، ويمنحها مسحة القبول.

---

(١) لا يخفى أن ثمة «شذرة» و«خيطاً» مستلاً من «السر»، يدب في كل الموجودات ـ تكويناً ـ، وبه «يحب» الناس بعضهم، ويعشقون الاشخاص والاشياء... تماماً كما هي «الرحمة» التي يتآلف بها البشر ويمارسونها فيما بينهم، هي شعبة بثها الله بينهم، وادخر تسعاً وتسعين للآخرة.

(٢) وهنا نكتة، وهي أن فلسفة حرمة الطلاق في المسيحية تعود لهذا الاصل... كون الزواج «سر» سرى إمضاؤه إلى الرب، وانتقل عبر ـ المباركة الرعوية ـ إلى السماء ليكتب فلان زوج فلانة. بل إن ما ظهر من خيار وإرادة للزوجين في إبرامه، كان كاشفاً عن إرادة الرب، فليس لهما ـ بعد ذلك ـ أو لاحدهما شيء في حله ونقضه. خلافاً للإسلام الذي لا يرى هذا الإتصال، فاباحه.

كل ما يحتاجه المؤمن الذي يريد أن يتعبد ربه ويلتزم الشرع الحنيف، ويكون ـ بالتالي ـ فرداً صالحاً ومسلماً تقياً مرضياً عنه، هو معرفة أحكام العبادات والمعاملات، وفقاً لشروطها وضوابطها الشرعية المقررة.

وهو أمام طريقين لبلوغ هذه الغاية وتحقيقها:

إن أمكنه أن يدرس ويتعلم حتى يغوص بنفسه في الأدلة الشرعية، من القرآن الكريم والسنة الشريفة والعقل، وينظر في فعل وسيرة من سبقه (الإجماع)، حتى يقف على ما كلفه الله سبحانه وتعالى وأراده، على وجه التحديد. فيعرف الحلال من الحرام، ويميز بين المكروه والواجب والمندوب؟

إذا أمكنه تحصيل وسيلة الإستنباط، وتمكن من آليته وأدواته، ووقف على ميدانه الشاسع وآفاقه الرحبة، ثم قام بممارسته حتى عرف واستكشف ـ بالفعل ـ هذا الكم الهائل، الذي يناهز عشرات آلاف الأحكام الشرعية، التي أمر الله بها ووضعها منهجاً وطريقاً لتقرّب عباده إليه... فبها، وهو «الإجتهاد» أو الفقاهة.

وإلا فعليه أن يأخذها عن غيره، ويتلقاها ممن تفرغ لدراستها وتعلمها، وتخصص حتى بلغها وأدركها، وهي عملية «التقليد» والرجوع إلى العالم.

من هنا نشأت الحوزات العلمية، وتكونت «المرجعيات» الدينية في المدرسة الشيعية، لا من أي منطلق وباعث آخر، لا كهانة هناك ولا عرافة، لا أسرار ولا طلاسم... بل أمر في غاية الوضوح.

ويمكنني هنا القول، بضرس قاطع، أنه لم يفترض أي مرجع تقليد حقيقي لنفسه مقاماً روحياً يربط المؤمن بربه، فيجعل لشخصه شأناً ذاتياً في هذا السلم، بحيث يمر «رضا الله» من خلاله. اللهم إلا ما يحمله من علوم شريفة، ويستنبطه من أحكام إلهية مقدسة، تمثل المنهج والطريق الذي يقود المؤمن ويأخذ بيده لمرضات الله، ولا ضير في هذا، ولا مطعن أو مؤاخذة.

لم يدع أحد ذاك الأمر الذي يعني «الولاية» ولا قال به...

وذلك منذ بداية تاريخ المرجعية الشيعية (مع عصر غيبة الإمام المهدي المنتظر ﷺ، بشقيها: الصغرى والكبرى) وحتى يومنا هذا. ومن قال وفعل، لم يكن ـ أصلاً ـ من أهل الفتوى ولا أهلاً للتقليد، أي لم يكن جامعاً لشرائط المرجعية، من فقاهة وعدالة، بل كان مندساً ومنتحلاً... وعلى كل حال، فإن التاريخ الشيعي لم يسجل إلا حالات نادرة، وما لبث ان شذ أصحابها بمذاهب باطلة سجلت في الضلال، كالبابية وأضرابها.

إن هذا الدور الإلهي العظيم، الذي ترفّع من نهض به عن حطام الدنيا وتنزّه، وانصرف عن لذاتها وأعرض عن زينتها، وشمّر عن ساعد الجد في أسمى الميادين لأشرف المهام، أي التفرغ لبناء الأرواح وتزكية النفوس وتهذيبها، وخدمة الشريعة الغراء والعقيدة الحقة، وإرشاد الخلق من «أيتام آل محمد» الذين غاب عنهم إمامهم، فانقطعوا عنه، وراح يسد ثغرة خطيرة وثلمة عظيمة ببيان الأحكام الشرعية، والدفاع عن حياض الدين أمام مؤامرات التزييف وحملات التشويه...

بقدر ما يعني من تشريف، ويتمتع رجاله بالإحترام والتبجيل والتقدير والتعظيم، فهو يعني المسؤولية والعبىء الملقى على عواتقهم، وهم ينهضون به بجدارة، ويجهدون في تحمله ودفع الثمن من راحتهم ورغد عيشهم ووقتهم وكرامتهم، بل من أرواحهم ودمائهم، بما يحفظ الدين عن أية إساءة تنزل به، أو باطل ينال من أفكاره، أو تشويه يعتري أحكامه.

وليس هناك، في المدرسة الشيعية، من انحراف وضلال، وباطل وتشويه وإساءة، مثل ادعاء الإمامة، وزعم المرء أنه «ولي» الله!

قد يحمل أحد «السر»، عندما يكون عالماً فقيهاً يحمل الحكم الشرعي ويعرفه، ولكن حمل السر أو معرفة خصوصياته وحيثياته، شيء آخر غير السر نفسه، وغير تلقيه وممارسته. فالأول عملية علمية فنية بحتة، والثاني شيء روحي وذاتي لا علاقة له بالكسب والتحصيل، بل بالخلق والتكوين والجعل الإلهي.

وإن قالت بعض المدارس الإسلامية (كالصوفية وبعض المذاهب الباطنية) بالطريقة ومشيختها، وقالوا بوجود مراتب ودرجات، ثم أخضعوها لسلم تنظيمي، وحصروا تدرج الفرد في المراتب التالية من مسيرته الروحية برعاية «شيخ» والتوجه من خلال «قطب»، وتوقف نمو الفرد و«تكامله» على رضا هذا الشيخ وعناية ذاك القطب وقبوله... فإن المدرسة الشيعية تخلو من هذه الأمور، وترفضها، ولا محل للـ «شيخ» فيها إلا كموقع ومقام علمي ودور تعليمي بحت.

وإن اتخذ بعض تلاميذ الأخلاق، أو أرباب العرفان المنقطعين لتزكية نفوسهم، شيخاً يقودهم ويأخذ بأيديهم، يتلقون منه الأوراد والأذكار، ويلتزمون إرشاداته ومواعظه ودروسه، فهذا أيضاً من ضروب التربية والتعليم، ولا يرقى بحال إلى اعتبار الشيخ باباً إلى الله ورضوانه، أو افتراض موقع له ـ بالأصالة ـ في السلم الروحي والحبل المتصل بالله سبحانه وتعالى.

* * *

الإستغناء عن المرجعية

الحق أن التعامل مع «المشايخ» أو «رجال» الدين أو «العلماء» يمكن دراسته من حيثيتين:

الأولى: ما يقع في سلوك المسلمين من إفراط وتفريط.

والثانية: ما يحمله الفكر الإسلامي أو الفقه ـ حقيقة ـ من دعوة لخلق «إكليروس» و«طبقة»، وما يترتب على ذلك. وبتعبير أقرب إلى الواقع، دراسة الشبهات التي يظن بها أنها توجد وتخلق هذه الحالة، أو الأفكار المندسة التي سعت لخلق طبقة وإيجاد تعامل طبقي بين الأمة وعلماء الدين.

ودعنا نبدأ بما يجري في سلوك المؤمنين بهذا الخصوص:

مما لا شك فيه أن الساحة الدينية تعاني من اختلال حاد، ولعله يبلغ الشذوذ والحالة المرضية، في علاقة شريحة عريضة من المؤمنين بـ «رجال الدين». إذ تمارس هذه الشريحة في ارتباطها وفي طريقة تعاملها مع «رجال الدين» من علماء وخطباء ووعاظ (مفترضين)، وكل من يمت إلى هذا «السلك» بصلة... إفراطاً وأداءً متردياً، لا زال يعقد الأمور ويزيد من تركباتها المرفوضة. ويعمق وضعاً، ويرسخ حالة مستهجنة من خلق «المقدسات» الموهومة.

والأهم في المقام، الخلط الذي يتسبب فيه هذا الأداء السقيم، فيسجل كرقم على الحوزة العلمية والمرجعية والعلماء الحقيقيين، وعموم الوضع الديني والإسلامي، أي على الحالة الصحية والأخلاقية السوية المطلوبة في العلاقة مع علماء الدين.

لا يخفى أن جلّ هؤلاء الذين يسيؤن التصرف، ويفرطون، هم من العوام الذين لا حظ لهم في المعارف الدينية، ولا نصيب في الوعي. دون أن أسلبهم فطرة نقية، وطهارة منبعثة من سذاجة وعفوية، والتزام ينم عن إخلاص.

ولا أقصد بالعوام: الأميين والجهلة بالمعنى المتداول للكلمة، إذ بين هؤلاء وفيهم متعلمون، بمستويات جامعية، وتخصصات في مختلف الحقول، من طب وهندسة واقتصاد وما إلى ذلك، ولكني أقصد ضحالة معارفهم الدينية وتواضعها *.

(*) أعرف شخصاً يحمل شهادة جامعية عليا، لا يشك أحد في «علمه» و«ثقافته»، لا زال يقتطع من راتبه ويبذل من مدخوله لينفق على المشعوذين والنصابين ممن «اعتمروا» العمائم. وتراه في حضرتهم كطفل أو خادم مطيع يتفانى في إرضاء مولاه! ورأيته مرة يستجدي ويريق ماء وجهه ليستخرج دعوة زيارة لأحد العلماء، وعندما نظرت في اسمه عرفته، كان عطاراً، فأصبح بين ليلة وضحاها «عالماً»! ودعاني مرة إلى وليمة على شرف أحدهم، فتبين أنه كان جندياً في الجيش الشعبي العراقي، أوغل في دماء المسلمين، ثم التجأ إلى إيران في «الإنتفاضة»، فما وجد أفضل من أن ينفذ عبر «الخطابة»، فتعمم!

والعجيب في الأمر، أن أمثال هؤلاء كأنهم يصيبون الخطأ إصابة، فلا يقع في شباك أحدهم يوماً عالم حقيقي، ولم يخدموا رجل دين واقعي! ... كل من يقعون عليهم هم من التجاريين المزيفين. أم تراهم هم من هذا القبيل، فوقعت الطيور على أشكالها؟! لست أدري.

ولكني أدري ومتيقن، أن الحالة كذلك في القطاع السياسي، الذي يقود الساحة حول «علماء» و«رجال دين» يشكلون أسوء النماذج وأقبح الصور... أدري أن من يفعل ذلك، ويهدي «القطيع» بهذا الإتجاه أو ذاك هم من الوصوليين النفعيين، الذين اختاروا على من «يقعوا» فوافق شن طبقه.

وسيأتي الحديث عن هذه الحالة والجماعة لاحقاً...

يقتدي أحدهم بأي «رجل دين» أو قل أي «معمم»، ويصطف خلفه في صلاة الجماعة، مكتفياً بزيه وشكله، أو مأنوساً ومغتراً بسمعة خلقها بأساليب دعائية تنافس فعل الشركات التجارية في تسويق سلعها. ويتلقى منه ويأخذ معارفه الدينية وعقائده وفقهه، لمجرد الزي والشكل. ويندفع الآخر ليحدد موقفه السياسي، ويخوض معارك ضارية تنشأ منها عداوات وأحقاد، وتهدر أموال وتستباح كرامات، إن لم تسفك دماء وتهتك أعراض، منتصراً لموقف «معمم» انتحل الموقع واغتصبه، بعد أن صفّى خصومه بأبشع الصور وأخبث الأساليب. وهناك من يلتمس البركة، ويأتي شيخه بشربة ماء ليتلو عليها شيئاً من القرآن والدعاء، أو ليتناول جرعة فيستشفي بسؤره، دون النظر في حال هذا «الشيخ»، وحقيقة عدالته وتقواه وزهده، ومدى علمه ودرجة تحصيله.

أما ميدان الحركة النسوية، ونشاط الأخوات المؤمنات... فحدث ولا حرج. لعمري كانهن يبحثن عمن يخدعهن ويقتنصن من يدلس عليهن، ويتحرين الأجود نصباً والأفضل ادعاءً وتزييفاً. كان إحداهن لا تريد أن تسمع من «رجل الدين» إلا ما يريحها ويمضي وضعها الذي هي عليه ويقرّه لها، ولو على حساب العلم والشرع، وبعيداً عن الواقع والحقيقة. ليتحرك عندها قطار النذور والهدايا والهبات... والأهم، الدعاية والسمعة العطرة.

هكذا يقع الخلط، وتنشأ حالات مقيتة من التقديس الباطل والتعظيم الأجوف الساذج، ما أنزل الله بها من سلطان.

ولا يخفى أن بواعث هذا التعاطي المفرط، والعلاقة السقيمة التي يؤسس لها ويتبادل الدور في صنعها هؤلاء العوام مع أدعياء العلم من المعممين المزيفين... متعددة وكثيرة. لا أريد رصدها وملاحقتها هنا، ولكني أود الإشارة إلى كونها مسؤولية عامة يتحملها جميع الأطراف، سواء المؤيدة للحوزة العلمية والمرجعية الدينية، والأخرى المعارضة لها. فتأمل.

* * *

ويقابل هذا الإفراط، تفريط مرفوض هو الآخر... وهو ما تراه في سلوك «الإصلاحيين» من دعاة التغيير المنادين بـ «البروتستانتية». حين ينادون بإلغاء المرجعية والإستغناء عنها، وتجاوز الحوزة ونبذ العلماء. الامر الذي يمثل هتكاً للأصول العلمية والأسس المنطقية، لم يسبقهم إليه أي مذهب «علمي».

بعيداً عن سقم المقدمات وفساد الدليل الذي قادهم للوقوف في وجه الحوزة والعلماء، فلست في هذا الوارد الآن، بل أريد بيان بطلان هذا الموقف بالكلية في «كبراه».

ذلك أن المحاورات العرفية وتخاطب العقلاء، يبتني على قواعد مفروغ من صحتها، ويخضع لأسس متسالم عليها، حتى دخلت في البديهيات ونزلت في حكمها. فلا يقطع مهندسان بحثهما ويتوقفان، على سبيل المثال، عند وجوب إعداد الخارطة أو المخططات قبل البدء في البناء، فيطالب أحدهما الآخر بالدليل قائلاً: دعنا نشرع، ولننظر ما سيكون في الواقع العملي. ولا يتعطل الحوار بين طبيبين عند ضرورة التحاليل المخبرية والأشعات لتشخيص مرض غامض مثلاً...

وما نحن فيه، يعد من الأصول التي تسبق هذا وذاك.

فمع تطور العلوم ونموها، وتشعب فروعها وعمقها، وفي ضوء محدودية إمكانيات الإنسان ـ الفرد وطاقاته، ومحدودية الزمن وضيقه... ظهرت منذ مئات السنين الحاجة إلى «التخصص العلمي»، ونشأت بشكل طبيعي لم يناقش فيه أحد، إذ فرضته ضرورة وجدانية ابتنيت على مقدمات واقعية وبديهية.

فانصرف كل إلى حقل يبذل فيه جهده ووسعه. هذا طبيب وذاك مهندس، والآخر كيميائي أو صيدلي، وهناك الحقوقي والعسكري والمزارع والعامل والصناعي... وهناك الفقيه، أو رجل الدين، أو الكاهن... سمه ما شئت. ولا يمنع هذا ـ بطبيعة الحال ـ أن يلم الطبيب ببعض الهندسة، والكيميائي بشيء من الزراعة... ولكن دون أن يلغي ذلك أو يمس حقيقة «التخصص».

لا يخلو القوم في دعواهم إلغاء المرجعية الدينية:

إما أن يكونوا يجهلون هذا الأمر، ويغفلون (أو يتغافلون) عن هذه البديهة، أي ضرورة التخصص العلمي. ولعلهم أدركوها، ولكنهم غفلوا عما يترتب عليها، من وجوب رجوع الجاهل وغير المتخصص إلى العالم المتخصص.

أو أنهم لا يرون الحقل الديني، والعلوم الإسلامية ميداناً ذا شان وقيمة، فيستحق التخصص، لفرط ضحالته وقلة متاعه وبضاعته! متجاهلين بحاراً متلاطمة من الفقه والاصول والقواعد وعلوم القرآن والتفسير والحديث والدراية والرجال والفلسفة الإلهية والكلام والفكر الإسلامي.

وكل احتمال هنا اقبح من سابقه ولاحقه!

والعجيب في امر الدعاة «البروتستانت» وحالهم، أنهم اكتفوا بالشعارات والهتافات دون المنهج البديل، وبالمعركة الإعلامية دون الفكرية والعلمية... حتى خلت أطروحتهم من أية صيغة تشريعية، أو حتى منهج أصولي يحدد المباني والاسس التي سينطلقون منها في «التشريع» وتنظير المفاهيم لمدرستهم العتيدة؟

وأتصور ان الامر معلول همم ارباب المشروع ومستوياتهم العلمية، أكثر من أي شيء آخر. فلا جدية تلمس فيهم، ولا انكباب على العلم ولا نزعة وروح اكاديمية... على غرار تفرغ مارتن لوثر لترجمة الإنجيل بعهديه، وتدوين من نهض معه وتلاه في تاسيس الكنيسة الإصلاحية، الاصول اللاهوتية والطقوس الكنسية للمذهب الجديد، وفقاً لمباني علمية نسفت، أو خدشت ما كانت عليه الكاثوليكية. أما القوم عندنا فيكتفون بالقول: إن مناهج الحوزات العلمية مطوّلة، تهدر الوقت في بحوث لا طائل من ورائها. ولكننا، بعد سنين متمادية على إطلاق هذا القول، لا نرى دراسة علمية ناقدة لكتاب «المكاسب» أو «الكفاية»، ناهيك بظهور مناهج وكتب بديلة تضع آلية استنباط جديدة.

أكاد أجزم أن غالبية هؤلاء لم ينظروا في شيء من كتب الحوزة العلمية، لا كمطالعة تعلّم وتحصيل، ولا كدراسة وبحث مقارن، ولا كقراءة ناقدة تسجل المآخذ وتفند المطالب والمزاعم. وإن فعل النزر اليسير منهم، فهم بلا شك عاجزون عن النيل منها ورد أدلتها وتفنيد محتواها... ولو كان لبان.

بالله ماذا عساهم أن يفعلوا، وكيف كان للدكتور شريعتي أو غيره أن يستنبط «شريعة» ويضع فقهاً يتعبّد به الناس ربهم ويتخذونه ديناً؟ كيف سيغتسل أحدهم من جنابة؟ وكيف سيتوضىء لصلاة؟ وكيف سيميّز حدود الرضاعة فلا يتزوج «أخته»!؟ ماذا سيفعل أحدهم لو قصد الحج؟ كم سيطوف ويسعى، وأين سيقف ويرجم ومتى سينحر هديه؟ كيف سيوفق «الأستاذ» أو «الدكتور» بين حليّة طعام أهل الكتاب وحرمة الخنزير والخمر؟

ودعني أشير إلى مورد واحد من قضايا الإستنباط الفقهي وشاهد على شجونه:

إن آيات التشريع (الأحكام) في كتاب الله العزيز معدودة، اشتهر أنها نحو من خمسمائة آية (مع المتكرر منها). أكثرها مطلقات قيّدت بالسنة، وبعضها مجملات فسّرت بها. إذاً فالعمل بجميع تلك الآيات الكريمة ـ مع قلتها بلحاظ كثرة الأحكام ـ لا يكون إلا بتوسط السنة والإستعانة بها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن «الإجماع» التعبدي التام إنما ثبت في موارد قليلة، لاستناد المجمعين غالباً إلى دليل آخر، فإجماعهم مدركي لا حجية له. ومن جهة ثالثة فإن «العقل» قاصر عن إدراك ملاكات الأحكام وعللها التامة، إلا في موارد نادرة لا محيص له من الحكم بها، كحسن العدل وقبح الظلم.

هكذا لا يبقى لدينا إلا السنة الشريفة (أي قول المعصوم ﷺ أو فعله أو تقريره) التي ضاقت بها أصول الحديث وامتلأت مجاميعه، فإنها وافية بما يحتاج إليه الفقيه في فتياه، وإن كثرت في العبادات وقلّت في المعاملات...

من هنا كان «الحديث» أهم مصادر التشريع الإسلامي وأصوله. لذا اهتم الفقهاء قديماً بشأن الحديث، واجهدوا أنفسهم فيه: حفظاً وتدويناً وتفسيراً. يشهد بذلك ما وصل إلينا منهم من كتب وآثار، جرياً على نهج السلف الصالح من أصحاب النبي الأعظم ﷺ، وأصحاب الأئمة الأطهار من أهل بيته عليهم السلام، فإن اهتمامهم بالحديث غني عن البيان.

والحديث قد يتواتر سنداً بحيث يحصل العلم بصدوره عن المعصوم عليه السلام فيجب العمل به لذلك، لأن العلم حجة ذاتية بدون توسط تعبّد شرعي، وإن اختلف في أن العلم الحاصل بالتواتر ضروري أو نظري.

وعرّف المتواتر: بأنه الحديث الذي «بلغت رواته في الكثرة مبلغاً يستحيل ـ عادة ـ تواطاهم على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث تتعدد فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه». (١)

ويلحق به الحديث المحفوف بالقرائن الموجبة للقطع بصدوره عن المعصوم عليه السلام وإن لم يتواتر، فيجب العمل به لذلك أيضاً. وهو المسمّى بخبر الواحد.

وقد اختلف قدامى الفقهاء رحمهم الله في حجية خبر الواحد، فاختار جماعة عدمها، كالسيد المرتضى، وابن إدريس، بل نسب إلى الأكثر، وإن اختلفوا في إمكان التعبّد به وعدمه(٢)، حيث أغناهم عنه الأخبار المحفوفة بقرائن أفادتهم وثوقاً بصدورها عن المعصوم. واختار آخرون حجيته، كالشيخ الطوسي (قدس سره)... ولكل من الفريقين أدلة بسطت في كتب الدراية والأصول.

أما المتأخرون من الفقهاء فقد أجمعوا على حجيته، وأقاموا الأدلة عليها.

---

(١) انظر: الدراية للشهيد الثاني ص ١٢.

(٢) انظر: مقدمة كتاب السرائر، والدراية ص ٢٧، والمعالم ص ١٨٤.

وعلى هذا الخلاف يبتني القول:

بانسداد باب العلم في الأحكام وعدمه. فبناء على عدم حجية خبر الواحد ينسد باب العلم، ذلك لندرة الأخبار المتوترة لدينا. وعدم حصول القطع بصدور جميع أخبارنا عن المعصوم ﷺ، وعدم وفاء مصادر التشريع الأخرى (العقل والإجماع) ببيان جميع الأحكام، ولازمه التنزّل إلى العمل بالظن المبحوث عنه في فصل «دليل الإنسداد» من الأصول.

وكذا الحكم بناء على اختصاص حجية ظاهر الخبر بالمشافهين، لانهم الذين قصدوا بالإفهام، كما رآه المحقق القمي[1]. أما بناء على حجيته في نفسه، وحجية ظاهره لغير المشافَهين به ينفتح باب العلم، لوفاء الأحاديث مع باقي المصادر ببيان جميع الأحكام، فيكون الفقيه عالماً بها تعبداً، وبحكم الشرع.

وهو كالعلم الوجداني يمنع معه العمل بالظن، فإن الظن ﴿لا يغني من الحق شيئاً﴾[2].

والآن... لنفترض ـ جدلاً ـ أن طائفة من المؤمنين أقرّت الدعاة الأفاضل والإصلاحيين الفطاحل، ووافقتهم على التخلي عن الحوزة والإعراض عن «رجال» الدين ومراجع التقليد، وما عادوا «قروداً يقلدون»! كما يتندرون ويطعنون!؟...

فليتقدم أحدٌ ويقسّم لنا تركة مؤمن توفي، وفقاً لما في متناولنا من الآيات القرآنية، وليرينا كيف سيتخلص من العول والتعصيب الذي وقع فيه إخواننا السنة؟[3]

---

(١) قوانين الاصول، ص٤٠٣ ـ ٤٤٠

(٢) أنظر: قواعد الحديث لمحي الدين الغريفي.

(٣) إذا تساوت الفروض (أو الاسهم) الستة المقدرة في كتاب الله مع مجموع التركة، كبنتين وابوين، فحينئذ لا عول ولا تعصيب، حيث تأخذ البنتان الثلثين، والابوان الثلث. أما إذا نقصت الفروض عن التركة، كبنت واحدة، فإن فرضها النصف، أو بنتين فإن فرضهما الثلثان، وهذا هو التعصيب.

إذ زعموا أن توريث التركة بكاملها للبنت وحدها يتنافى مع الآية: ﴿فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد﴾، وهكذا توريث التركة للأخت وحدها مخالف للآية: ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان﴾...

مَن عساه من أدعياء الثقافة والتنوير، والإصلاح والتجديد أن يجيب ويدافع ـ هنا ـ عن حق المرأة، وفق أسس علمية تكشف خطأ القوم في فهم الآية وبطلان ما استنبطوه منها؟

← والتعصيب هو توريث العصبة مع ذي فرض قريب، كما إذا كان للميت بنت او اكثر، وليس له ولد ذكر، او لم يكن له اولاد اصلاً لا ذكور ولا إناث، وله اخت او اخوات، وليس له اخ، وله عم. فإن السنة يجعلون اخ الميت شريكاً مع البنات، فياخذ مع البنت النصف، ومع البنتين فاكثر الثلث، كما يجعلون العم ايضاً شريكاً مع الاخت او الاخوات.

اما الإمامية فيرون ان التعصيب باطل، وإن ما بقي من الفرض يجب رده على صاحب الفرض القريب، فالتركة عندنا بكاملها للبنت او البنات، وليس لاخ الميت شيء. وإذا لم يكن له اولاد ذكور ولا إناث، وكان له اخت او اخوات، فالمال كله للأخت او الاخوات، ولا شيء للعم، لان الاخت اقرب منه، والاقرب يحجب الابعد.

والعول حين تزيد الفروض عن مجموع التركة، كزوج وابوين وبنت، فإن فرض الزوج الربع، والبنت النصف، والأبوين الثلث، والتركة لا تتحمل ربعاً ونصفاً وثلثاً، وهذا هول العول. فاختلف المسلمون: هل يدخل النقص، والحال هذه، على كل واحد من أصحاب الفروض، او على بعض دون بعض؟ قال السنة بدخول النقص على كل واحد بقدر فرضه، تماماً كارباب الديون إذا ضاق المال عن حقهم. فإذا وجدت زوجة مع ابوين وبنتين تكون المسالة عندهم من مسائل العول، وتصح الفريضة من سبعة وعشرين سهماً بعد ان كانت اربعة وعشرين، تاخذ الزوجة من الـ ٢٧ ثلاثة اسهم، اي يصبح ثمنها تسعاً! ويأخذ الابوان منها ثمانية، والبنات ستة عشر. اما الشيعة فلا يقولون بالعول، ويرون بقاء الفريضة كما كانت اربعة وعشرين، ويدخل النقص على البنتين، فتاخذ الزوجة ثمنها كاملاً ٣/ ٢٤، ويأخذ الابوان الثلث ٨/ ٢٤، والباقي للبنتين. ■

أو ليشرح لنا ويعالج إشكالية كون المشتق حقيقة في خصوص ما تلبس بالمبدأ في الحال، ومجاز فيما انقضى عنه التلبس، وكيف يتوافق ذلك وينسجم مع مدلول آية: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾، وما يذهب إليه الشيعة من وجوب عصمة النبي والوصي حتى قبل توليه مقام النبوة والولاية، وامتناع صدور الظلم عنه أصلاً؟

بعيداً عن صراع الأجنحة السياسية والتيارات الفكرية...

فإن ما أريد التوقف عنده في الحقيقة، هو أنني لا أدري أين أضع كلمات الدكتور علي شريعتي أو السيد هاشم آقاجري، وكثير من أمثالهما، حين ينادون بقدسية القرآن الكريم (مما يعيد الذاكرة وينقلها ـ قهراً ـ لمقولات «حسبنا كتاب الله»)! دون ما يطلقون عليه «النتاج البشري الذي لحق بالدين»، يقصدون استنباطات الفقهاء وأحكامهم، وآراء العلماء وأقوالهم...

أين أضعه وكيف أتلقاه؟ وعلام أحمل مثل هذه الأقوال والشعارات، على غير التهريج، واستثارة المشاعر بمغالطات ومصادرات خطابية، تشكل أتم مصاديق الإستخفاف بالعقول وازدراء الناس؟

كيف سيعالجون مسالة قلّة آيات الأحكام في القرآن الكريم، وقلة الأحاديث المتواترة في السنة الشريفة، وندرة ما يمكن للعقل أن يحكم به؟ كيف سيعالجون انسداد باب العلم وعدمه، وحجية خبر الواحد وعدمها، من أين سياتون بأدلة يستنبطون ويفتون ويحكمون على ضوئها؟

إن هذا من أغرب ما يكون... وهو أشبه بأن يخرج شخص من المستشفى ويقف بعيداً وينادي بهدم غرف العمليات، وتدمير الصيدليات، وإتلاف المختبرات وأجهزة الأشعة، زاعماً أنها تجارة وليست طباً، وأن العاملين في هذا السلك يستغلون جهل الناس ومرضهم، ويعبثون بهم كيفما شاؤا. ثم يدّعي أنه سيداوي المرضى ويعالجهم على «طريقته»، وهو صفر اليدين.

هل يملكون عصاة أو بلورة سحرية مثل «الآلوسي»[1]؟ هل هناك كنز مخفي أو مغارة سرية أو كهف أو بئر يسكنها الجن والغيلان سياتون بالإجابات منها؟ إن الامر واضح بين، ومحسوم على نحو رياضي لا هامش له خارج هذا المبذول، إلا بالسحر والعلوم الغريبة، أو بالشعوذة والخزعبلات[2] كما أسلفت.

فإن عالجوا الامر بالاسس والاصول العلمية، وبالاحرى، إذا استطاعوا ذلك وتمكنوا من هذا العلم وعرفوا بعض هذه الصناعة، ودخلوا دنيا الفقاهة والإجتهاد، وأدلوا بدلوهم... فسترد عليهم إشكالات، سيجيبون عنها، وهكذا حتى يستقروا على رأي وموقف، سيكون مبناهم في استنباط الاحكام، والعمليات «الإجتهادية» التالية.[3] أي أنهم سيكونون رقماً جديداً في دنيا الفقاهة وعالم الإستنباط. إذ يستحيل إلغاء المنهج العلمي، والتخلي عن أصوله. وستصدر الكتب والمؤلفات بعد ذلك تقول إن:

الدكتور زيد يخالف الشيخ الطوسي (قدس سره) في دعواه أن البزنطي وصفوان وابن أبي عمير لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة! وسيقرر تلاميذ الأستاذ عمرو أنه يخالف المرحوم الميرزا النائيني (قدس سره) في قوله بانحلال خطاب الشارع وتوجهه إلى كل فرد بنفسه، ويذهب إلى نظرية الخطابات القانونية والاوامر العامة الموجه حتى إلى النائم والصغير والمجنون والعاجز، وغاية ما هناك معذوريتهم وعدم الوزر في تخلفهم.

---

(١) مشعوذ عراقي يقطن أوروبا، يظهر في بعض القنوات الفضائية، يقرأ طالع المشاهدين ومن يراسلة ويهاتفه، بعد أن يمسح بيديه كرة زجاجية أمامه!

(٢) الا يكون ارتداء مسوح الوعي والثقافة والتنوير والعصرنة، مع تجاهل الاسس العلمية... ضرب من أعمال الشعوذة وخداع البصر والبصائر؟!

(٣) ترى كيف سيتلقى العوام آراء هؤلاء «العلماء» المستجدين؟ وماذا سيكون حظ تلك الآراء من الإحترام و«التقديس»؟ ثم كم سيتشبث بها اربابها ويتمسكون؟ وهل يحق لنا عندها ان نطعن بانهم يغالون ويلحقون آراءهم ونتاجهم «البشري» بالدين، وينزلونه منزلة القرآن؟

عندها سيظهر أن الأمر برمته، وينكشف أن القضية بأصلها وفصلها، بقضّها وقضيضها مجرد: حساسية وعقد شخصية من شريحة «علماء الدين».*

(*) يشهد الله أن عجبي لا ينقضي من هذا الامر، وكيف يلجه هؤلاء بمنتهى الإستخفاف والإستهتار... فما ذكرته من شواهد «تعجيزية» في آلية الإستنباط وتقنياته، إنما اردت ان أُشير وأُدلل به على الدقة والعمق، او لنقل ـ على اقل تقدير ـ على ضرورة المنهجية العلمية. وهذا يسري في شتى العلوم الإسلامية الاخرى. وكما رايته هناك في الفقه والاصول، تجده في التفسير والفلسفة والحكمة والكلام والعقائد وما يصطلح عليه بـ «الفقه الاكبر».

من البديهي اننا إذا اردنا ان نتعرف او نستفهم عن «الديالكتيك» او الجدلية، وكيف قابلت المنطق الارسطي، فعلينا ان نذهب إلى هيغل ونستنطق كتبه ومؤلفاته ونسال تلاميذه واتباع مدرسته. وفي المادية الجدلية، علينا ان نسال ماركس وانجلز، حين اقاما الديالكتيك الهيغلي على اساس مادي؟

وإذا اردنا ان نعرف اللف والنشر المرتب والمشوش، وهل ان الإرداف من اقسام الكناية الحسنة او القبيحة؟ والفرق بين الإستعارة التصريحية والإستعارة المكنية؟ وما هو الجناس التام والمحرف والمطرف والمصحف؟... علينا ان نسال ابن رشيق والسكاكي والزمخشري والجرجاني وندرس بيان الجاحظ وتبيانه ومطول التفتازاني بعد مختصره.

فماذا نفعل إذا اردنا ان نتعرف على الإسلام، ونستفهم عن احكامه ومفاهيمه؟ اين نيمم ومن نقصد؟ ماذا يفعل شخص آمن بمحمد وآله ﷺ وعشقهم، وصار يتتبع كلامهم وحديثهم، ثم عجز عن فهم معاريض كلام للإمام الصادق ﷺ يتناول «البداء» وان معرفته افضل ما عُبد به الله! او انه اراد ان يتعبد بتعاليمهم، ويلتزم بوصاياهم، وهو يلاحظ تعارضاً في الاحاديث، ووجوهاً يعجز عن إدراكها... ماذا يفعل ولمن يتوجه؟

ماذا عسى الاساتذة «البروتستانت الشيعة» ان يقولوا في مئات المسائل المعقدة والقضايا الشائكة، المبنية على أُسس وقواعد وأُصول، تجعل الامر منظومة متكاملة وبنياناً مرصوصاً، لا تتخلله ثغرة ولا تجد فيه كلمة واحدة او شيئاً ولو صغيراً يلقى على عواهنه! ترى هل يستطيعون بناء مثل هذا الكيان؟ ويعرضون مشروعاً قادراً على إجابة كل سؤال، ودحض كل اعتراض وإشكال؟ وهذه اسئلة أعرضها عسى ان يقف هؤلاء على مدى غفلتهم:

← ما هو الوجه في الآيات القرآنية التي تتحدث عن النبي الاكرم ﷺ بما يتنافى والعصمة المتفق عليها فيه، كقوله تعالى ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر﴾، و﴿ووضعنا عنك وزرك﴾؟ ماذا عن القدرات الخارقة لسليمان عليه السلام من ركوب السحاب وطيّ الارض وتسخير الجن ومنطق الطير، كيف ينسجم ذلك مع الاطروحة الإجتماعية الإسلامية، ويتوافق مع العقل وما يدعو إليه من اتخاذ الاسباب الطبيعية؟ اهكذا يقدم القرآن نموذجه للدولة الدينية والحكومة الإسلامية، والعمق التدبيري والتخطيطي لحركة الإنسان؟! ماذا عن حوت يلتقم إنساناً يعيش في جوفه أياماً او شهوراً، الا يتفق هذا مع الاسطورة القائلة ان في جوف الحوت بحراً وجزراً وسفناً؟ في حين اثبت التشريح انه مصمت بالامعاء والاحشاء؟ ما هذا النهج الحركي الغريب الذي يطرحه القرآن الكريم في قصة موسى والخضر عليهما السلام، هل يريدنا الدين ان نخضع وننقاد بهذا الشكل «الاعمى»، ونتجاوز ظواهر الامور ونتعاطى مع الغيب ونرتب النتائج والآثار على مقدمات من ذاك القبيل الذي جاء في قصة الجدار والغلامين والسفينة وخرقها؟ وماذا عن طير ابابيل، وقمر ينشق بإيماءة من رسول الله ﷺ؟

ما الفرق بين مقام الواحدية والاحدية؟ وبين الإرادة والمشيئة؟ ما هو القول الحق في الاعيان الثابتة وحقيقتها؟ ما هو «البداء»، وما الفرق بينه وبين «النسخ»؟ وكيفية إسناد افعال العباد إلى الباري عز وجل، وأين هذا من اقوال الاشاعرة والمعتزلة؟ كيف نحقق «التنزيه» دون ان نقع في التشبيه والتعطيل؟

بالله كيف سيجيب هؤلاء على آلاف الاسئلة العقائدية وآلاف اخرى متعلقة بتفسير القرآن الكريم؟

عسى ان لا تكون اطروحتهم على طريقة الدكتور ابوالحسن بني صدر، الذي خطب يوماً في صحن حرم المعصومة عليها السلام في مدينة قم المقدسة (إبان رئاسته)، وراح يحث طلبة الحوزة على التحصيل العلمي وعدم إهدار وقتهم في «ضرَبَ يضرب» كما عبر عن علم الصرف مستهزءً، فلما أراد تدعيم دعواه وإسنادها، جاءهم بشاهد قرآني، فقال: ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علم﴾ انظروا كيف يحث القرآن على العلم ويدعو إلى عدم «الوقوف» عند ما ليس لك به علم... إمض أيها الطالب، لا «تقف» ولا تنشغل بالتفاهات!

إن مقولات من قبيل: «القرآن هو دستور الإسلام» و«يكفينا القرآن» و«إن الله خاطب عباده في كتابه، والعلماء يعقدون الامر ليرجع إليهم الناس» و«إن الحوزة خدعتنا واستخفت بنا لمئات السنين، وآن ان نتمرد عليها ونتركها»... تنم عن جهل وتخلف لا يقل عما عليه المفرطون من العوام. ■

اللهم إلا إذا كانت النظرة إلى الدين، موقعه ودوره وبالتالي أهميته، أنه مجرد قضية عادية تحتل حيزاً هامشياً (يتحدد بحجمه دون مبالغة وإغراق) في حياة الإنسان، على غرار ـ وإلى جانب ـ الحاجات الفسيلوجية الجسمية، كالمأكل والمشرب، والأخرى المعنوية كالأمن والكرامة. أي أشبه شيء بمحطة عاطفية يمكن أن ينهض بها «علم النفس» ويتكفل أي «سايكلوجي» توفيرها وتأمينها. فيندرج الدين كرقم إلى جانب عشرات أو مئات الأرقام الأخرى في حياتنا... فهذه الرؤية للدين، وهذا الفهم والتعاطي يستقيم مع الأطروحة الإصلاحية أو «البروتستانتية».

وعندها فلا حاجة للبحث والتعمق والمزيد من الإهتمام والجد والإجتهاد، إذ سيتحقق المطلوب ويقرب الأمر من غايته أكثر، كلما أهملته وهمّشته، وتعاملت معه بسطحية، وترتكته يبحث عن «حيزه» في هذه «السوق» المكتضة، ووسط هذا الضجيج أو الفوضى العارمة، والزخم المتراكم من حاجات الجسم ورغبات النفس، ومتطلبات الحياة... الحيوانية.

ولكن إذا رأينا أن الدين يمثل أهم ما في هذه الحياة، وأردنا أن نبقيه في موقعه، أو نحاول ونسعى أن نرقى به إلى حيث يجب أن يكون (والوجوب هنا من المنطلق الإنساني السوي، لا الشرعي الديني فحسب)... فيتسنم «الدين» الذروة والقمة، ويحتل الصدارة في رسم نظرة الإنسان إلى الحياة، وعرض فلسفة الوجود، من المبدأ إلى المعاد، بما يمس صميم الحركة الإنسانية ويتعلق بأهم مظاهرها... فهذا لا يستقيم ـ ولا شك ـ مع هذا العرض الباهت، والأطروحة الركيكة التي يقدمها الإصلاحيون.

فليس هذا مقام المغلوب على أمره، ولا هو دور المستضعف العاجز الذي يلتمس الأعذار ويبحث عن المبررات التي تواري ضعفه وقلة حيلته وبضاعته... إنه ميدان نزال يدعو الأبطال ويتطلب فحولاً لا تلهيهم تجارة ولا بيع.

* * *

إن التخصص العلمي في مختلف حقول العلم والمعرفة، ومنها العلوم الدينية... ضرورة. وما يترتب على ذلك من رجوع غير المتخصص إلى مَن تخصص في هذا الحقل وذاك، ضرورة أخرى يرشد إليها العقل بما لا يحتمل شكاً ونقاشاً.

وكلما ازداد المرء علماً وثقافة وسعة في المعرفة والإطلاع، وقف على هذه الحقيقة العلمية وتأكد من ضرورة التخصص، ووجوب الرجوع إلى المتخصصين.

وسيعلم، من يريد الدين والإلتزام باحكامه (حقاً)، ان استنباط الاحكام والإحاطة بادلتها، عملية غاية في العمق والتعقيد، وتتطلب تفرغاً وانقطاعاً يستغرق عشرات السنين. وان «التقليد» و«المرجعية» من آيات اللطف والرحمة الإلهية، ومن مواقع فضل العلماء وأياديهم وما منّ الله عز وجل به على الامة.

إذ لولا نهوضهم بهذا الدور الخطير واضطلاعهم بهذه المسؤولية العظمى، لوجب على كل من يريد عبادة ربه أن يلاحق أدلة كل مسالة شرعية وفرع فقهي بنفسه.

تماماً كما لو منعت الطبابة وحرم تلقي العلاج من الغير، وسقطت منظومة الاطباء والمستشفيات، لكان لزاماً على كل شخص أن يدرس ويبحث حتى يتخصص ويعرف علاج كل مرض. وهكذا الأمر في شتى ميادين العلم وحقول المعرفة التي يحتاجها الإنسان في حياته، كالهندسة والإقتصاد والسياسة والزراعة وغيرها!

وبعد، فمما يسجل في المقام ويكشف، ويشكك في مصداقية أطروحة الإصلاحيين ودعوتهم للبروتستانتية، ونزاهة أغراضها وبراءة بواعثها...

هو ظاهرة السكوت والمجاملة والمداراة التي أجدها في سلوك أغلب «الإصلاحيين»، والإزدواجية الملاحظة في أدائهم وتعاملهم مع القضية وأسبابها (التي يدّعون)، بشكل يبعث على الحيرة والعجب ، بل على السخرية.

فهم لا يعترضون على بعض المعممين من الادعياء الكاذبين، ولا يتعرّضون لهم «خوفاً»، ويتجنبون طائفة أخرى من العلماء المزيفين «طمعاً»، ويسايرون شريحة ثالثة «رجاءً»، ويغضون الطرف عن ويلات وفجائع ترتكب على أيدي هؤلاء «المعممين»... بل يقربونهم! متجاهلين أنهم من اسوء النماذج الاخلاقية، وأردأ الاشكال والخيارات.

ثم يصبون جام غضبهم على الحوزة «التقليدية» والمرجعية الأصيلة والعلماء الحقيقيين، الذين يتصدّون لافكارهم الضالة، ويجدّون في عرض الإسلام والدين بصورته النقية الخالصة من شوائب التغريب ورذائل المادية وقبائح الإباحية...

وكان ذنب هؤلاء، وما تركهم عرضة لهذا الجفاء وتلك القسوة والجور، أن لا مخابرات وراءهم ولا بوليس سري يحميهم فيُحذر بطشه، ولا إعلام تخشى سطوته، ولا أحزاب ومنظمات تغدق الأموال وتوزع المناصب والمقامات حتى تراعى معها المصالح!

أما الفضيحة، فهي في تجربة ماثلة للعيان، صارخة بالشاهد والبرهان، حين نهض تيار إسلامي قوامه «الأفندية» بالأمر، وتولى القيادة الروحية للساحة في الكويت. وهم ماضون في هذا المشروع المريب منذ عشرين عاماً: عزلوا العلماء عن المساجد وأزاحوا الخطباء عن المنابر، وراحوا يفتون ويعظون، ويؤمون الجماعة، ويجبون الأخماس، ويقرؤن التعازي والمراثي، ويعقدون قران الأزواج... ولم يكتفوا حتى صاروا يلقنون الموتى ويدفنونهم!

فأين بلغوا بالساحة، وإلى أين انتهوا بها؟

إلى انتكاسة لا سابق لها في تاريخها. شكلت واحدة من أقبح صور التخلف وتردي الوعي. وإلى اتجار بالدين، وتوظيف: عبث بالشباب وألقاهم في متاهات التعصب الأعمى، والإنقياد الأخرق، ما سلبهم دينهم، ومسخهم أوراقاً في لعبة قذرة، وأرقاماً في معادلات سياسية تخضع لبورصة مصالح قائدهم ومزاجه.

فاين هذا مما يتهم به «رجال الدين» ويقذفون؟ وكيف يتحمل المسؤولية «العلماء» والساحة بيد غيرهم؟ فيا سبحان الله، ياكلون التمر ونرجم بالنوى!... «الأفندية» يؤمون الجماعة ويقبضون الحقوق ويفتون ويلقون الدروس والعظات. والمعمّمون يتحمّلون مسؤولية تخلف الساحة، وانحدار الوعي فيها، ودخول الشباب في تيارات منحرفة، والتفافهم حول قيادات باطلة.[1]

* * *

وفي المقابل، لا أنكر وجود جو أو حالة في الحوزة العلمية، يبالغ البعض حتى يطلق عليها ويسمها بـ «الإرهاب الفكري»[2].

---

(١) حتى نعب مثقف يحمل الدكتوراه وهو يشكو ويندب تخلف قومه وجهلهم بالإلتفاف حول التيار المحافظ ورمزه في إيران... ثم تراه يوجه سهام طعنه وإهاناته لاحد العلماء (وهو في ضيافته) بصلافة ووقاحة تنم عمّا في جعبته من «ادب» و«لباقة» بان: إرحلوا واتركوا الساحة، كفاكم كذباً وعبثاً وتدليساً!

(٢) وقد صرح لي احد الإخوة «المثقفين» وكشف ـ بعد إلحاح مني ـ عن سر امتعاضه من الحوزة، وهذا التشنج الغريب الذي يعامل به العلماء؟ فسرد حادثة خاصة وقعت له شخصياً، تصب في مسالة «التعالي» و«التكبر» وما لاقاه من احد علماء النجف الاشرف: إذ كان قد فرغ لتوه من إلقاء بحثه، ولعله صادف ان أنهاه في ذلك اليوم بنقاش حاد مع احد المستشكلين... عندما وافاه صاحبنا هذا وساله مستنكراً (لا مستفهماً) عن دليل نقل الجنائز لدفنها في النجف الاشرف؟ فاجابه العالم: «عليك أن تدرس يا بني لتعرف الدليل، أنت إسال عن الحكم فقط، والدليل يسال عنه هؤلاء» وأشار إلى الطلبة!

ترى، الا تعطي الحق لبرفسور في الكيمياء، باحث ومحقق، يقضي وقته في المختبرات ويغوص في المصادر ويستغرق في الإتصال بالمراكز العلمية العالمية وملاحقة آخر النظريات والإكتشافات، حتى يضمّنها المنهج الذي يدرسه تلاميذه... اليس له الحق أن «يتعالى» ولا يرد على مدرس «علوم» في ابتدائية؟ خريج «معهد المعلمين» (اي ذلك «الصرح» الذي أُسس في الستينات ليستقبل «خريجي» المتوسطة)، جاءه معترضاً أن التجربة التي قام بها في مختبر المدرسة وفقاً للمعادلة المذكورة في المنهج لم تنجح، وان ما يكتبه في مؤلفاته خطأ؟! بالله كيف يجيبه البرفسور إلا بالإعراض؟ ماذا سيفعل لو فتح الباب لامثال هؤلاء؟ كم سيبقى له من الوقت ومن «الاعصاب» ليباشر مهامه؟

شيء ينطلق من الزهو والإعتزاز بالمستوى والسطح العلمي الذي بلغه أحدهم، مما يفسره ذاك البعض غروراً وتعالياً وتكبراً. فيتعقد ويحقد ويتخندق ضد الحوزة والعلماء، عندما يجدهم لا يولونه ما يتصور أنه يستحقه من احترام.

ولكن هذا الجو «الإرهابي» (إن وجد) لم يمنع ظهور الوحيد البهبهاني (الآقا باقر)، ولا قيامه بحركة «ثورية» واجه فيها الشيخ يوسف البحراني، كانت السبب في إنهاء المدرسة الإخبارية وطي صفحتها، وترسيخ النهج الأصولي في الحوزة الشيعية.*

(*) بعد انتهاء طور الحضور والإبتعاد عن عصر النصوص، ظهر اتجاهان في كيفية التوصل إلى الاحكام الشرعية. كان الأول امتداداً لما كان عليه أغلب أصحاب الائمة من الإقتصار على النص. وكان رواد هذا الإتجاه شخصيات أمثال: الكليني (م/ ٣٢٨) وعلي بن بابويه القمي (م/ ٣٢٨) وقد عاصرا الغيبة الصغرى، ومحمد بن علي بن بابويه (م/ ٣٨١) المعبر عنه وأبيه بالصدوقين.

بينما ذهب الإتجاه الآخر إلى الإجتهاد وتفريع الفروع عن الاصول (عملياً، إذ أن المرتكز هو نص يؤمن به الطرفان). وإن تحفظ على تعبير الإجتهاد لما كان يحمله من معنى مرفوض لدى الائمة ﷺ، وهو العمل بالقياس والإستحسان. وكان رائدا هذا الإتجاه: إبن أبي عقيل النعماني وابن جنيد (من أعلام ق ٤). وقد تبعهما: الشيخ المفيد (م/٤١٣) ثم تلميذاه، السيد المرتضى (م/٤٣٦) والشيخ الطوسي (م/٤٦٠)، الذي كان له دوره المتميز في عملية التطوير، وسلار (م/٤٦٣)، وابني إدريس وزهرة (م/٥٨٥)، والمحقق الحلي (م/٦٧٦) ثم الكركي (م/٩٣٧)، فالعلامة والشهيدين وصاحب المدارك...

ولكن بعد مرور عدة قرون (في ق ١١هـ)، ظهر تحرك جديد في هذا الإتجاه الفقهي، وصل ذروته على يد المولى محمد أمين الاسترابادي (م/ ١٠٣٣) الذي تتلخص نظريته في:

١ ـ القول بتحريم الإجتهاد والتقليد (أي تقليد المجتهدين، وإلا فالعوام يرجعون إلى الفقهاء عندهم) ولزوم الرجوع إلى الروايات، لانها متضمنة لقواعد قطعية ترتفع الحاجة معها إلى علم الأصول والدراية والمعاني والبيان. والروايات مشتملة على قرائن حاليّة أو مقاليّة تجعلها قطعية، وعند التعارض لابد من الرجوع إلى المرجّحات المذكورة في روايات الترجيح من الاعدلية والاوثقية ونحوهما، وعند فقدها فاللازم التوقف والإحتياط.

← ٢ ـ رفض حجية الكتاب بما هو (دون نصوص مفسرة)، ولزوم الرجوع إلى الروايات مطلقاً.

٣ ـ رفض حجية الإجماع إلا مع القطع بدخول المعصوم ﷺ في المجمعين. لذلك لا حجية للإجماعات المنقولة في كتب الفقهاء لعدم القطع بدخول قول المعصوم ﷺ في أقوال المجمعين.

٤ ـ أما العقل، فإن ما قطع به حجة، ولكن القطع لا يحصل إلا من العلوم المبتنية على الحس. وتوضيح ذلك: إن العلوم النظرية قسمان، قسم ينتهي إلى مادة قريبة من الحس كعلم الرياضيات والمنطق، وهذا لا يقع فيه الإختلاف والخطا، لان مواد الاقيسة وصورها ـ أي نوع الاقيسة من الحملي والإستثنائي ونحوهما ـ يقينية يعرفها العلماء، فلذلك لا يقع الإختلاف في نتائجها. وقسم ينتهي إلى مادة بعيدة عن الحس، كالفلسفة وعلم الكلام وأصول الفقه والمسائل الفقهية النظرية، وهذا مما يقع الإختلاف فيه. وعلى هذا الاساس رفضت القواعد الأصولية التي لم يرد فيها عنهم ﷺ نص خاص، لانها لا تفيد إلا الظن، وهو لا يغني عن الحق شيئاً، وما ورد فيه نص يقتصر فيه على مورده.

لذا كانت لهذه النظرية مواقف تجاه الأصول المهمة، إذ رفضت أصالة البراءة، لانه لا مورد لها بعد إكمال الدين، وعدم حجيتها في الشبهتين الحكميتين الوجوبية والتحريمية، بينما يرى الأصوليون حجيتهما معاً. اما الإستصحاب، فلا يكون حجة إلا في ما جاء به النبي ﷺ حتى يثبت الناسخ له. واستصحاب موضوعات الاحكام الشرعية، مثل كون الرجل مالكاً لارض وزوجاً لامرأة.

وقد تمكن الاسترابادي من التاثير على المراكز العلمية الشيعية، فقد سرت أفكاره في العقد الرابع من القرن الحادي عشر إلى النجف، ومنها إلى سائر البلاد التي يقطنها الشيعة، وتمركزت في البحرين.

وكان موافقوه مختلفين في الإنتصار له شدة وضعفاً، وكان من أبرزهم:

محمد تقي المجلسي (م/١٠٧٠)، وكان شديد التاثر به. ومحمد باقر المجلسي (صاحب البحار) (م/١١١١)، وكان معتدلاً. ملا محسن الفيض الكاشاني (م/١٠٩١)، وكان في أوله شديد التاثر به، وجمع بين الاخبارية والحكمة. الحر العاملي (م/١١٠٤) (صاحب الوسائل). السيد نعمة الله الجزائري (م/١١١٢)... ثم الشيخ يوسف البحراني (م/١١٨٦) (صاحب الحدائق).

والاخير من أهم رجال الفكر الاخباري، وكان في غاية التقى والورع، معتدلاً، منتقداً للمتصلبين حتى الاسترابادي نفسه، رجع إلى «الطريقة الوسطى»، وكان يقول إنها طريقة العلامة المجلسي صاحب البحار.

ومما يقال عن سبب عودة ظهور الإتجاه الاخباري، هو بعد الاسترابادي عن ←

كما لم يمنع (ذاك الجو والفضاء الإحتكاري، على تعبير البعض) من ظهور الشيخ محمد رضا المظفر الذي كتب متناً في المنطق الغى دراسة «حاشية الملا عبدالله» و«شرح الشمسية»، وآخر في أُصول الفقه ألغى تدريس «قوانين» الميرزا القمي. وهي متون مضت الحوزة العلمية في تدريسها عقوداً متمادية. وهكذا ما طرحه الشهيد السيد محمد باقر الصدر من «حلقات الأُصول» كبديل عن منهج «رسائل» الشيخ الأعظم، و«كفاية» الآخوند الخراساني.

ناهيك عمّا تكشفه حالات الصراع العلمي التي أشرنا إلى واحدة منها (الأخباري ـ الأُصولي)، وما يعتري المناهج والمتون التدريسية، بين الفترة والأُخرى، من تغيير وتبديل وتنقيح، وما تنم عنه من حركية الحوزة، ومرونتها وعدم جمودها...

فهي تعني أن الرقم الوحيد الذي يمكن أن يكون فاعلاً وناطقاً هنا، ليفرض حامله وجوده، وينتزع صاحبه احترامه... هو العلم. وما سوى هذه البضاعة ففي كساد، ولا مشتر لها في هذه السوق! ولما كان الوحيد البهبهاني «عالماً»، فقد تمكن من تجديد علم أُصول الإستنباط، وقلب الحوزة راساً على عقب.

فمن كان من فرسان هذا الميدان، أو له نصيب في ركوب هذي الغمار، فليتقدم ويدلو بدلوه، وإلا ليتركه لاهله.

* * *

← الحواضر العلمية في ذلك الحين كالنجف وإصفهان، واستيطانه مكة والمدينة البعيدتان عن اجواء الفكر الأصولي الشيعي. فتامل في ادعياء الفقاهة اليوم، الذين فقعوا لنا وتفطرت الارض عنهم كالكما في بيروت والكويت ولندن!

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن ما ذكرته من معالم المدرستين، والفروق التي تميز إحداهما عن الأُخرى، ترد عليه إشكالات ومناقشات، وعلى سبيل المثال فإن الإخباريين يستنبطون (ولا يجتهدون) بإعمال «الأُصول» التي ورد فيها نص، ولكنهم يرفضون القواعد الأُصولية التي لم يرد فيها نص خاص، لانها لا تفيد إلا الظن... فانا بصدد عرض معجمي وقاموسي ليس إلا.

راجع: الموسوعة الفقهية الميسرة للشيخ محمد علي الانصاري. وأعيان الشيعة للأمين. والاصولية والإخبارية لسماحة السيد محمد سعيد الحكيم ■

وأخيراً:

لو دقق الناقد وأنصف الباحث، وانطلق من موضوعية راعت جميع الحيثيات... ثم قرأ ما يلي أطروحة البروتستانتية، وما ينتظر تطبيقها والعمل بها. وتجاوز الشعارات والمدعيات إلى الحقائق والوقائع، لظهر له وعرف أن أغلب الطعون والإعتراضات التي يوردها القوم على الحوزة، وما يقدمونه من أسباب لنقد العلماء ومبررات للتخلي عن المرجعية الدينية، هي قضايا مختلَقة لا حقيقة لها، والواقعي منها تافه وحقير، أو مبرَر ذو عذر.

وهي على غرار الطعون والإفتراءات التي وجهت ولا زالت توجّه إلى المذهب ككل والطائفة جمعاء. ولعل أحد هؤلاء «الإصلاحيين» عانى الأمرين في رد تلك الفرية ودفع هذا الإتهام، حين عاش في وجدانه كذبها وبطلانها.

ويمكنني أن أمثل للموضوع بالطعن على الشيعة بـ «التقية».

وهو أمر استمر مئات السنين، ودارت حوله حورات كأنها لا نهائية، وكتبت فيه المقالات وأُلفت الكتب، دون جدوى. فالإخوة السنة مصرّون على أن «التقية» ضرب من «النفاق»، وتعبير آخر عنه، ليس إلا. وكانوا يشنّعون بأن: كيف لنا أن نصدق ما تبدونه وتظهرونه من توحيد وإيمان بالنبي والقرآن وأداء للصلاة والصيام والحج؟... فما يدرينا أن لا يكون كل ذلك «تقية»؟

وما كان ينفع أي احتجاج واستدلال، ولو كان آية من القرآن تقول ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ نزلت حين أكره قريش جماعة على الإرتداد منهم عمار وأبواه، فقتلوا أبويه، وأعطاهم عمار بلسانه ما أرادوا مكرهاً. فقال قوم: كفر عمار، فقال النبي ﷺ: «كلا إنه مليء إيماناً من قرنه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه»، فأتاه عمار يبكي، فمسح عينيه، وقال: «إن عادوا لك فعد لهم»، فنزلت الآية.

لم يكن كل هذا لينفع أو يشفع لنا...

حتى كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك، وكان ما كان من رد الأمريكان والغرب. عندها بدأت ـ تلقائياً وطبيعياً ـ تدخل التقية في سلوك إخواننا السنة القاطنين في الغرب. ولا زالت تسري حتى عمّت جميع بلاد المسلمين، فحلقت اللحى بعد طلاقها، وأُرخيت الأثواب بعد تقصيرها، وهُجرت مساجد وتركت جمعة وجماعة الخطباء الثوريين، بل خلعت بعض النسوة حجابهن، وشرب بعض الرجال الخمر* وطوق عنقه بقلائد الذهب وزين معصمه بالاساور كالنساء.

وصار يتبرأ من حركة طالبان علناً مَن يدعو لها ويساهم في تمويلها سراً، ويشتم القاعدة في الصحف من انتسب إليها في الخفاء، ويسفه ابن لادن في التحقيق من بايعه أميراً... عندها فقط أدركوا واستوعبوا وتفهموا ما كنا نضطر إليه منذ أربعة عشر قرناً من الملاحقة والإضطهاد والتنكيل.

كل ما أرجوه وأتمناه... هو أن ينبري أحد دعاة البروتستانتية، ليمارس الإستنباط، ويستخرج لنا بعض الأحكام الشرعية، أو يصيغ ويبلور بعض الأفكار والعقائد، ولكن بشكل مبتن على أُسس علمية وقواعد مطردة. ولننظر بعدها في إنتاجه ونخضعه للنقد والتحليل والتمحيص، ونقارنه بما تقدمه الحوزة.

وأنت مدعو، عزيزي القارىء، عندها لحضور فيلم فكاهي طويل، ومسرحية هزلية لا تنتهي فصولها!

* * *

(*) بل شربوها قبل الأحداث وبروز دواعي التقية، كتمويه قام به منفذو العمليات التي فجرت برجي التجارة العالمية في نيويورك.

مرجعيات مزيفة

إن ما يسجل من الفوضى والتخبط في التعامل مع العلماء، لا يعني أن ذاك الـ «تقديس» باطل كله، ولا فاسد بجميع صوره. إن استهتار «المثقفين» وغلو «العوام» لا يمنع وجود تعاط سوي مع القضية، وسلوك متزن بعيد عن ذاك التفريط وهذا الإفراط...

هناك أداءٌ واع لا ينخدع بالمزيفين المدّعين، يتعامل مع المصاديق الواقعية لـ «رجال الدين» من فقهاء وعلماء ووعاظ ومبلغين، ويلتزم الحدود الشرعية التي لا ترفع العالم، بلغ ما بلغ من العلم والتقى والإبداع، إلى مقام «السر الإلهي». فيرى لشخص فقيه، أو نفس فيلسوف، أو ذاث عارف، أو روح مفكر أو شخصية قائد... دوراً روحياً يقرب المؤمن إلى الله وسلماً يعرج به إلى رضاه، فيرتبط بالعالم ويواليه موالاة تجعله ـ عملياً ـ في مصاف المعصوم ومقامه، وإن تبرأ بلسانه ونفض جيبه من هذه الدعوى!

وإذا تخطى هذا التعاطي الحدود العلمية، وصار يرتبط أحدهم مع مرجع تقليده أو عالم بلده بعلاقة عاطفية وود خاص: فيذكره في دعاء، ويعرج على داره لزيارة، ويصله بهدية ويعينه على دنياه... فهذا من الطباع الإنسانية والعلاقات الإجتماعية الحميدة.

فكما قد يتعلّق المريض بالطبيب الذي عالجه أو أحد أعزته من المرض وانجاه من موت محقق، ويعجب المرء بالمهندس الذي خطط ورسم وبنى له داره، ويمتن للمعلم الذي علمه ودرسه، ويؤخذ بالفنان الذي أبدع في هذه اللوحة، والأديب الذي تألق في تلك القصيدة أو الرواية، فتنشأ علقة قلبية وود و«حب»...

كذلك يتعلق المؤمن الملتزم بالعالم الرباني والمرجع الذي سهل له تناول الأحكام الشرعية، وعانى في سبيل الدفاع عن دينه... فيمتن له، ويسعى لإبراز هذا الإمتنان والود، بما يمكنه، وقد يكون ذلك بصورة يعلقها في داره، ترمز إلى تلك العلاقة.

هذا هو الشكل السوي، والوضع الطبيعي، والحدود المعقولة في تعامل المؤمن الملتزم وعلاقته بعالم الدين.

ومع إن المدرسة الإسلامية فرغت وتسالمت على أن العالم الديني الذي يعرف «السر» الإلهي، لا «يحمله»، ولا يملك أن يلقنه أحداً ولا أن يأخذ بيد المؤمن ويسلك بروحه إلى الله، وأن غاية ما يقدمه هو «الفقه»، أي أحكام الشرع، أو العلم بمعناه الأعم، الذي يشمل العقائد وتفاصيلها وما يصب في «المعرفة».*

(*) وكما أسلفت من البحث، فانت لا تحتاج إلى «شيخ» يعقد قرانك، ولست ملزماً بإسماعه خطاياك وإباحة ما ستره الله من ذنوبك حتى تقبل توبتك، ولست أصلاً بحاجة لتعرفه ـ شخصياً ـ وتواليه. وكشاهد على أن الإرتباط بالفقيه وعملية «التقليد» قضية فنية وأمر علمي بحت بعيد عن الروحانية والعلاقة القلبية والولاء و«السر»... يجمع الفقهاء على أن المكلف إذا عرضت له أثناء العبادة مسألة لا يعرف حكمها، جاز له العمل وفقاً لبعض الإحتمالات، ثم يسأل بعد الفراغ، فإن تبين أن ما قام به وافق الواقع وأصاب ما كان يفترض عليه أداؤه اجتزأ بالعمل، وإن تبين بطلانه أعاده.

إن هذا الحكم الشرعي يكشف أن تلقي «الفقه» من مرجع التقليد ليس نحواً من الإرتباط الروحي كما يتوهم. إذ فرض المسألة يعني أن ذاك العمل انطلق من فراغ ولم يقترن بقصد التلقي ولا نية الأخذ والمتابعة من شخص معين، ومع ذلك صح العمل متى ما وافق الواقع، وانطبق على ما يجب أن يكون. فالمهم إذاً العمل وصحته، سواء من زيد أُخذ حكمه أو عبر عمرو جاء.

مع إن الأمر يدخل في المسلّمات التي لا يناقش أحد في أدلتها لشدة وضوحها وقاطعية حجتها... إلا أن أداءً خاصاً التزمته بعض الجماعات والأحزاب الشيعية، شوّه الأمر وأساء إلى صورته الصحيحة، وعمّق الوهم الذي وقع فيه بعض من يرمي الحوزة والمرجعية بالكهنوتية والطبقية، وينادي بإسقاطها، أو لنقل أنه وفر ما كان يبحث عنه اولئك من ذرائع وحجج.

ويمكننا تقسيم الدور «الولائي» والموقع الروحي الذي تجاوز الإطار العلمي والتخصصي البحت، أي الإطار الشرعي، الذي ظهر في فترات مختلفة من تاريخ الحوزات والمرجعيات الدينية، إلى نوعين... يعود كل منهما إلى سبب مختلف عن الآخر كان وراء محورية هذه المرجعية، والإستقطاب الذي كانت عليه تلك:

الأول: أسباب طبيعية وعادية.

الثاني: أسباب سياسية (الحركة الحزبية).

* * *

أما الأسباب الطبيعية والعادية لهذه الظاهرة المستحدثة، والحالة المستجدة في الأوساط الشيعية، التي لم يكن لها فيما مضى ذكر ووجود، أي ظاهرة «الولاء» للمرجعية، والتعلق العاطفي والروحي بشخص الفقيه[1]، ثم الإرتباط التنظيمي (الحزبي) بالمرجع، فيحظر التواصل بين المقلد ومرجعه (حتى لجهة بعض الإستفتاءات) إلا عبر وسطاء وأقنية حزبية محددة![2]

---

(١) لم يكن الامر في يوم على هذا النحو من الإرتباط، وعلى أقل تقدير، لم يسجل التاريخ حالات من قبيل ما نشهده اليوم من تعظيم وغلو. فلم يكن الشيعة يوماً «طوسية» أو «مفيدية» أو «حلّية»، ولا «انصارية» أو «جواهرية»!

(٢) وهذا من أغرب ما اعترى «المرجعية» واعجبه. فقد عوقب أحد المؤمنين، وتعرض للإقصاء والمقاطعة، عندما علم أنه راجع مكتب «المرجع» للتحقق من أمر ينسب إليه (تزكية شخصية حزبية يعلم هو باليقين فسادها) والتثبت من صحة ذلك. وقد فُسر الامر وأُخذ على انه تشكيك بنزاهة رؤسائه في التنظيم، إذ كان عليه الإمتثال. واللطيف أن «مكتب القائد» هو الذي أبلغ حزبه عنه!

فترجع إلى سبب طبيعي متكرر في جميع مجالات الحياة، من سياسة واجتماع ومال واقتصاد وصناعة ورياضة وفن وغيرها... هو الشخصية الساحرة التي يتمتع بها بعض الناس، نتيجة لخصال وسجايا وأوصاف ذاتية، أو لسلوك وفعل وأداء متميز، وأفعال بطولية يقومون بها... وما يعبر عنه بالشخصية «الكاريزمية».

والكاريزما أو الكاريما Charisma كلمة يونانية تعني الموهبة. استخدمها عالم الإجتماع «ماكس فيبر» للدلالة على مجموعة من الصفات والجاذبية والمواهب الخارقة للعادة. تؤهل أصحابها للقيادة والزعامة، وتحفز الناس على التمثل بهم وموالاتهم.

وبلغ الأمر أن ذهب البعض إلى أن «الحق الإلهي» للملوك الذي كان ينادى به في بعض العصور، مستمد من فكرة الكاريزما، التي استخدمت في وقت من الأوقات على أساس أن الله الذي هو مصدر الموهبة للأفراد، خلع على الملوك الصفات والقدرة الإلهية التي تمكنهم اجتذاب الجماهير وإخضاعها.

وقد يكون صاحب الشخصية الكاريزمية خطيباً أو ثائراً أو مصلحاً سياسياً أو بطلاً رياضياً. ويمكننا أن نذكر هتلر وستالين، وكاسترو وجيفارا، والقديسة تيريزا، وبيليه ومردونا، وأم كلثوم ومايكل جاكسون... كل في حقله وميدانه، كنماذج لشخصيات كاريزمية اكتسحت شعبيتها وبلغت حدوداً خرافية من «الولاء» والتعلق والعشق، بما تجاوز نطاق التقليد والإنقياد، ومظاهره من تعليق الصور وإطلاق الأسماء ومحاكاة اللباس والحركات والأقوال... ليبلغ حد الإنتحار وإتلاف النفس شوقاً ولهفة.

فالنساء يعشقن نزار قباني، والعروبيون يهيمون في جمال عبدالناصر، ومؤسسو العلمانية في العالم الإسلامي، أي الأتراك، تراهم يعبدون كمال أتاتورك، والكوريون يالهون كيم إيل سونج، والشيوعيون الذين يرون الدين افيوناً يخدر الشعوب ويسفهون المؤمنين ويسمونهم بالتخلف والرجعية، يعظمون لينين حتى لم يتركوا زقاقاً دون صنم وتمثال يحكي صلعته الملساء وذقنه المدببة!

وببساطة وموضوعية، ودون حساسية تعود لعقد كفانا الله شر الإبتلاء بها... هناك فقهاء تجاوز دورهم وأداؤهم ـ في واقع الأمر ـ النطاق العلمي البحت، وعمدوا إلى خوض الميدان السياسي، فتقلدوا زعامة سياسية، وقادوا حركات اجتماعية إصلاحية وثورية... تحسسوا آلام شعوبهم، وثاروا في وجه الحكام الظلمة، فعشقتهم الجماهير والتفت بهم.

ومثل هذا الولاء والإرتباط لا يعود إلى فقاهة الرجل ومرجعيته الدينية بما هي[1]، ولا يصح أن يحسب على الحوزة ووظيفتها ودورها التخصصي، بل إلى أمور أُخرى لحقت وأُضيفت إليها. فلماذا يلام الفقهاء وتدان الحوزات العلمية؟ وانت تجد قلوباً تتعلق بزعماء سياسيين وبمطربين وممثلين وأبطال رياضة؟

من هنا أطلقتُ على النوع الأول من الإرتباط و«الولاء» والشعبية التي يحظى بها مرجع ما، تعبير «الطبيعي» الذي تقضي به العادة والطبيعة الإنسانية.[2]

---

(١) عشنا في السنوات القليلة الماضية وفاة جملة من مراجع التقليد. وعلى سبيل المثال، توفي الإمام الخميني وبعده السيد الخوئي، فماذا جرى في الواقعتين؟ خرج الناس في الأولى من بيوتهم حفاة بلا شعور، وهم يصرخون ويلطمون، وسجلت آلاف حالات الإغماء والهستيريا، وقيل أن البعض مات! بينما استوى الناس في المآتم والفواتح التي اقيمت للسيد الخوئي، يتلون القرآن ويترحمون عليه، ولعل دمعة انحدرت من عين مؤمن مرهف الإحساس، ولا شيء اكثر من ذلك. والشخصيتان من الفقهاء المراجع، ولعل تقليد السيد الخوئي كان اكثر شيوعاً من الإمام الخميني. إذاً فالولاء كان للشخص ومواصفاته، لا لمجرد موقع المرجعية ومحض كون الرجل فقيهاً.

(٢) ولعلي اقرن هنا سبباً آخر لهذه الظاهرة... وهو ما يعود للإضطهاد والإستضعاف الذي يعيشه الشيعة، وردود الفعل العكسية التي تنتج عن ذلك، ولربما انطلق بعضها من اللاشعور، حين يندفع المرء ويغالي في التمسك بما يسعى عدوه للنيل منه او لانتزاعه وسلبه إياه. فيتناسب عكسياً تمسك الشيعة والتفافهم باي رمز وثغر مع حجم الحرب المتوجه إليه.

ومع ما في هذه الحالة من خطأ وخطورة، وخروج عن الأصل والفرض الصحيح والحالة السوية... إلا أن العزاء فيها والرهان يرتكز على شخص المرجع (المقلد، آسر القلوب) ومواصفاته: زهده وترفعه عن الدنيا، إمرة وشهرة ومالاً، ومدى تقواه وورعه الذي يحجبه عن استغلال هذه العواطف الجياشه لمصالحه الخاصة. وبقائه في جادة الدين والشريعة، وتوظيف هذا الحب والشعبية لصالح البناء الروحي الصحيح والتربية الدينية السوية لأفراد الأمة.

أما النوع الثاني... وهو الذي انبثق عن دنيا السياسة، وخرج من مصانع الحركية والحزبية الإسلامية، وتبعته «المرجعيات» العائلية والوراثية، فهو المدان.

وهو المفتعل الذي تستغفل فيه الجماهير، وتعبّأ لتنقاد بآلية تسلب الوعي فيها وتقتل البصيرة، حيث يسخّر المؤمن ويوظّف لأهداف سياسية أو شخصية رخيصة. وأغلب هذا النمط يقع على نماذج «علمائية» لا نصيب لها من الفقاهة ولا حظ من العدالة، تصنع منها الدعاية زوراً ورغماً على الحقيقة والواقع: «مرجعيات»... الحوزة والدين منها براء.

حيث تعمد جماعة سياسية ـ بالأصل ـ لطرح شخصية دينية ما، مستغلة إيمان الناس وعواطفهم، وحبهم للدين وتعلقهم وتمسكهم به وثقتهم بعلمائه، ليصبّوا أحكام الدين وعقائده وقيمه وأخلاقه في قالب تلك الشخصية. موظفين أدوات دعائية وزخماً إعلامياً مكثفاً لا يوفر وسيلة ولا يغفل حيلة، ينتهي إلى إلغاء الإثنينية، وافتراض تطابق بين «الدين» وذاك الشخص...

ثم خذ ما شئت من الغلو والتعظيم.

وإن كانت بدايات هذا المشروع في الساحة الشيعية تعود لأواخر الخمسينات من القرن الماضي، حين تأسس حزب الدعوة في العراق، فإن «تألقه» ورواجه جرى في العقد الأخير، على يد قادة الجمهورية الإسلامية والنظام الديني الحاكم في إيران أو بسببهم.

إن مشروع الحزبية الشيعية مشروع سني بالأساس، قام به الدعاة الأوائل[1] على خلفية تعصب الشيعة في العراق، ونتيجة لـ «نزعتهم الطائفية» وعدم هضمهم الإنتساب إلى حركة سنية!

فالاصل والبناء الأول كان على خلق امتداد لحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، في أوساط شيعة العراق (بما يمثلونه من مرتكز عربي يناهز الثقل الشيعي الآخر، أي إيران الفارسية)، كجزء من خطة كبرى للتذويب والإنصهار الطائفي، ثم القضاء على المذهبية.[2]

---

(١) لا يعلم على وجه التحديد: من الذي اسس حزب الدعوة الإسلامية ومن قاده؟ ولا زال الامر (منذ أواخر الخمسينات وحتى يومنا) لغزاً يبرر له الدعاة بما ضاع واندثر في أعقاب الضربة القاصمة التي تلقاها الحزب في منتصف السبعينات. كما كان يلقن افراده الإكتفاء بصورة غامضة تلفها الف شبهة وتحوم حولها الف أُخرى، بحجة موجبات السرية والضرورات الأمنية. وكل مسؤول يفاتح الحلقات وينظّم الاعضاء ويوهم مرؤوسيه ويناور عليهم بما يريد، منطلقاً من ذلك «المبتور»، ولا احد يعلم من يقف في قمة الهرم؟ بينما يغمز خصوم الحزب بايد خفية من المخابرات البريطانية كانت تخطط وتؤسس وتدير. وهناك من يعرض إثباتات تفيد أن السافاك الإيراني كان وراء المشروع. والله العالم.

عموماً يمكننا أن نشير إلى: السيد طالب الرفاعي (لجأ إلى مصر ولا زال فيها، وهو الذي صلى على جنازة شاه إيران)، السيد مرتضى العسكري (التحق بالنظام الإيراني بعد وفاة الإمام الخميني، ودخل في حاشية السيد الخامنئي)، الأُستاذ ابوحسن السبيتي (لجأ إلى الاردن، ويقال انه لا يزال هناك، أو أنه سلّم للعراق)... كبعض من تحوم حولهم شبهات الدخول في التاسيس. ولا يعلم إن كان الشهداء الخمسة (عارف البصري وحسين جلوخان وسيد عماد التبريزي ونوري طعمة وسيد عزالدين القبانجي رحمهم الله جميعاً) من المؤسسين أم لا؟

(٢) ومما يقال، ولست واقفاً على أدلة تثبته، أن وراء هذا المخطط الذي يلغي المذهبية في العراق (مشروع حزب الدعوة)، خطة وخطوات تنتهي إلى إنهاء التشيع والقضاء عليه، ضمن مؤامرة كبرى كانت تستهدف حسر التشيع حتى يحصر في إيران، وعرضه (عبر إحياء دعوى «الشعوبية» وإعادة تسويقها من جديد) على أنه مشروع فارسي، العرب منه براء! وفي حركة الشيخ الخالصي شواهد تجعلنا لا نستبعد ذلك.

وللوهلة الأولى، قد يستغرب المرء أن يصنف حزبٌ لـه صيت «الدعوة» وسمعتها هذا التصنيف، فيُعد مشروعاً في سياق خطة استعمارية للقضاء على التشيع؟ ولكن جولة دقيقة في أدبيات هذا الحزب ومؤلفات كتابه وسيرة أتباعه، تثبت الأمر، وتقلب الشك وتنقل الترديد إلى الطرف المقابل.

وأحيلك على كتب المحقق العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي الأخيرة (ماساة الزهراء وخلفيات المأساة)، للوقوف على آراء «فقيه هذا الحزب» وحقيقة معتقداته.

ولعلك تجد الكلمة الفصل في ما كتبه المفكر الإسلامي الكبير الشيخ علي الكوراني في كتابه «الحق المبين في معرفة المعصومين» ضمن المقدمة التي أسماها «الإتجاهات المعاصرة في فهم النبي وآله ﷺ»، فقد وضع هناك النقاط على الحروف، وهو الخبير بمواضعها، إذ كان مشرفاً على امتدادات الحزب خارج العراق، ومؤسساً لفروعه في عدة «أقاليم».

لكنهم لما اصطدموا بعوائق البنى الإجتماعية والركائز العرفية التي عليها الأمة في العراق، وما أراه شخصياً: الصفاء والطهارة التي جبل وفطر عليها المؤمنون، ويراها الحزبيون: «العصبية الجاهلية» و«موروثات الإستعمار» و«مخلفات البناء الديني الطائفي الذي غرسته الحوزة ونشره العلماء في الأمة»، لكل هذه الأمور التي كانت تحكم الحركة وتهيمن على الساحة... اضطروا للتخلي عن الفكرة الأولى، أي خلق امتداد لحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وعمدوا إلى تأسيس حزب شيعي «مستقل»، فكان «حزب الدعوة».

تماماً كما كان العزم والقرار يتوجه صوب مواجهة الحوزة والتصدي المباشر لعلماء الدين، دون مجاملة ولا هوادة... فواجهتهم بنية راسخة، وحالة متأصلة من الإلتزام العقائدي والسلوكي، رفضت تلك الفكرة وأبت موافقة الحزب عليها ومجاراته، فعمدوا إلى فكرة: «فقيه الحزب».

ولست أدري ـ الآن ـ هل كان ذلك منهم عملاً بـ «المرحلية» التي يؤكدون عليها، وقد قضت أن يلجأوا إلى الحوزة، ويروجوا لمرجعية ما (مما قد يصب في نقيض هدفهم بنحو، خصوصاً أن مرجعية الصدر كانت حقيقية غير مزيفة)... أم أن هذه الخطوة بحد ذاتها، كانت جزءً من خطتهم الأولى الأصلية لتشويه الحوزة وتسقيط المرجعية؟ فأرادوا ذلك عن طريق هذا التعاطي السقيم والتعامل المفسد الذي عمدوا إليه، كمقدمة لهدفهم الأصلي؟

من هنا تحرك الدعاة بأساليبهم المعروفة*، وهم الأبرع في الدعاية بشقيها: التمجيد والتسقيط. بل هي حرفتهم التي يجيدون، وفنهم الذي لا يحسنون غيره! أحاطوا بالشهيد الصدر، وتبنوا مرجعيته وروجوا لها (بعد أن قضوا وطراً من مرجعية السيد الخوئي).

ومع أنه رضوان الله عليه كان مستوفياً لشرائط المرجعية من العلم والعدالة وما إليها، إلا أن طرحه وهو في تلك السن، في عرض أساتذته و«شيبات» في مقام أجداده، كان مستغرباً، ولعله مستهجناً نوعاً ما. إذ درج العرف الحوزوي، وترسخت آداب أهل الفضل وطلاب العلم في الحوزات الشيعية، أن يتحفظوا في تصديهم للمرجعية، وفي إبراز فقاهتهم وادعائهم الأعلمية، ما دام أساتذتهم على قيد الحياة.

والقضية ـ بحدودها هذه ـ ودون النظر لخلفيات ودوافع المشروع الحزبي المريب، ما كانت تشكل خرقاً ولا هتكاً، ولا يمكن لأشد المعترضين إلا أن ينقد الجانب العرفي... ولا قداسة لمثل هذا العرف، حتى يؤثم ويجرّم مخالفه.

(*) مما يشير الريبة إلى أقصى الحدود، قضية «أساليبهم» هذه... فهي حقاً لا تقف في تسقيط خصومهم عند حدود، لا شرعية ولا أخلاقية ولا إنسانية. حتى أطلق عليهم مؤخراً، إثر المواجهات «الفكرية» التي خاضوها: «جماعة الأحذية والمدى والسكاكين»! وهم من يفترض أن يكونوا «طلائع الوعي والتنوير». وهذا من أكثر ما أثار المؤمنين وأقنعهم بمقولة عدم إسلامية الحزب، وأنه يجري مجرى غيره من التنظيمات السياسية اللادينية.

ولكن الأمر، لم يكن ليتوقف عند هذه الحدود...

إذ لم يلبث أن لجأ الدعاة إلى الصيغة «الوراثية» بترشح السيد كاظم الحائري وطرحه للمرجعية*. وقد كان في حينها عالماً مغموراً من الطبقة الثالثة، التي عليها أن تنتظر رحيل جيلين من الفقهاء، ليصبح بالإمكان النظر في أمر مرجعيتها. ولكنهم بادروا وطرحوه فور استشهاد السيد الصدر رضوان الله عليه.

هكذا بدأ العبث بالمرجعية... هذا المفهوم الديني المقدّس والموقع الشرعي الخطير، وصار تداوله لدى القوم ـ في الواقع ـ كالعوبة وصفقة تجارية، وورقة ضمن ما يلقيه أحدهم على مائدة القمار أو اللعبة السياسية، لا فرق!

ومع هذا وذاك، كان القبح بيّناً مشهوداً، والجريمة واضحة نكراء، لا يختلف فيها اثنان. وقد ووجهت باستنكار واستهجان من الحوزة وعموم المؤمنين... ما لم يسمح لها بأن تتجاوز حدودها الحزبية الضيقة، وشريحة محدودة من الملتفين بهم، ولم تتحول يوماً إلى أمر مهضوم أو مستساغ، ناهيك بتحولها إلى «ظاهرة» تتكرر في موارد أُخرى. والأهم في المقام: انحسار الخطر الفكري، بسقوط «الصنمية» التي جاهدت في خلقها.

(*) وهو الذي تولى دور «فقيه الحزب» لفترة، قبل أن يستقيل ويترك العضوية نهائياً، احتجاجاً على ما «اكتشفه» من «صورية» دوره، وأنهم يتجاهلونه في القرارات الهامة!... وكم كان متأخراً هذا الإكتشاف؟ إذ طالما نُصح بوجوب الإلتزام بفتوى الصدر وتحريمه انتساب رجال الدين للتنظيم، وبأن: الحزب يستغله ويتكتسب به. فيجيبهم مرة بأنهم يظلمون دماء الشهداء، وأُخرى بأنه صمام الأمان الذي سيفلت الحزب نحو المزيد من الضلال إن تركه.

وقد ألّف بعض تلاميذ السيد الحائري، كتاباً صغير الحجم، وزع في حينه في الحوزة على شكل منشور غير موقع، عنوانه: «قرار الحذف». يتحدث عن «انقلاب» الحزب على دور الفقيه وموقعه فيه، ويسجل خلفيات وتفاصيل خروج الحائري من التنظيم. وفي الحقيقة لم يكن ثمة انقلاب ولا تغيير، فهكذا كان الحزب مذ تأسس، ولا أظنه يتحمل مسؤولية سذاجة أحد... إنها «غابة»، لا يعيش فيها إلا الذكي، ولها قانونها الذي لا يحمي البسطاء وإن كانوا أتقياء!

ولكن تعال إلى الحال التي نحن عليها اليوم من تقاسم الساحة الفاعلة والناشطة وتوزيعها (في الكويت وعموم بلاد الخليج، ولبنان) بين «مرجعيات» مزيفة كلها. وما يمكنني أن أعبر عنه بالطامة التي وقعت على يد جمهورية إيران الإسلامية، والنازلة التي حلت بالأمة جمعاء بسببها.

ذلك حين تقلد قائد النظام في إيران المرجعية، عبر لعبة من ذلك النوع، وبأساليب من تلك التي أسست لها الحركة الإسلامية الشيعية ورائدتها «حزب الدعوة»، ولكن بحجم مهول وطاقات جبارة وإمكانيات لا تتوفر إلا لتنظيم سيطر على الدولة، وكيان حظي بالسلطتين: السياسية والروحية.

لقد نظمت لطرح هذه «المرجعية» المشؤومة*، حملة سياسية وإعلامية، وخصصت ميزانية وبذلت أموال، وجندت كوادر ووظفت عناصر، ووضعت برامج وخطط عمل... لم يشهد لها التاريخ ـ على هذا الصعيد ـ مثيلاً، حتى في انتخابات الرئاسة الأمريكية، على ما توصف به ويضرب المثل.

مع فارق أساسي، هو:

إن ما يجري هناك، تنعكس تسعة أعشاره أو أربعة أخماسه في العلن. أي أن ما تنشره الصحافة من مقالات وتسجله من استبيانات، وما تبثه شاشات التلفزيون من محاورات وبرامج موجهة وإعلانات، وتشهده القاعات من مؤتمرات وحفلات وولائم، وتعيشه الشوارع من مسيرات ومهرجانات صاخبة ولوحات مضاءة ولافتات وصور ملونة وألعاب نارية...

(*) كانت الثورة الإسلامية بانتصارها ونجاحها في تأسيس دولة شيعية على رأسها فقيه جامع للشرائط، قد أنست الساحة الحركية حزب الدعوة، وأسقطت أفكاره وأعماله وطوت صفحته وأنهت قصته، وأقصته عن موقع الفعل والتأثير على الناس، لترسخ الأصالة والشرعية الحقيقية. ولكنها عندما عمدت إلى ذاك الأداء في المرجعية، سجلت سابقة، وفتحت الباب وهتكت الحجاب لما تلاها من المرجعيات المزيفة، سواء الحزبية أو العائلية!

يخفي وراء الستار ١٠ أو ٢٠٪ من الصفقات المبرمة سراً، والوعود والعهود المعلقة التي تنتظر النتائج. ليقبض عند الفوز هذا، ويعين في منصبه ذاك، ويرتفع إلى القمة ثالث، ويهوي إلى القاع رابع، ويصفّى خامس أو يموت كمداً.

أما في «حملة» المرجعية تلك، فقد كان الأمر معكوساً، إذ أن ما ظهر منها في العلن كان العُشر أو الخمس، وكانت ٨٠ أو ٩٠٪ من خطوات الحملة وإجراءاتها تجري في الخفاء، وتحاك بليل لا بدر فيه ولا قمر، في وكر «نهاد رهبري»، الذي تصدر منه الأوامر وتوزع الأدوار على: «خيابان پاسداران» في طهران، و«ايستگاه راه آهن» في قم المقدسة!*

ولا تخفى علل هذا الأداء وأسراره، ولماذا توارى وراء الستار هنا، ما ظهر وبان هناك؟

إن إحدى أهم شرائط صحة المرجعية وقوامها، أن يكون المرشح مخالفاً لهواه، غير مكبّ على الدنيا ولا حريص على شيء من حطامها... وهل بعد الملك والإمرة والزعامة وحب الشهرة، مصداق لـ «الدنيا» أو «الهوى» يمكن للمؤمن أن يتعالى عليه ويزهد فيه، ولإبليس أن يناور ويلعب؟!

لذا كانت الدعوى هنا عكس ما هي عليه في أمريكا، والبضاعة التي يريد النظام «الإسلامي» تسويقها، أو السلعة التي يعرضها للبيع هنا، تختلف عنها في الليبرالية والعلمانية...

فالزعم والمدعى أن القائد المعظم لا يريد المرجعية ولا يطمح للزعامة الدينية، ولا عمل لها يوماً ولا سعى. بينما يصرخ المرشح هناك في انتخابات أمريكا وينادي بأعلى صوت وأوضح بيان بان: انتخبوني، فانا الأكفأ الأجدر، وأنا من سيعالج مشاكلكم ويقودكم إلى حياة مرفهة هانئة.

(*) الموقع الاول هو مكتب قائد الثورة، والثاني وزارة الإطلاعات (الامن)، والثالث مديرية الامن في قم.

وإن أخفى الرئيس الأمريكي ـ هو الآخر ـ حقيقة هدفه ومرامه، ووارى أغراضه الشخصية ومنافعه، وتستر خلف الشعارات الرنانة، وخدع شعبه أيضاً... وهنا، أي في التظاهر وإخفاء الحقيقة، تلتقي الليبرالية الأمريكية و«إسلام» الجمهورية بعد أن افترقتا هناك، في الظاهر. وبعد أن كانا على طرفي نقيض في الواقع والظاهر، قبل ذلك، في عهد الإمام الخميني قدس سره!*

فيزعم الأمريكي أنه سعى لهذا المقام وعمل للوصول إليه، حتى يتمكن من خدمة شعبه وبلده، ويكتم ـ بطبيعة الحال ـ ما يضمره في نفسه، مما يصبو إليه، ويخفي ما كان يحدوه من شهوة الملك وحب الإمرة والتطلع للشهرة...

وهكذا، تبرمج حاشية «السيد القائد»، أو يباشر بنفسه التخطيط في الخفاء، ويسهر ويرسم لبلوغ هدفه، ويوجد في هذا السبيل، مئات عمليات التدافع، ويخلق مثلها من الخطوط لتتقاطع، فتنوجد شبكة عريضة من المصالح والضرورات تصب في قرار واحد، هو: الهدف! فينادي عندها «الجميع» بأن هذه المرجعية ضرورة وواجب دونه القضاء على الإسلام، وفناء البشرية ونهاية الدنيا!

(*) هكذا أرى ـ شخصياً ـ الصراع بين أمريكا وإيران...

صراع قيم وأخلاق، قبل الصراع السياسي والإقتصادي، ناهيك بالديني. فامريكا لا تريد، بل لا تطيق أن يلج ميدان السياسة من يلتزم الدين التزاماً جاداً وحقيقياً، ويعيش الصدق، ويؤمن ويعمل بقيم التقوى والزهد، ويتعالى عن الدنيا ولذاتها ويتطلع للآخرة. إن أمريكا لا تطيق ذلك، وستناصب من يقوم بذلك العداء وتلاحقه حتى تهزمه. إنها تريد، حتى لعدوها، أن يكون على شاكلتها ومن ذاك النسيج القذر... فالميدان ميدانها، ومن أراد دخوله عليه أن يلتزم بشروط اللعبة وأحكامها! وثورة الخميني، وحتى دولته، كانت حالة من النشاز والتمرد الذي أراد اقتحام ذلك الميدان وهو يرفل بالنقاء والطهارة.

لذا فانا أرى في الأفق نهاية للصراع، وعودة للعلاقات بين إيران وأمريكا... إذ ما عاد هناك، في الواقع والمهم، ما يفرقهما. أو أن ما يفرقهما لم يعد نشازاً لا يطاق، وأموراً من سنخية السماء يريدون إعمالها في الأرض!

فيصعد ـ عندها ـ السيد القائد شرفته، ويعتلي منبره، ويحني رأسه، ويميل برقبته، ويتململ كالمكره، أو كالعذراء البكر التي ينتظرها الحفل، ليعلن «على مضض» قبوله المرجعية... نزولاً عند رغبة «العلماء الأعلام» وإلحاحهم الذي لم يترك له خياراً.

ويقرن قبوله، ويشفع مسوغه الأول، بمبرر لا يبالي كم يحمل من الإهانة لعلماء النجف الأشرف، والطعن في أمثال السيد السيستاني، فيقول أنه سيتصدى للمرجعية خارج إيران دون داخلها، لعدم وجود مَن فيه الكفاءة واللياقة هناك، وأنه اضطر لهذه الخطوة، حتى لا يترك هذا الحمل والعبأ ملقى على الأرض، عرضة للناهب والطامع!

فتنفجر «الجماهير المنظمة»، المعدّة سلفاً والمعبأة مسبقاً وفق الخطة المرسومة [1]، بـ «شظايا» تهتف وأُخرى تهلل وتكبر. وتسري طائفة ثالثة (يبدو أنها نتاج الشق الكيماوي أو الجرثومي من الإنفجار!) لتقيم في المساجد صلوات الشكر ومجالس التضرع لله بالحمد، أن منّ عليها، بما أوجده في نفس القائد من قناعة. وأنه سبحانه، تولى رياضة قلب «ولي الأمر» وهدايته ليقبل، خلافاً لرغبته وميوله وطبعه، هذه المسؤولية وينهض بهذا الدور، ويكفينا مؤونة «البحث في سكك قم وأزقتها» [2].

---

(١) على طريقة استقالة جمال عبدالناصر «المفاجأة». حيث حشدت شاحنات وحافلات الجيش في الأزقة، وقد «شحنت» بالجماهير، معها اللافتات والصور اللازمة، تترقب ساعة الصفر، ليعلن صوت العرب من القاهرة، نبأ الإستقالة... فتنحدر من الأزقة إلى الشوارع، لتشكل سيولاً جارفة تهتف وتبكي، حتى انثنى «الريّس» عن استقالته.

(٢) العبارة لاحد اركان هذا الخط ونجومه، وقد جمع «الزقاق» بالفارسية، إمعاناً بالتعريض والإستخفاف: {نحن عرفنا مرجعنا منذ وفاة الإمام الخميني (اي انه تبنى الصيغة الوراثية!)، ولسنا بحاجة مثل غيرنا للبحث في «كوَج» قم}. ولست أدري هل جاءت العبارة من تلقائية السيد وعفويته، أم أن السياسة قضت على كل الخير الذي فيه، فكان هو وعبارته في سياق «الخطة»؟

هكذا عملوا...

منطلقين من هيمنة مطلقة على الساحة الإسلامية في إيران وامتداداتها الخارجية، معتمدين على إمكانيات غير متناهية لا يتوفر لغيرهم جزء من عشرها! ومتكئين على نهج تربوي حزبي صارم، أنشأوا عليه مؤسسات الدولة، وكوادرهم وعناصرهم... هو ضرب من «الكليانية» التي تلتزمها الأنظمة الدكتاتورية*. والكلياني والكليانية Totalitarisme، كما يعرفها القاموس السياسي:

هي الهيمنة الكلّية على النشاطات الفردية من خلال تبني والتزام أيديولوجية معينة. وللكلمة أصل في الفكر السياسي، ولها فلسفتها... ولكن كمصطلح شاع تداوله، أصبحت الكليانية تطابق لفظة السلطوية. وقد فسّر «كارل فريدريك» هذا المفهوم في دراسته «تطور النظرية والتطبيق للأنظمة الكليانية» ضمن تحديد خصائص الأنظمة التي تعمد إلى هذا النهج، فرأى أنها:

تقوم على أيديولوجية شمولية، وحزب وحيد يتبنى ويأخذ على عاتقه هذه الأيديولوجية، يسيطر عليه ويقوده رجل واحد هو الدكتاتور، وبوليس سري متطوّر جداً، وثلاثة أنواع من الإحتكار، أو بتحديد أكثر، ثلاثة أنواع من المراقبة الإحتكارية:

١ ـ وسائل الإتصال الجماهيري (الإعلام). ٢ ـ الأسلحة العملياتية (القوة الأمنية). ٣ ـ وكل التنظيمات بما فيها الإقتصادية (البنى الإجتماعية والمال).

(*) يذهب البعض من أمثال «نيومان»، إلى التماس فلسفة متطورة للكليانية، إذ ذكر في كتابه «الثورة الدائمة»، وهو في معرض تحديد الخصائص العامة المشتركة بين الحركات السلطوية والانظمة الدكتاتورية، أن الهدف الأول للكليانية هو تخليد وتثبيت دعائم الثورة. من هنا فإن الخاصية الأساسية للكليانية تتجسد في «إقامة دينامية دوام وتخليد النظام. مما يعني أن الدولة الكليانية لا يمكن لها أن تكون عرضة للإصلاح، بل للدمار». ورأيه في استحالة «الإصلاح» ضمن هذا النظام، حري بالتأمل والمقارنة بالحال في إيران.
للمزيد من التفصيل، راجع: الموسوعة السياسية للكيالي ج٥، ص١٣٦.

وباستثناء حالات شاذة لا يقاس عليها ولا يحكم، فإن موردنا هنا (إيران) لا ينقصه شيء، ليشمله تعريف «كارل فريدريك»...

ففي المحور الأول، ترى وسائل التخاطب والإتصال والإعلام، من إذاعة وتلفزيون وصحافة ونشر، حكر على النظام، وقد طالت يد الإحتكار جميع المحافل العامة، حتى منابر المساجد والحسينيات... فلا قناة للإتصال إلا تحت سلطة النظام.

والمحور الثاني ينهض به بوليس حديدي، يفرض هيمنة مطلقة على الساحة عبر عمليات أمنية غاية في الدقة والتعقيد. تقوم بها مؤسسات أمنية عدّة تتوزع (وتتقاطع أحياناً) بين: «الركن الثاني» للجيش، ومخابرات حرس الثورة، ووزارة الإطلاعات، وإدارة المباحث في الشرطة والأمن العام. ومع إنها جميعاً تنتهي إلى «الولي»: إرادته وإدارته، وتصب في حصاده وجنيه. إلا أنه لم يكتف بذلك حتى شكل تنظيماً أمنياً مستقلاً، تحت غطاء «فرق التفتيش» يتبع مكتبه مباشرة، خوّله صلاحيات مطلقة، تمكنه من مداهمة أي مكان في طول البلاد وعرضها، واعتقال أي مسؤول، مدني أو عسكري، من رئيس الجمهورية فما دون.

أما المحور الثالث، فإن النظام يدار على مختلف الأصعدة، عبر تنظيمات محكمة، ولا تكاد إبرة أن تضيع في هذا البيدر، ولا عقال بعير في هذه البيداء... فيثري تاجر أو يبرز ناشط من خارج المنظومة. ويعين على ذلك وتأمنه موارد مالية خرافية، موازية لموارد الدولة وفي عرضها، ولا تدخل في ميزانيتها ولا تخضع لمحاسبتها. من قبيل «بنياد مستضعفان» المؤسسة التي تدير الأملاك المصادرة من الشاه وبلاطه وأعوانه. وقد حظيت بدور وموقع تجاري واقتصادي خطير، نتيجة للفرص غير المحدودة، والإستثناءات التي جعلتها تحلق فوق القانون... فغدت القوة الإقتصادية الأولى في إيران.*

(*) مما يذكر في المقام، أن البنوك العالمية كانت تمتنع ـ في فترة ما ـ عن قبول الضمان الذي يقدمه البنك المركزي الإيراني، لعقد وزارة التجارة بعض صفقاتها، بينما كانت تقبل ضمان «بنياد رفيق دوست»!

أما رهان النظام في مشروع المرجعية، فكان على تخلف الساحة وغبائها، ومطاوعتها الحزبية لـ «المفاتيح الإنتخابية» التي سيتبعها العوام، بعد أن «تخلق» و«تضع» لشخصية «المرجع»، ما شاءت الاهواء من معاجز وكرامات، وصفات ذاتية وكسبية، و«تجعل» من حدث تصديه للمرجعية: القرار المتعين الذي لا شك في صحته ولا ريب... فهو المرجع ـ الضرورة.

ولا داعي أن تتصور حجم القداسة المزيفة التي عملوا على ضخها في الساحة ليلاً ونهاراً، سراً وجهاراً... مما تناول: عظمة السيد القائد وجلالة قدره، خصاله النادرة وسجاياه التي قل أن تجتمع في فرد، وعلمه الذي لا يخلو ان يكون إلهاماً ونقراً ملائكياً في القلب، أو نبوغاً وعبقرية مبكرة.

فهذا مشهود ومحسوس للجميع، ومعاش لكل من يتّصل بالقوم أو يحتك... ثم انظر، بعدها، كيف تكون الصنمية والعبودية.

وأتوقف هنا لأسجل بمرارة، الإنتكاسة والحضيض الذي هوى فيه بعض «العلماء»، عندما واكبوا هذا العزف النشاز، وصاحبوا «جوقة» المخابرات والغوغاء! وكانوا «المفاتيح» الإنتخابية التي رشّحت ورجّحت وصنعت هذا «الصرح»، وارتقت بالرجل إلى القمة، ونصبته هناك، لعله «يبلغ الأسباب ويطلع إلى إله موسى»!

وإن أبى البعض وأنكر إطلاق «العلماء» عليهم، فالحقيقة أكبر من أية «مكابرة»... إن فيهم ـ ولا شك ـ علماء حوزويين، مشهود لواحد منهم أو إثنان بشيء من الفضل.*

وإن التمسنا العذر لبعضهم في السذاجة، فنقول إنهم خدعوا وغرر بهم واستدرجوا تحت عناوين إنقاذ الثورة وحفظ دماء الشهداء (كما اعتذروا)، وحتى لأسباب تدخل في التقية ودفع الضرر، حين أعلنوه قائداً، والمفترض أن الإجتهاد المطلق شرط القيادة والولاية... فلا عذر في إفساد المرجعية والترويج لفقيه مزيف!

(*) هما المرحوم السيد عباس خاتم اليزدي، والسيد جعفر كريمي.

هكذا شرع الباب على مصراعيه، ودخله البعير برحله، بل القافلة بأحمالها وهوادجها!

وبين الكويت وبيروت وطهران، وكل مدينة نأت عن الحواضر والحوزات العلمية، وخلت الأجواء فيها للشياطين، تصول وتجول دون رقيب ولا حسيب... اصطنعت «مرجعيات»، وخيطت على المقاس والحجم المطلوب، وفقأت كما الفطر بعد موسم مطير! فانشقت الأرض عن «كما» لا جذر له يضرب في الأرض، فيمسك منها بأصل ويقف على قاعدة، ولا زارع رعى نشأته وواكب نموه: يداوي آفاته، ويشذب طيشه، أو يعالج ضموره!

بل فوضى وهوى، التقت مع تخلف علمي وانحطاط خلُقي... فانطلق حزب سياسي رخيص من هذا، واستغلت «عائلة علمائية»* ذاك، وبلغ العبث مداه: «مرجعيات» يقيم الإعلام لها الدنيا وتبقيها الدعاية هكذا، قائمة لا تقعد ومستنفرة لا تهدأ ولا تسكن، فتسمح للملأ من حولها بأنفاس راحة يلتقطونها، واستراحة يخرجون بها عن هذه التشنجات التي تذهب بالعقل، وتتلف الأعصاب... حذراً من وعي يفيقها من هذه السكرة، ويقظة ضمير تعيد إليها رشدها.

(*) ليست «البيوتات والعوائل العلمية» بدعاً في الحوزات، فهناك أُسر توارثت هذا المسلك... اتبع الأبناء آباءهم، فنشأ «بعض» الخلف على ما كان عليه «بعض» السلف. وممن يشار إليهم: آل كاشف الغطاء، آل الحكيم، آل بحر العلوم، آل راضي، آل الجواهري، وغيرهم...

ولكن هذا النمط المشوّه الذي نراه اليوم، يصب في واقعه أو ينبع من الحزبية. التي ليست بالضرورة أن تكون تنظيماً سياسياً، بل قد تكون من الإلتقاء على مصالح افرزتها آلية معينة في إدارة أموال الأخماس والتبرعات والأوقاف، وقد تكون حرصاً على الإستمرار في تولي إدارة «مؤسسات» أعم من اجتماعية وخيرية، وحتى علمية (تعنى بالتحقيقات والنشر وما إلى ذلك). وعلى أية حال، ليست إفرازاً طبيعياً لنتاج «البيوتات العلمية»... فلا ننسى أنها بيوتات «علمية» وليست «مرجعية»، ولا ننسى أنها مجرد بوتقة وفضاء «قد» يترعرع فيه الإبن على نهج الأبن، و«قد» لا يفعل، فليست قدَراً وحتماً، إذ لا «طبقية».

وهكذا أصبح الحال...

فبينما آيات الله العظام في قم والنجف يحتارون في تأمين قوت طلبتهم، ويتحسّرون على ضياع جهودهم العلمية ومؤلفاتهم التي لم تتوفر إمكانية طباعتها ونشرها، ويتجرعون غصص ضيق ذات اليد، فلا يملكون ما يواجهون به وسائل العدو في جبهات المعركة الاخلاقية والفكرية، التي ذهب الشباب المؤمن ضحية لها دون مقاومة تذكر وبما أشبه الإستسلام...

تجد المنظومة الإعلامية العالمية بصحافتها وإذاعاتها وفضائياتها... في خدمة تلك «الآيات الشيطانية» من المرجعيات المزيفة. وقد غدت تتمتع بثروات خرافية تضارب بها في البورصات العالمية!

* * *

لقد تعرضت الحوزة العلمية والمرجعية الدينية في عصرنا الحاضر، لهجمة بهذه الضراوة التي ترون، وقد عرضت جانباً منها فقط. وبقيت رغم ذلك صامدة (في وجودها الحقيقي) مقاومة لكل هذه الضغوط...

← لقد رفض المرحوم السيد يوسف الحكيم المرجعية بعد ابيه، رغم أنه اهل لها ومحل، لانه راى أن السيد الخوئي أعلم منه، فسلّمه ما بقي من الحقوق الشرعية، وارجع الناس إليه... وتشتت حاشية السيد الحكيم وانتهت!

ولربما سجل تاريخ الحوزة العلمية حالة معاكسة حين توفي الشيخ جعفر كاشف الغطاء (الكبير)، والناس في دور الفحص عمّن يقلدون، فطلبوا من المحقق القمي (صاحب القوانين) أن يرتاد لهم ويتحرّى الأعلم من بين العلماء الموجودين في النجف الاشرف آنذاك، وبعد أن استكمل الفحص، أرجع لولده الشيخ موسى كاشف الغطاء (الملقب بسلطان العلماء).

قد تكون المرجعية في البيوتات العلمية وقد لا تكون، فذلك أمر يدور مدار الأسس والضوابط والمعايير الشرعية، من «الاعلمية» وبقية الشرائط المعروفة. ولكنها لم تكن في يوم «وراثة» و«حزبية» توجهها بوصلة المصالح الشخصية والسياسية، كما تفعل الاحزاب «الإسلامية» وتعبث التيارات السياسية الدينية في عصرنا الحاضر. ■

فبالله كيف لنا أن نسجّل إسفاف الأحزاب وجرائمهم، ونحسب الاعيبهم السياسية التي يقومون بها عبر هذا التقديس الكاذب والتعظيم الباطل... على المرجعية الحقيقية، وهي الضحية المستباحة أصلاً؟ ونساهم في الضغط عليها حين ننسب الداء إليها؟

وفي ظل تغييب للأسس العلمية، وابتكار، أو في الحقيقة ابتداع أُسس جديدة صارت ملاكاً لتحديد المرجع، ومناطاً في انتخابه، إذ ما عدنا نسمع عن الأعلم والأفقه والأجود استنباطاً، ولا الأعدل والأتقى... بل راج: الأصلح والمتعين والحركي والسياسي والمنفتح، وما إلى ذلك! فصار الإعلام وغدت القدرة الدعائية هي العامل الأول في تلميع الصور وتعبئة الأنصار.

دخلت «المرجعية» طوراً جديداً في تعاطي الأمة معها...

هو الذي دشن خلق «الأبطال» وصنع «العظماء» الذين تعلّق العامة بهم تعلقاً عاطفياً لا شرعياً، ومكنهم من بسط «ولاية» جمّدت العقول وسلبتها، وقتلت الأرواح وأتلفتها، وشوهت صورة الدين، ونالت من إحدى أركانه الركينة، أُسسه المتينة، أي الفقاهة والمرجعية، وفتحت الباب للبروتستانتية لتنادي بما شاءت، وتوغل طعناً وخبطاً خلط الغث بالسمين.

* * *

ولاية الفقيه

ينطلق «الإصلاح» المنادي بالبروتستانتية، من بعض النصوص المأثورة عن مكانة العلماء ودورهم، مما يقع في طريق الإستدلال على مسالة ولاية الفقيه، أو غيرها من الفروع الفقهية والأبواب الأخلاقية... فيرجع المرض إلى داء حقيقي، وعلّة مستحكمة، تنبع من صميم الدين، وليست طارئة من ممارسة خاطئة.

أي أن الظاهرة ليست مجرد إسقاط ناشيء عن تخلّف في الأداء وسوء في التطبيق وفوضى، صعدت بنماذج باطلة، خلقت لنفسها العظمة والقداسة، أو خلقتها لها الأحزاب وبطانات «الخبال» المحدقة، والحواشي المحيطة، والأصحاب الملتفين (مما تناولناه في الفصل السابق)... بل هي نتاج التزام وتديّن (واع) يأخذ بنصوص مأثورة عن النبي وأهل بيته ﷺ ويعمل بها.

بمعنى أن السبب في بروز ظاهرة الإفراط والتقديس الأجوف، وما يبلغ الإسفاف في التعاطي مع «مشايخ» الدين وعلمائه، يعود إلى جملة من الأحاديث الشريفة التي توجه الأمة في هذا الإتجاه، وتحث على طاعة الفقهاء وامتثال أوامرهم وتوجيهاتهم، ثم توقيرهم وتعظيمهم... وما ينتهي إلى تقديسهم.

فهي إذاً، أي الأحاديث، وجعل المعصوم ﷺ، الذي «يخلق» هذه الحالة، ويورث الحركة الإسلامية هذا الداء (...)، لا الأحزاب ولا النفعيين المتمصلحين، ولا العوام المتخلّفين.

وإن هذا الداء هو قدر الأمة وما ستكون عليه، حتى إن أحسنت اختيارها، ولم تطش سهامها عن الهدف الصحيح والخيار السليم، بل أصابت «كبد الحقيقة»، فرجعت إلى فقيه جامع لشرائط العلم والعدالة. فهذا «التقديس» مطلوب دينياً، وهو ما يريده المشرع الإسلامي أو «الشارع المقدس». إن في النصوص ما يوجب تعظيم الفقهاء وتقديسهم، بل ما يفرض لهم حصانة، تمنع النقد أن يطالهم، ناهيك بالمعارضة أو المواجهة... وهذا السلوك هو الذي يخلق «الطاغوت»، وينمي في النفس، أي نفس، بواعث الإستبداد والتسلط... والدكتاتورية.

ومن هنا كانت «الصنمية» و«العبودية» وما إلى ذلك من آفات تعاني منها الحركة الإسلامية تجاه الرموز العلمائية والقيادات الدينية، حيث تقفز في تعاطيها معها، إلى حدود ما فوق البشر، وتتخطّى ـ عملياً ـ نطاق الإنسان الخطّاء، لترفع هذا الزعيم و«المرجع»، وتصفه في مدارج العصمة ومقتضياتها من القداسة والطاعة العمياء والصفات الخارقة.

ترى، ماذا عسى المفكر الذي يريد أن ينظّر وينتزع مفهوماً وفكرة عامة عن موقع عالم الدين في المجتمع المسلم والمنظومة الدينية، أن يفعل حين يجعل «مقبولة عمر بن حنظلة» نصب عينيه، فيبلغ الكلام إلى قول الصادق ﷺ: «... ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، وعلينا ردّ، والراد علينا الراد على الله، وهو على حدّ الشرك بالله»؟ *

(*) أصول الكافي ١/٦٧، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.

ماذا عسى المؤمن الملتزم أن يفعل، وكيف سيتعامل مع الفقيه و«مَن نظر في الحلال والحرام»، وهو يقرأ ويتعلم ويتلقى أن الرد عليه رد على الإمام المعصوم وذلك في حد الشرك؟

أو حين يواجه قول الصادق عليه السلام عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به، وإنه يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الأرض، حتى الحوت في البحر. وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر. وإن العلماء ورثة الأنبياء»[1].

وفي التوقيع الصادر من الناحية المقدسة: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم»[2]. وفي حديث: «الفقهاء أُمناء الرسل»[3]، وفي آخر: «العلماء حكام على الناس»[4]، وفي غيره: «مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأُمناء على حلاله وحرامه»[5]...

ماذا تراه سيفعل مع «ورثة الأنبياء»؟ وكيف سيتعامل مع من تفرش الملائكة أجنحتها تحت قدميه؟ ومع من نصبه المولى حجة عليه وحاكماً، وجعل مجاري الأمور بيده؟

ولو اقتنع هذا المؤمن، الذي يريد أن يلتزم بدينه (كما هو الدين في حقيقته وواقعه)، بأن هناك معالجات تخصصية لهذه النصوص، تكشف عن مقاصد ودلالات بعيدة عما انتزعه من ظواهرها... فيمّم صوب الفقه وما يفتي به العلماء بعد الفراغ من تلك المعالجات، لوجد فيهم من يقول:

---

(١) أصول الكافي: ج١ ص٦٧، باب اختلاف الحديث، ح١٠.
(٢) كمال الدين: ج٢ ص٤٨٣، الباب ٤٥، ح٤.
(٣) أصول الكافي: ج١ ص٣٤، باب ثواب العالم والمتعلم، ح١.
(٤) الغرر والدرر: ج١ ص١٣٧، ح٥٠٦.
(٥) تحف العقول: ص٢٣٧.

«حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر، إلا إذا علم مخالفته للواقع، أو كان صادراً عن تقصير في مقدماته»... وهذه الفتوى هي للمرحوم السيد محسن الحكيم قدس سره، يعلق عليها الشهيد الصدر في الهامش قائلاً:

«إذا كان الحكم كاشفاً عن الواقع كموارد المرافعات، فلا يجوز نقضه مع العلم بالمخالفة. ويجوز للعالم بالمخالفة أن يرتب آثار الواقع المنكشف لديه. أما إذا كان الحكم على أساس ممارسة المجتهد لولايته العامة في شؤون المسلمين، فلا يجوز نقضه حتى مع العلم بالمخالفة، ولا يجوز للعالم بالخطأ أن يجري على وفق علمه». *

بمعنى أن الفقيه إذا أصدر حكماً وهو يمارس القضاء والفصل في الخصومات، وكنت تعلم بطلان مقدماته، كأن جاء غاصبٌ بوثائق مزورة وشهود زور شهدوا أن دارك هي ملك له، فحكم القاضي بناء على تلك المستندات والشهادات وطردك من بيتك... فلا يمكنك نقض هذا الحكم، ولكن يمكنك أن تصلي في تلك الدار (إن سنح لك ذلك) لأنها في الواقع دارك.

أما إذا أصدر الفقيه حكماً وهو يمارس ولايته السياسية، فقرر أن الخروج في هذه المظاهرة واجب ومن مصاديق نصرة الدين وإعزازه. وكنت أنت الخبير السياسي والمحلل المحنك، وقفت على أدلة خلقت في نفسك القناعة بخطأ هذا القرار. فلا يجوز لك نقضه، ولا يجوز لك العمل بخلافه، أي لا يجوز لك الإمتناع عن التظاهر، ويجب أن تخرج وتتظاهر مع المتظاهرين.

هكذا يفكر عالم جليل مثل الشهيد الصدر، وينتزع من النصوص والأدلة، ويكوّن رأيه ثم يفتي. وهو يعد من الفقهاء العصريين المواكبين لمقتضيات التطوّر، ومن دعاة الفقه الحركي والتيار «الإصلاحي» التجديدي... فكيف بالآخرين ممن ينسبون للجمود والرجعية والمدرسة التقليدية؟!

(*) انظر: منهاج الصالحين، بهامش الشهيد الصدر ج١ ص ١١.

ولست في وارد نقد نتيجة بلغها فقيه في استنباطه، ولا النيل مما ما وقع في طريقه من الروايات الشريفة، فالوجه في ذلك سأتناوله فيما بعد... ولكني الآن بصدد ما فعله لفيف السياسيين والحزبيين، وكيف استغلوا هذا الحكم ونظائره لصالح أغراضهم.

فعلى هذا الاساس بنوا، وعن هذا الأصل فرّعوا...

فصاروا ينزلون زعماءهم الدينين ومراجع التقليد، منزلة المعصوم الذي لا يخطأ، والحاكم المطلق الذي لا تجوز مناقشته، ناهيك بنقده ورد آرائه أو التحفظ على تصرفاته وسلوكه.

حتى اعتلى أحدهم المنبر يوماً، وتعرّض لبعض خصومه الذي يثير الشبهات حول عدالة «المرجع ـ الوريث» وتقواه، وكفاءته العلمية... فحدّده وشخّصه بإشارة أبلغ من التصريح، ثم قال: «وأما فلان، فاسألوا عن أُمه»!

يريد الطعن في شرفه ونسبه، لانه تصدّى لـ «وارث النبي»، وردّ على «نائب الحجة عليه السلام»، فكانه رد على أميرالمؤمنين عليه السلام وجحد ولايته... ومنكرها لا يخلو من حالات، اختار لصاحبنا منها «ابن الزنا»! والعياذ بالله.

وفي إيران دبّ خلاف حول سياسة رفسنجاني الإقتصادية، وما كان يقوم به من ضخ دولارات الدولة في السوق. حين كان يبيع كل من يرغب، أية كمية يريد بالسعر الرسمي، فيخرج التاجر من بوابة البنك المركزي إلى الرصيف المقابل، ويعيد بيع ما اشتراه على وكلاء صرافة دبي بعشرين ضعفاً. حتى أنفق أربعة مليارات دولار في عشرة أيام! ظاناً انه سيطفىء جشع تجار العملة، ويقنعهم بأن ما يحملونه من تومان يعادل ما تدعيه الدولة من قيمته! فيحافظ بذلك على قيمة التومان وسعر صرفه مقابل العملات الصعبة.

انتقد البعض هذه السياسة واعترض، فانبرى السيد القائد للدفاع عن الشيخ، وشكك في نوايا طائفة من المنتقدين وغرضهم، ورمى الآخرين بالجهل في الإقتصاد وأسراره، وطالبهم بالتزام الصمت حتى يتمكن صاحبه من إتمام مشروعه وبرنامجه.

فخرج «الناس» بعد ذلك في صلاة الجمعة، وهم يلوّحون بقبضاتهم، ويستقبلون إمام الجمعة ويهتفون: «مخالف هاشمي مخالف رهبر است، مخالف رهبري دشمن بيغمبر است»! أي أن من يخالف الرفسنجاني يخالف القائد، ومن يخالف القائد، فهو عدوٌ لرسول الله (ﷺ).

وفي الأيام الأولى من انتصار الثورة، راج شعار كان يُخطّ على الجدران: «بي عشق خميني نتوان عاشق مهدي شد»، أي لا يمكنك أن تكون عاشقاً للحجة (عليه السلام) إن لم تعشق الخميني.*

(*) لاحظت بعد فترة أن يداً تعمد إلى محوه أينما نقش، حتى تلاشى ولم يعد له وجود، لا على الجدران ولا في أدبيات الثورة. وقد سمعت أن الإمام الخميني رحمه الله أمر بإزالة هذا الشعار حيثما كتب، فور أن بلغه خبره.

ولا يبعد ذلك من هذا العالم الرباني... فقد حرّكت النيابة العامة يوماً الدعوى الجزائية على أحد العلماء الذي نشر كتاباً تعرّض فيه بالنقد القاسي، وما بلغ التجريح بالإمام الخميني. وكان رئيس القضاة (آية الله الاردبيلي) طلب مقابلة الخميني لاستكمال بعض الإجراءات الشكلية، من قبيل توقيعه على أوراق الشكوى لإلحاقها بصحيفة الدعوى والإتهام، كون القضية لها بُعداً شخصياً خاصاً، إلى جانب بعدها الآخر الذي تمثله النيابة في «الحق العام».

وعندما شرح الموضوع وقدّم الاوراق، ردّ الإمام الخميني: ومَن قال لك إنني أُريد تقديم شكوى؟ ماذا فعل الرجل، هل كفر؟ هل مرق عن الدين؟ فقال الاردبيلي: يمكنك أن تتنازل عن حقك الخاص وتعفو عنه، أما الحق العام فنحن ماضون في الدعوى، إن تجريحكم وإهانتكم هي إهانة للإسلام.

فرد الإمام الخميني: مَن أنا حتى تكون إهانتي إهانة للإسلام؟ هل أنا من أُصول الدين؟ دع عنك هذا ولا تعد لمثله! ثم أمر بإغلاق الملف من أساسه، وطي هذه الصفحة نهائياً، وعدم محاسبة المعارضين على تعرّضهم لشخصه بأي نحو. ومحل الشاهد أن الإمامة من أُصول الدين، ولكنها إمامة وولاية المعصومين الأربعة عشر (عليهم السلام)، دون زيادة وإضافة وإقحام لغيرهم فيما اختصهم الله به، ومن ذلك محاسبة ومعاقبة من يتعرّض لهم ولاشخاصهم، وحكمه النصب وجزاؤه القتل.

ومما ينبغي ذكره، أن ما نقلته عن الإمام الخميني كان بالمعنى لا بالنص. وقد سمعت القصة من عدة مصادر منها السيد الموسوي الاردبيلي نفسه.

وأخذ الأمر يتدرّج وينمو ويطّرد، حتى صار «غطاء» المشروعية، ونطاق القداسة والحصانة التي يخلعها، يعمّ أبناء «المرجع» وأنسباءه وأقاربه وأعوانه وحاشيته، فمكتبه أو الجهاز الإداري الذي يباشر المهام التنفيذية، ثم وكلاءه في شتى البلاد...

وقد دخلت مرة في حوار مع أحد المؤمنين الملتزمين المتشرّعين، وناقشته حول موقفه المعادي لمؤمن آخر، لمجرد أنه على خلاف مع إمام الجماعة الذي يقتدي به صاحبنا وينشط في مسجده، وكيف أنه يفرط في تعظيم ذاك الشخص ويتخذه «إماماً» في كل شيء، حتى في «الولاء»، إذ يجعله الشاخص والمحك، ويتخذه الأساس والأصل الذي يكوّن وينظم على ضوئه علاقاته ببقية المؤمنين: يتودد إلى هذا ويبش في وجهه ويحسن إليه، وينصره إن دعى داعي النصرة، ويخاصم ذاك ويقع فيه ويغتابه، ولا يرى له حرمة ولا قيمة، ولا يبالي، بل يشمت إن حلّت به مصيبة.

فتلى في جوابي الآية: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾. واستدل بها على هذا النحو: الفقهاء أُمناء الرسل وورثتهم، وهذا الشخص (محل النزاع) هو وكيل للمرجع، والراد عليه راد على المرجع، والراد على المرجع راد على الحجة، والراد على الحجة راد على الله، وهو في حد الشرك. ثم أضاف: هذا «المؤمن» الذي تتحدث عنه، يبغض «إمامنا» ويعاديه، ولو كان مؤمناً حقاً، وكان طيب السريرة، طاهر النفس كان كذلك، إذاً هو الخبث الذي في ذاته، يظهره الله حتى لا ننخدع بالمنافقين.

فأجبته: لم يبق إلا أن تزور «سيدك» وتتوجه إليه بالتحية والسلام، ثم تخاطبه قائلاً: «مؤمن بكم وبما آمنتم به، كافر بعدوكم وبما كفرتم به، مستبصر بشانكم وبضلالة من خالفكم، موال لكم ولأوليائكم، مبغض لأعدائكم ومعاد لهم، سلم لمن سالمكم وحرب لمن حاربكم، محقق لما حققتم، مبطل لما أبطلتم»!

* * *

ترى، هل يعني ذلك أن ثمة «إشكالية» حقيقية في الفكر الشيعي؟ تسجلها مثل تلك النصوص والفتاوى؟ ثم تفرزها مثل هذه الأفعال والممارسات؟

هل يغرس الإسلام بذور «الدكتاتورية»، ويزرع في المجتمع هيمنة «الرجل الواحد»، ويرعى إدارة «الحاكم المطلق»؟ هل يشجع أسباب الصنمية وعبودية الأمة للأشخاص، وخضوعها بهذا الشكل الذي يئد الحرية، ويسحق الفكر، ويزري بالعقل والوعي؟ هل ينمي الدين ويربي ويدفع نحو اتخاذ الأحبار والرهبان «أرباباً»؟... ثم نتساءل: هل يكوّن النظام الديني «نخبة» و«طبقة» مستأثرة (من حواشي المرجع ومكتبه وبيته وأولاده)؟

الحقيقة أنه لا الإسلام يريد هذا، ولا الدين يدعو إليه... وإن دققنا في الأمر لتبين أن هذه «الشبهات» و«الإشكالات» ليست غريبة عن سابقاتها، بل هي من نفس الصنف والنسيج، الذي قوامه المغالطة والمصادرة.

ولربما سقطت «البديهة» عن بديهيتها، وغدت قضية تحتاج إعمالاً للذهن وبرهاناً... لمجرد الغفلة وعدم الإنتباه.

وهذه الصور والنماذج المعروضة هنا، والتي تعكس حقيقة وواقعاً لا ينكر في الخارج، تلقي في روع الإنسان انتزاعاً معيناً، وتوجهه في سمت محدد، يُغفل الأبعاد الأخرى للقضية، ويمنع المرء عن رؤية شمولية وقراءة متكاملة تضع الأمور في نصابها... فإذا فعل، انحلت الإشكالية وزالت الشبهة تلقائياً، إذ لا وجود لما يُزعم حتى يُرفع، ولا واقع لما يُفترض حتى يُعالج.

إن كل منظومة سياسية تجد نفسها ملزمة بابتداع مواقع «مقدّسة» وصنع أدوار متميزة، تناط بأشخاص، سيكتسبون القداسة تلقائياً، ويلحق بهم التميز تبعاً... كل على طريقتها. فتؤثر هذه المواقع عبر الإمتيازات المالية والإجتماعية والإعلامية، بما يجعل «الأشخاص» متفوقين على بقية أفراد المجتمع، ولهذا الأمر درجاته ونسبه المتفاوتة.

فإن أكثر الأنظمة الدستورية تمسكاً بالحرية والمساواة، تضطر أن تفرد لبعض الأشخاص، كرؤساء القوى الثلاث، والوزراء والنواب، خصائص وامتيازات تجعلهم «متفوقين».

وعلى سبيل المثال، فإن الديمقراطية تقضي بأن يمنح نواب البرلمان صلاحيات قانونية وسلطة تشريعية وحصانة، ورواتب جزيلة واستحقاقات معيشية تميزهم عن بقية المواطنين، وتجعلهم متفوقين. وتجد أن «الدور» الذي أُنيط بهم، يخلع عليهم تميزاً آخر، كما تمنحهم ممارسات مهام «الموقع» تفوقاً جديداً.

ولا ينظر في أن هذا «التمييز» يبعث في تلك الشخصيات السياسية آفات روحية وأمراضاً نفسية، ولا أن هذا «النظام» يمهّد لخلق «مقدس» غداً وهو يغرس بذرة «رمز» اليوم. ذلك حين ينصب هؤلاء منارات لضلال الناس وإغوائهم، حيث تغدوا هذه الشخصيات السياسية، محاور تستقطب القلوب وتجتذبها، سواء بالبريق الإعلامي ولوازم الشهرة، أو عبر قضاء الحوائج ووقوف مصالح الناس عندهم.

فكان النظام (الديمقراطي) هنا هو الذي خلق «الكريزما» لهذا الرجل السياسي وصنع منه «نجماً»، يصول في قاعة البرلمان، ويجول في صفحات الجرائد، ويسطع على شاشات التلفزيون.

وهو الذي خلع «القداسة» التي جعلت كلامه مسموعاً ومواقفه مقبولة، فاصبح «حجة» في توجهات الناس، بل حواراتهم، تقطع على بعضهم الكلام والنقاش: فقد قال زيد هذا، ورفض عمرو ذاك، فانى لك أن تدرك الأمر أفضل منه، أو أن تكون اجود فهماً واعمق؟... وهكذا حتى غدى زيد صنماً معبوداً، وعمرو طاغوتاً مطاعاً، ولا آية نزلت في هذا ولا رواية مجدّت ذاك ولا فتوى!؟

الحق انه لا يمكننا لوم منظومة الديمقراطية، ولا القانون الذي «خلق» هذه الحالات وأفرزها بما خلعه عليها من امتيازات وسلطات، ولا الإعلام الذي زينها وزخرفها.

فهذه الآفات نتجت عن قانون وضع بالأصل لمصالح طبيعية وغايات صحيحة، ويفترض أنها نبيلة. تسهل عمل النائب وتمكنه من أداء مهمته على أحسن وجه... فالحصانة عن الملاحقة القضائية، والراتب الجزيل، وتسخير الإعلام، وما إلى ذلك من امتيازات، أمور يقتضيها ضمان نزاهة المشرع (عضو البرلمان) وحياديته، وكفايته حاجاته المادية، وهكذا شجاعته وعدم خوفه. من هنا، لا تجد نظاماً سياسياً يتخلى عن هذه الغايات، لدرء تلك المفاسد.

بل جلّ الهم يتوجه للجانب الشخصي في الفرد «المستفيد» من هذه الصلاحيات، وما ينصب على الحالة الأخلاقية، والعمل على أن لا يطغى ويوظف ما سُخّر له على حساب بقية أفراد المجتمع، إلا في أهدافه الصحيحة، البعيدة عن الإستغلال الشخصي.

* * *

وحتى نستوعب الحالة المرضية التي تعيشها الساحة الإسلامية (والمفترض هنا أنها تعظيم العلماء وتقديسهم)، ونحسن تشخيص أسبابها، فلا نندفع بأجواء إعلامية وعواطف و«عقد» تألّبنا على شريحة معينة، فنغفل الداء الحقيقي ومكمن الخطر الذي يخلف المرض (وهو عندي الهوى والسقوط الروحي، وما ينتهي إلى «الإستغلال»)، كائناً من كان ضحيته المبتلى به: عالم الدين، أو السياسي، أو المثقف، أو التاجر، وحتى العامل والفلاح.

علينا أن نقف ـ بالنتيجة ـ على حقيقتين:

الأولى: إن هذا الموقع (المتميز بالصلاحيات والمتفوق بالإمكانيات)، لا تخلو منه أية منظومة سياسية أو اجتماعية... بدءً من المجتمعات البدائية القائمة على البنى القبلية والعشائرية، وانتهاءً بأعرق الأنظمة الدستورية وأكثر المجتمعات عملاً بالديمقراطية وتمسكاً بقيم المساواة والحرية. هناك ـ دائماً ـ موقع قيادي وحالات معينة، تطلق يد ثلة، مجلس أو لجنة أو شخص واحد أحياناً... تخوّله صلاحيات مطلقة تمكنه من حسم القرار واتخاذ اللازم.

ثانياً: علينا أن نقرأ ما وراء النصوص الشرعية التي تخوّل كل تلك الصلاحيات لعلماء الدين، وتمنحهم هذه الإمتيازات، ونستشرف علل هذا التعظيم وأسبابه. فإذا فعلنا، فلن نجد منها ما ينتهي إلى الذات، والخصوصية الذاتية لهذه الشريحة والطائفة... وبالتالي لا «مقدس» هنا.

فكل سلطة وإمكانية، وكل ثناء ومدح وإطراء... تجده معلّقاً ومشروطاً، يسقط عن الشخص بانتفاء الشرط. وإنما هو أمر اقتضته ضرورات من قبيل تلك التي ألزمت المشرع الوضعي أن يرعاها في رئيس الدولة والوزراء والنواب والضباط. وقد تناول البحث هذه القضية بصورة مجملة في الفصل الرابع من هذا الكتاب ضمن ضرورة النظم والحكومة، فلا داعي للإعادة ولا التفصيل.*

إذاً، فما تراه من التعاطي المفرط مع المرجعيات الدينية الحقيقية، والتقديس وخلق «الأبطال» ونصب «الرموز»، ليس معلولاً للنصوص والأحكام الشرعية، ولا وليداً للفكر الديني... فكل البنى والمنظومات السياسية، سواء الليبرالية والديمقراطية الغربية، أو الشيوعية واليسارية، تخلق «البطل» وتفرز «المقدس». وهكذا تفعل الميادين الإجتماعية من: مال وتجارة، وفن ورياضة وأدب.

والدين الإسلامي منزه من هذا الباطل، والفكر الشيعي براء من هذا الداء، ولكنها تطبيقاتنا الشوهاء، وأمراضنا الروحية. التقت مع حقل غاب صاحبه وقل ناصره، وكثر عدوّه وتكالب عليه الزمان... فعدوا ما استطاعوا، وأجالوا خيلهم دون زاجر ولا رادع!

وهناك نقطة أخيرة في هذا الباب، وهي أن:

أمر المرجعية الدينية حين يسلم من التزوير والإسفاف والفوضى والمرجعيات المصطنعة، وينحى باتجاه المصاديق الحقيقية من المراجع الجامعين لشرائط العلم والعدالة... لا يعني أنه سلم من كل الداء، وخلص من جميع التهديدات والمخاطر التي تتوجه إليه.

(*) راجع ص٣٥.

فقد يسقط الأمر في معضلة سوء فهم الفتوى والنص، ناهيك بسوء تطبيقه وإعماله. والشواهد التي ذكرتها من أداء بعض المؤمنين، هي داء عضال، لا أظن عاقلاً يحمّله الإسلام ونصوصه وأحكامه... إنه جهل هؤلاء، وسوء فهمهم.

وإن خلص ـ في مرحلة متقدمة ـ من ذلك أيضاً ونجا، فإن هذا لا يعني أن يسلم من الحزبيين والوصوليين الذين سيلتفون بالمصداق الحقيقي ويحفّون، ويستغلون مرجعيته وحركته، ويسعون ما استطاعوا لتجنيدها وتوظيفها لصالح أهدافهم الشخصية وتسخيرها لمشاريعهم الحزبية... وبين يدي مئات الشواهد، على أشخاص تسللوا واندسوا، فشكلوا حواشي فاسدة، وبطانات سوء لمرجعيات طاهرة، وفقهاء غاية في التقوى والورع والعلم.

فما تراه من تعظيم، وتشهده الساحة من تقديس وإفراط تجاه بعض الشخصيات الدينية، يقف خلفه ثلة من النفعيين الوصوليين، والحزبيين، وجهل وتخلف لا يخلو هو الآخر من أغراض وأسباب سياسية... وعموماً، فإن القضية تعود إلى حيثيات خارج الأصل، وممارسات لم يطالب بها الفكر، ولا هي نابعة منه.

والأدلة التي يقدمها دعاة الإصلاح و«البروتستانتية»قاصرة عن إلحاق الأمر بالتشيّع، وإلصاق العيب بالفكر الديني. فالدين لا يدعو لتقديس الأشخاص، ويرفض هذا الضرب من تبجيل العلماء وتعظيم المراجع.

* * *

عطاء المرجعية والحوزة

قد يرى البعض فيما سبق إصراراً على تنزيه المرجعية وعلماء الدين، وبذل كل الوسع في الدفاع عن هذه الشريحة وتبرئة ساحتها، وإعتاقها من كل ما ينسب إليها ويلحق بها، وعدّه زوراً وبهتاناً، وتحاملاً وغرضاً...

لربما كان هذا الإنطباع صحيحاً، لا أنفي ذلك ولا أنكره، ولكن الأمر ـ بالتاكيد ـ ليس عرضاً مبرمجاً، وخطة «دفاع» مدروسة، ولا هو جدل ومحاججة تريد إفحام الخصم وإسكاته... وإنما هي قراءة تحاول أن تكون علمية، تحسن القياس وتجيد الربط، ولا تبني النتائج على مقدمات فاسدة. وتسعى أن تكون موضوعية، لا تخضع للتلقين ولا تؤخذ بالاجواء، ولا تحكمها الاهواء والنزعات النفسية، بل تتحرى الوقائع وتدافع عن الحقائق.*

(*) وقد أفردت مساحة كبيرة لإدانة تيارات «حوزوية» و«مرجعيات» دينية. ولا أراني جاملت بهذا أو داهنت، ولا انطلقت من هوية وجهة انتسب إليها أو أرى نفسي في صفها، بل لعلي كنت قاسياً في تلك الإدانة بعض الشيء. مما حق أن يسجل كرقم لصالح موضوعية البحث، وعدم تحامله على التيار الإصلاحي أو خصوم العلماء... فها قد هاجمت «علماء» وأدنت «مرجعيات»؟!

إن الحوزة والمرجعية الدينية، هي عضو في جسد المجتمع وجزء من بدن الامة ولبنة في بنيانها (إما المرصوص أو الآيل للسقوط!)، وعلى أية حال، فهي كيان من نتاج هذه البيئة وصنعها، فلم يستورد أحدٌ العلماء ولا أبدعهم بنفسه، ولا جاء بهم من عالم آخر.

فالامة عندما تشعر بالفراغ الروحي، وتدرك ـ بالفطرة ـ ضرورة الدين ووجوبه، تلتزم الشريعة وتتحرى أحكامها وما يقربها إلى الله سبحانه وتعالى... عندها تتلمس الحاجة إلى هذا الدور، فينفر بعض أبنائها ليتفقهوا في الدين، ويتخصّصوا في علومه وأحكامه، لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم.

والحوزة لا تفرض، ولا ترى نفسها في موقع مقابل للمجتمع بمختلف شرائحه، بما في ذلك النخبة الحاكمة ورجال الدولة*...

(*) درجت نظرية في نظام الحكم الإسلامي تقوم على وجود «شيخ الإسلام» إلى جانب «السلطان»، في ضرب من توزيع السلطة وتقاسمها، فيتولى الاول الأمور الروحية والشؤون الدينية في البلاد، ويحظى الثاني بالسلطة السياسية ويستأثر بالإمرة والمال، فيما تسالم الطرفان ان «القضاء» من شؤون الدين واختصاص «رجاله». ومع ما يظهر في النظرية من تجانس وتشابه بينها وبين أطروحة المدارس السياسية والاديان الأخرى القائمة في ذلك العصر، إلا ان المعالم الاولى للنظرية ظهرت بشكل عفوي وبدائي، بعيد عن محاكاة الاديان الأخرى والإقتباس من الحضارات المجاورة.

وذلك ببساطة أثارها عجز «الخلفاء» وقصورهم في الميدان العلمي (بعد تخلي نظام الخلافة عن أصل الاعلمية في الولاية، وتقديم المفضول على الفاضل، واحتكامه لاجتهادات مقابل نصوص، ولمصالح فرضتها التركيبة القبلية والنزعة العشائرية الحاكمة في قريش والجزيرة)، وبالتالي حاجة الخلفاء الملحة لمن يفتي ويجيب ويحاجج، وينظّر لبنى فكرية توفر الغطاء الشرعي للنظام.

فبرزت شخصية «عالم الدين»، وتحدد دور «المفتي» و«القاضي»... ولا زال في نمو واطراد، حتى تخلّى الخليفة عن إمامة الجمعة والجماعة، لصالح «شيخ الإسلام». وقد تبلورت النظرية بصورتها الكاملة في الدولة الاموية والعباسية وما تلاهما من عهود... ولكن هذه النظرية لم تمس كون «الخليفة» قيمة دينية ورمزاً للإسلام، بل رسخت ذلك واصّلته.

إذ لا يرى علماء الدين، ولا ترى الحوزة العلمية نفسها بالاصل «كياناً مستقلاً»، ولا «حزباً» أو «مؤسسة»، ولا «طبقة» مقابل طبقات أُخرى، ولا هي ـ في واقع الامر ـ كذلك.

ومع إنني أرى أن هذا الحقل، أي العلوم الدينية، يحتاج التخصص فيه إلى تفرغ كامل، ووقت وقف عليه، إلا أن ذلك قد يكون لرتبه ودرجاته العليا، فلا يمنع أن يكون الاديب أو المثقف، وهكذا التاجر أو رجل الدولة... عالم دين أيضاً، من مصاديق «متعلم على سبيل نجاة». *

(*) فكما يحمل البعض شهادتي تخصص في حقلين مختلفين، كالهندسة وإدارة الاعمال، أو كالطب والحقوق... كذلك يمكن للطبيب أو الإقتصادي ان يدرس علوم الحوزة وفنون الإستنباط ويتفقه في دينه.

← تماماً كما كان كسرى لموابذه الفرس، والقيصر لرهبان البيزنطين وقساوستهم. فراية الدين هي التي كانت تدير الحروب، وتحت خفقها كانت تُأجّج مشاعر التضحية والفداء و«الشهادة». وقد ظهر ذلك جلياً سواء في «الفتوحات الإسلامية»، أو في الحملات المقابلة، كما في حملة شارلمان على الدولة العباسية في عهد هارون «الرشيد»، إذ عقد الألوية، ونادى بالحرب بصفته قائد الإمبراطورية الرومانية «المقدسة»، وهكذا كان الامر ـ كما لا يخفى ـ في الحروب الصليبية بجميع حملاتها.

وأتصور ان اضطراب هذه النظرية، وانطلاقها من «تآلف» و«تحالف» مصلحي، وبالتالي متغير قد يزول بزوال أسبابه. وحملها ضدّها بل نقيضها، كون المقدس (الخليفة) يستمد القداسة من الجهة المقابلة (رجل الدين)، فهو الذي يضفيها عليه، في حين أنه يرى نفسه الاولى بها. ثم حالة «التوثب» التي يعيشها كلٌ تجاه الآخر. هو الذي انتهى إلى الفصل بين «الزمني» و«الروحي» وظهور العلمانية و«المدنية» في عصر النهضة... كما أرى أن هذا المصير هو ما ينتظرها في الإسلام.

ومع أن هذه النظرية سنية، تتعارض مع الفهم الإمامي، إلا أن الشيعة يدخرون رؤيتهم ويحتفظون بها لزمن ظهور الإمام ﷺ. اما في عصر الغيبة، فقد مضت الدول الشيعية، من الفاطمية والحمدانية والبويهية، حتى الصفوية والقاجارية، على رؤية شبيهة بالنظرية السنية القائلة بالفصل بين المقامين. ■

كما قد يكون بعض علماء الدين كسبة أو مزارعين في الحقول، على سبيل المثال، دون أن يضر ذلك بـ «علمية» و«روحانية» العالم، ولا بمدَنية المزارع بطبيعة الحال.

وإنما هناك شريحة محدودة وفئة خاصة (جلّها معقّدون ومغرضون) تسعى لهذا التموضع والتخندق، إن جاز التعبير. وإلا فعالم الدين كان على مدى التاريخ جزء من البنية الطبيعية للمجتمعات، وموضع حفاوة وترحيب واحترام وتقدير.

ولا يختص هذا بالإسلام والتشيع، بل هو واقع في جميع الملل والنحل والاديان والمذاهب، حتى الوثنية وغير السماوية، فكان في طبيعة الإنسان وفطرته، أن يقدّر العلم والزهد، ويجلّ من ينقطع عن الدنيا في سبيل الدين والآخرة.

ترقى الحوزة وتسمو وتتطور وتتحرك، وفقاً لمعطيات تصنع الامة جانباً لا يستهان به منها... فبمقدار ما يتفاعل أفراد المجتمع ويولون القيم والأخلاق والحاجات الروحية أهمية المال والصناعة والحاجات المادية، بمقدار ما تتالق الحوزة وتنتج.

وكما كانت الأمة هي التي توفر الافراد والعناصر التي تلتحق بالحوزة، وهي التي ترفدها بالطاقات والإمكانيات وتامن حاجاتها، طوعاً وبملىء إرادتها، وحباً وكرامة...

كانت الأمة أيضاً هي التي تفتح آفاق النمو العرضي لابواب الفقه وتطوّر الفكر الإسلامي. ذلك حين يتوسع «ما يبتلى به الناس» وما تسال عنه وتستهدي به في سيرها وسلوكها...

فتتحرك الحوزة وتتطوّر، وتسعى لان تكون مواكبة للزمان الذي تعيش، ومتجاوبة مع مخاطبيها الذين يتلقون رسالتها.

لم تكن هناك مشكلة إلا في أذهان البعض (كما أسلفت)، ولا ثمة قضية إلا في نفوسهم المريضة... أما الآفات العرَضية المشهودة التي واكبت هذه المسيرة المباركة، فهي من وعثاء الطريق وغباره، إذ لم يقل أحدٌ أنها طريق معبدة سهلة.

إن المحاسبة والتقييم وإصدار الاحكام، على شريحة من شرائح المجتمع، كرجال الدين، ينبغي أن يراعي ظروفها وإمكانياتها، ويخرج بنتيجة نسبية، تقارن بين ما هو بالإمكان، وبين ما تحقق بالفعل. لا أن يحاكَم الواقع والإنتاج ويقاس بما يجب أن يكون، كصورة نموذجية وحالة مثالية، بمعزل عمّا في الوسع والطاقة... وإلا فسيكون تقييماً ناقصاً وحكماً ظالماً.

من هنا، لو جمعنا الإمكانيات التي كانت مبذولة للحوزة والمرجعية، إلى عطائها وما قدمته للدين والامة، ولو قارنا بين حجم القمع والإضطهاد الذي تعرض له العلماء وقاسته الحوزة، وبين إنجازاتها وما حققته... لما ترددنا في الحكم على نجاحها الساحق، واعتبار عطائها ضرباً من الإعجاز.

كم يبدو غريباً أن يقتطع باحث «أكاديمي»، أو يرجع كاتب إلى حقبة زمنية ما من تاريخ المرجعية، ويناقشها بلغة هذا الزمان، ويستغفل قرّاءَه في عرض يقفز على كل المعطيات والظروف، ولا يحاكي شيئاً إلا فكرة يسعى لإثباتها، وقراراً مسبقاً يريد الوصول إليه وبلوغه باية وسيلة!

من الخطأ بمكان أن ينطلق أحدٌ في الحكم على الحوزة العلمية وعلماء الشيعة من هذا العصر الذي نعيش، ويكوّن رأيه بناء على معطيات طارئة عرضت نتيجة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وتكوين حكومة شيعية يقوم عليها «علماء الدين».

لا شك أن ثلة من المنتسبين للحوزة (أكثرهم منتسبين صورياً، ليسوا من أهل العلم ولا طلابه، وقلة هم من الحوزويين حقيقة) سقطوا في هذا الإمتحان: خطف بريق السلطة أبصارهم، واستولى على أفئدتهم، فاستسلموا لشهوات الإمرة والمال والشهرة...

استبدّوا وتجبروا، واثروا وبطروا، واستخفوا قومهم، حتى دفعوا الناس لشبه ردة وانقلاب، ورفض «دين» جرّ عليهم الظلم والجور، وزرع الرعب والدكتاتورية...

«دين» يريدهم خولاً يلبّون نزوات «الولي»، وعبيداً يهرولون خلف موكبه أينما حلّ ورحل، وشعباً يتقرفص لساعات متمادية، حتى يستمع إلى سخافات و«مواعظ» تزول من كذبها الجبال، وتنفطر قلوب المؤمنين غيظاً من فرط الدجل الذي يقطر ويسيل، وتزكم الأنوف من فوح النفاق والنتن المنبعث...

ولكن هل من الحق أن يقارن الطود بالذر، كماً وكيفاً؟ ويحكم على ألف سنة تتلألأ نوراً وتزخر كرامة وفخراً، من عشرة سوداء عجفاء؟! هل تصمد جرائم العهد الخامنئي، أمام شواهد وسيرة مباركة من العطاء، قرينة بأضعافها من التضحيات؟

* * *

هل سجل التاريخ ظلماً وقهراً وضغطاً أكثر من الذي تعرضت له الحوزات العلمية والمرجعيات الدينية؟... علينا أن ننظر في إمكانيات العلماء وما تعرضوا له ثم نحاسبهم على عطائهم:

هذا الشهيد الأول، شمس الدين محمد بن مكي الجزيني العاملي، الذي انقطعت إليه الطائفة ورجعت الملايين، مضرب المثل في الورع والتقى والزهد، والعلم والعمل... انظر إلى ترجمته في كتب التراجم ترى عجباً لا ينقضي، إلا حين يأخذك إلى أساتذته ومن تلمذ عليه من العلماء، فإن خرجت من هذا وذاك، أسرتك كتبه ومؤلفاته ومصنفاته...

مثل هذا الرجل قتل بالسيف، ثم صُلب ثم رُجم ثم أُحرق بالنار! وذلك بدمشق في سلطنة «برقوق»* بفتوى برهان الدين المالكي وعباد بن جماعة الشافعي، بعد أن حبس سنة كاملة في القلعة الدمشقية. أما التهمة، فهي: انحلال العقيدة واعتقاد مذهب النصيرية واستحلال الخمر الصرف وغير ذلك من القبائح!...

(*) هو الظاهر سيف الدين المقتول سنة ٨٠١ هـ، واشتهر ببرقوق لجحوظ في عينيه، وهو أول ملوك الجركسية (من المماليك) بمصر والشام، وكان ابتداء دولتهم سنة ٧٨٤، وانقراضهم في سنة ٩٢٢، وعدتهم ٢٣ ملكاً.

لاحظ أن من بين التهم «استحلال الخمر»! هل بعد هذه الفرية ظلم وعدوان؟ الشيخ محمد بن مكي، صاحب كتاب «اللمعة الدمشقية»، الذي لا زال يدرس وشرحه في الحوزات العلمية... يقذف ويتهم ويحاكم ويعدم بتهمة استحلال الخمر!؟

وقد صدر الحكم بعد أن شهد سبعون من أهل الجبل، وكتب فيه ما ينيف على الالف من أهل السواحل، وأثبتوا ذلك عند قاضيي بيروت وصيدا، وأتوا بالمحضر إلى ابن جماعة فانفذه إلى القاضي المالكي. فجمع الملك الأمراء والقضاة والشيوخ، واحضروا شيخنا الشهيد، وقرىء عليه المحضر فانكر، فلم يقبل إنكاره، وقيل له ثبت ذلك عندنا ولا ينقض حكم القاضي. فقال الشيخ: الغائب على حجته، فإن أتى بما يناقض الحكم جاز نقضه، وإلا فلا، وها انا أبطل شهادات من شهد بالجرح، ولي على كل واحد حجة بيّنة. فلم يسمع ذلك منه ولم يقبل. فعاد الحكم إلى المالكي، فقام وتوضأ وصلى ركعتين! ثم قال: حكمت بإهراق دمه.

إن علَماً مثل المولى محمد مهدي النراقي، أحد كبار المجتهدين في القرنين الثاني والثالث عشر من الهجرة، صاحب إثنين وثلاثين مؤلفاً في علوم الفقه والاصول والحكمة والكلام والرياضيات والأخلاق والمتفرقات، هي نتاج بلغه وهو يعاصر الوباء تارة، والحروب أُخرى، وحوادث مروعة* لا تترك للراحة والإستقرار فرجة، ولا توفر أدنى ما تقتضيه الأجواء العلمية ويتطلبه إبداع حتى من كان نابغة وعبقرياً.

مثل هذا الفقيه... كانت تشتد به الفاقة، فيعجز عن تدبير ثمن الشمع أو زيت السراج، فيدعوه حرصه على العلم إلى دخول دور الخلاء في المدرسة، ليطالع على سراجها!

(*) يشير المرحوم النراقي إلى ذلك في كتابه «جامع الافكار» في الإلهيات، وهو منظومة تقرب من ٣٠ الف بيت، فرغ من تاليفه سنة ١١٩٣... فيذكر في الصفحة الاخيرة الحوادث المروعة في الوباء وغيره التي وقعت في تلك الفترة.

فماذا يفعل هذا الشيخ وكيف يدبر معيشته وقوت يومه؟ وقد جمع إلى ذاك الفقر عزة نفس وكرامة، أبت أن يقبل ـ على سبيل المثال ـ ثوباً أكساه إياه صاحب حانوت أشفق على رثاثة ملابسه. فقبله بعد إلحاح، لكنه ما لبث أن أعاد الثوب لصاحبه، لإحساس بالضعة والهوان لم تطقه نفسه، وشعور رآه ينال ويحط من كرامته، لا سيما حين كان يجتاز على صاحب الحانوت!

إننا ننظر في «المرجعيات» المصطنعة في عصرنا، ونسجل ما يصدر من الأحزاب المغرضة بغطاء أدعياء العلم، ونرى تكالب السياسيين المقيت على الدنيا، ومنافستهم الفجة على حطامها... ونتجاهل تاريخاً زاخراً تنحني له الهامات وتطاطىء الرؤوس.

هل تعلم لماذا لم تنتقل المرجعية العامة من المجدد الشيرازي (الميرزا الكبير، صاحب ثورة التبغ) إلى أبرز تلاميذه وأفضلهم، أي آية الله العظمى السيد محمد الفشاركي رضوان الله عليهما؟... يجيب هذا السيد الجليل والعالم الورع بنفسه عن حقيقة الأمر، ويكشف عن سر خفي لم يعلم به إلا الله، وخلجات وصراع عاشه السيد مع نفسه الزكية، حاكت بعد ذلك التاريخ وصنعت أحداثه... يقول، وهو يحدث تلميذه الشيخ عبدالكريم الحائري (مؤسس الحوزة العلمية المعاصرة في قم) عن الأمر:

«إنه في الليلة التي توفي فيها المجدد الشيرازي وانتقل إلى رحمة الله تعالى، عدت إلى داري ولاحظت في نفسي انشراحاً وحيوية! فرحت أتأمل وأتدبر وأتساءل عن سر هذه الحالة، وكيف أنها تتعارض مع ما أنا فيه من الحزن والعزاء على أُستاذي ومعلمي الذي ربّاني؟ ثم على المصيبة والثلمة التي نزلت بالمسلمين بفقد هذه الشخصية العظيمة؟ فما وجدت من سبب، إلا ما احتملته من صوت خافت تهمس به نفسي إليّ، وتحدثني عما ينتظرني من الجاه والشهرة حين أتقلد مقام أُستاذي وأخلفه في موقعه! فخرجت من داري إلى الحرم الشريف، أتوسل إلى الإمام ﷺ حتى الفجر أن يبعدني الله عن المرجعية ويصرفها عني».

إنني على يقين من أن أحداً من الماخوذين بدعاة الإصلاح لم يسمع بهذه القصة، ولا يخطر في ذهنه مثل هذا الإحتمال بالنسبة للعلماء، ولا يدري أن هذه الحالة، أي العزوف عن الزعامة، ونزول من نزل إلى هذا الميدان عند التكليف الشرعي، هي الأصل الذي لا زال يحكم تصدّي الفقهاء للمرجعية والنهوض بأعبائها...

فالمتاثرون بالإصلاح، منقادون لرواد، وماخوذون بحملة إعلامية مدروسة، ومخطط محكم... التمس ـ شخصياً ـ العذر لمن وقع في حبائله، وهو يجد في الواقع المعاش من حال «المرجعيات» الحكومية والحزبية والعائلية ما يزكم الأنف، ويرى من الشواهد ما يكفي ليغشي الأبصار ويخلق القناعات في نفسه.

ولكن إلى متى هذا الجهل والتخلف و«الإمعية»، في شريحة نشأت بذرائع التنوير، ونهضت تحت شعار الوعي، واقتاتت من رافد الحركية ونبذ التقليد؟... والعذر إلى حين؟ و«إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر»[1]، والأمر من الوضوح بمكان، ولا يتطلب أكثر من التفاتة تزيح الغشاوة.

من العار أن يتحمّل المرء جريرة تيار ينتسب إليه، ويعتذر لمواقف يتخذها ومطبّات لا زال يعثر فيها ويكبّ، دون أن يحقق ويتفحّص فيما يطرحه ويتبناه. إن التربية الحزبية القائمة على التلقين، وخلق العقل الجمعي، ولو في نطاقات محدودة، هي ضرب من قتل النفس، بل هي أقبح من القتل الجسدي... إذ الموت خير من حياة حيوانية يُسير فيها الإنسان، كدابة تجر عربة أو تدور حول طاحونة، أو خيل تحكمها «الحَكَمَة» [2] لا الحكْمة!

---

(١) تراهن قوم في الجاهلية على الشمس والقمر ليلة اربع عشرة، فقالت طائفة: تطلع الشمس والقمر يُرى. وقالت اخرى: بل يغيب القمر قبل ان تطلع الشمس. فتراضوا برجل جعلوه حكَماً. فقال رجل منهم محتجاً ومعتذراً: إن قومي يبغون عليّ، (وكان الحكَم من قومه). فقال الحكَم: إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر. فجرت مثلاً يضرب.

(٢) الحَكَمَة: ما احاط بحنكي الفرس من لجامه، يمنعه من مخالفة راكبه.

ولو عاد هؤلاء إلى التحقق والتثبت لرأوا عجباً، وشعروا بحجم الظلم الذي يرتكبون، وقبح وفظاعة ما وقعوا فيه. ولو شئنا ذكر نماذج مما فعله حكام الجور منذ وفاة النبي ﷺ، فالعهد الأموي والعباسي، مروراً بالعثماني، وحتى العهد الصدامي، وما نزل على أياديهم الآثمة بعلماء الشيعة. وما قابله من جهاد العلماء وجهودهم وتضحياتهم، ثم نتاجهم وعطائهم... لأدركنا العجز وأذهلتنا الحيرة في اختيارها وانتقائها من بين مئات الآلاف، فكل واحدة تتفوق على أختها، وتفرض الأولوية لها.

وناهيك عن تعلّقي الشخصي بالإمام الخميني وإعجابي به، فإنني أفضل الإستشهاد بسيرته وكتاباته وأحاديثه، لما يمثله من حجة على «الثوريين». و«الإصلاحيون» ينطلقون ويعودون بجذورهم إلى الحركية والثورية، وينسبون أنفسهم إلى هذه المدرسة. وهذا الدكتور شريعتي الذي كان ديدنه التعريض بالحوزة والعلماء، حتى ما وفر أحداً من مراجع التقليد... لم يمس الخميني ولا نال منه، بل استثناه منهم (وصرح بذلك في إحدى خطاباته) لثوريته وحركيته.

في الخامس عشر من رجب ١٤٠٩ هـ أصدر الإمام الخميني بياناً تاريخياً عرف ببيان «الحوزة والمرجعية». وهو من الأهمية بمكان، خصوصاً لما نحن فيه، إذ صدر على خلفية هذا النزاع... نزاع الحداثة والتجديد في الحوزة، والموقف من المدرسة التقليدية، ودور الماضي وموقع التراث... وعموماً: دعاوى «الإصلاح».

إن هذا البيان ينقلك إلى الأجواء التي كانت سائدة في ذلك الحين، وإيران تعيش «سنيها العجاف»، والثورة تخوض حرباً ضروساً، انعكست على الحوزة العلمية أكثر من أي موقع آخر، وعاشتها قم المقدسة كما لم تفعل أية مدينة إيرانية أُخرى، حتى الأهواز ودزفول ومدن المواجهة الأمامية.

إذ لم يكن الأمر في قم تشييع جنائز شهداء هذه المدينة المقدسة، ولا تلقي الضربات الموجعة لحرب المدن بالصواريخ وغارات الطائرات... فحسب.

بل كانت قم هي المعترك الحقيقي للصراع، والجبهة الأولى التي تصدّى فيها الحق وانبرى للباطل، وبالتالي، الثغر الأكبر الذي وجه إليه العدو آلة حربه التدميرية.

ولم تقتصر المعركة على تحمّل العمق الفكري وتوفير الغطاء الشرعي وإدارة التوجيه المعنوي للحرب، مما كنت تشعر به يطوّقك حيثما كنت في هذه المدينة المقدسة: يسري في شوارعها، ويلتصق بجدرانها، وتفعم به مساجدها، ويتضوّع من حسينياتها، وتدوي به مدارسها، حين يمتزج بحث الطهارة والصلاة، بالجهاد والدفاع. لا مجرد تنظير وثورية «مكتبية»، من التي عهدناها في بلادنا العربية وعرفناها عن «القادة» و«الكوادر العليا» للأحزاب السياسية... بل فعلاً وممارسة، وخوضاً في الغمار، وقحماً للخطوب والأهوال، حتى تفوّقت الحوزة وطلابها، وسجلت أكبر نسبة من الشهداء من بين قطاعات الشعب المختلفة.*

وقد تعمّدت انتقاء هذا البيان، وعرضه كشاهد لما أنا بصدده، لصراحته ووضوح مدلوله، وعدم إمكانية تأويل ما ترتسم فيه من معالم فكر الخميني وتوجهاته وآرائه ومتبنياته، اللهم إلا لمكابر متعسف، يراها «نعجة وإن طارت».

ثم حرصاً على ما انعكس فيه من تلك الأجواء، التي لم يعشها شباب اليوم، ونسيها الكهول... بعد أن أقبلت الدنيا، وبرقت المناصب والولايات، وتدفقت الأموال، ورحل الخميني إلى ربه، وكأنه نقل معه المعنويات، حين أعرضوا عن نهجه وانقلبوا عليه، فاثروا وبطروا، وتكبروا وتجبروا.

وأُصر على إخواني أن يتدبروا في ديباجة هذا البيان، ويولوها ما تستحقه من عناية واهتمام، ويقرؤها بدقة، وبروح تلتقط ما يتوجه فيها من خطاب إلى القلوب والضمائر، بعد الأفهام والعقول...

(*) من بين الأطباء والمهندسين والمعلمين والعمال، وحتى الجنود... كانت نسبة الشهداء في طلاب العلم والحوزة هي الأكبر!

فالصراع المحتدم في القضية، لا يلبث، لدى من يتحرّى الحق ويلتمس وجه الله، أن يبتعد عن الإفحام والمحاججة والجدل العقيم، ويعود إلى حيث يجب، إلى الوجدان والضمير وما سيلقى المرء به ربه في قبره، ثم في بعثه ونشره، وحسابه وكتابه.

ولا أريد بهذا أن اضرب على وتر العاطفة، وأصرف الإستدلال عن نطاقه العلمي، بل أريد أن ألفت النظر إلى العمق الحقيقي، والهدف الأول، بل الأوحد لحركتنا وسعينا. وما أراه حقيقة طُمست في خضم معركة ما وفرت من الصخب والضجيج شيئاً، ولا تركت عامل إغواء وعنصر غفلة وإلهاء إلا وظفته.

فتاه المؤمنون وضاعوا، وانشغلوا بالقشور عن اللباب، وصارت الدعوة للـ «الدعوة» لا لله، والعمل للـ «العمل» لا للدين... وحتى «الله» جل جلاله، تاجروا باسمه ، وقلبوا إضافته اللامية إلى الحزب، وجعلوا ما يفيد الملك أو الإختصاص، وما يعني ـ في السلوك والعمل ـ الإنقطاع والفناء وأقصى ما يمكن تصوّره من إنكار الذات، جعلوها معكوسة، فكان «الله» هو ملك الحزب، وكان «الحزب» اختص بالله وانفرد به!

وعلى هذا يجادلون ويناظرون ويخوضون حروبهم ومعاركهم. ولا من هدف يشعرهم تحققه بالرضا والزهو، ولا غاية يهنؤن ويقرّون ببلوغها... إلا تثبيت كيان الحزب والمنظمة والحركة التي يتقوقعون فيها.

إلى هؤلاء، إلى الحركيين الإسلاميين «النذر» و«الوقف» على أحزابهم ومنظماتهم. الذين ناصبوا المؤمنين، ووالوا ونصروا النواصب. يرعد أحدهم ويزبد على كلمة مسّت حزبه ونقد نال من الطاغوت الذي في قمته، ثم لا يطرف له جفن ولا تنبس له شفة لجسارة على علة الوجود وغاية الإيجاد، بل يزدري المدافعين عن العقيدة ويستخف بهم! إلى أولئك المتفرغين لإقامة المخيمات، المنشغلين بالجولات الإنتخابية وزيارات الدواوين وعيادة المرضى وتقديم فروض التهنئة بالأفراح والعزاء في الأتراح...

إلى هؤلاء جميعاً، أقدم هذا البيان، عسى أن يستيقظ النائمون ويتنبه الغافلون ويعي المتوهمون، ويدركوا أن للحق وجهاً لم يعرفوه، وطعماً لم يتذوقوه، وريحاً لم يشموها... و«عسى أن لا تخلف البارقة».

وبعد، فلا أظن إسلامياً شيعياً يدعي الثورية أو الحركية، يشهد تردي الأمة وانحطاطها ويريد النهضة والإصلاح (زعماً أو حقيقة)... لا أرى في هؤلاء من يتهم الخميني، أو لا يأتمنه على مثل هذه القضية، أي موضوعية رأيه، وعدم انطلاقه من تعصّب أو محاباة لرفاقه وزملائه، ولـ «بني لباسه» إن صح التعبير.

خصوصاً وأنه ـ بدوره ـ لم يسلم من طعون الحوزة، وناله من الجفوة والقسوة نصيب الأسد. وقد أشار إلى ذلك في نفس هذا البيان بقوله: «لم تكن المواجهة في ١٥ خرداد عام ٤٢ بيننا وبين رصاصات بنادق الشاه ورشاشاته فحسب، ولو كانت كذلك لهانت، لكنها كانت رصاصات المكر والتحجّر والتظاهر بالقداسة من الجبهة الداخلية. لقد كان ألم رصاصات اللمز والنفاق والمجاملة، يفري الكبد ويحرق الروح آلاف المرات أكثر من تلك»...

ولكن هذا الغضب لم يخرج الخميني عن الحق، ولم تنته به هذه الزفرات و«الشقشقات الهادرة» إلى إنكار القواعد العلمية والأسس المنطقية... فيحرق مرتكزات الدين والمذهب، وياتي على كل شيء، وينادي بإلغاء الحوزة والمرجعية، ويبرر بأن حالته «كانت بيضة الديك»*، كما يزعم بعض «الإصلاحيين».

بل هو لا يملك ذلك، وإن شطح وقال بمقولة «الإصلاحيين» و«البروتستانت الشيعة» (وحاشاه أن يفعل)، فسيُرد عليه قوله ويرفض... لأنه ـ ببساطة ـ قول خاطىء. وهو ليس معصوماً حتى ناوّل كلماته ونلتمس لها مخرجاً يستقيم، ثم ننقاد لما يقول.

(*) يقال للأمر الذي لا يكون إلا مرة واحدة... لان الديك بزعمهم لا يبيض إلا مرة في عمره!

يقول الخميني رضوان الله عليه:

«السلام على صانعي الملاحم الخالدة من علماء الدين الذين كتبوا رسالتهم العلمية والعملية بدم الشهادة وخطوها بمداده القاني. ومن على منبر هداية الناس والوعظ والخطابة، صنعوا بما أفنوه من شمعة حياتهم، جوهرة ليل متلألئة.

فخراً وطوبى لشهداء الحوزة والعلماء الذين قطعوا سبل تعلقهم بالدرس والبحث والمدرسة، وخلّصوا حقيقة العلم من عقال الآمال الدنيوية، ونهضوا خفافاً إلى ضيافة اللاهوتيين، وأنشدوا شعر عالم الحضور في مجمع الملكوتيين.

السلام على أولئك الذين نفروا ليبلغوا حقيقة التفقه، ويعودوا منذرين صادقين لقومهم وشعبهم. الذين شهدت قطرات دمائهم وأشلاؤهم الممزقة على صدق فقرات حديثهم.

والحق، أنه لم يكن لينتظر غير هذا من علماء الإسلام والتشيّع الواقعيين، الذين تقدموا طريق الدعوة للحق والنضال الدامي للشعوب، ليكونوا هم أول من قدم القرابين، وتكون ختام صحيفة حياتهم الشهادة.

أولئك الذين أدركوا حلقات ذكر العرفاء، وأدعية سحر المناجين في الحوزات وبين العلماء، ولم ينشدوا في حضورهم من أمل سوى الشهادة، اولئك الذين لم يسألوا الحق تعالى، وهم في ضيافة الخلوص والتقرب إلا الشهادة.

ولم يصل جميع المشتاقين والطالبين إلى نيل الشهادة بطبيعة الحال، فمثلي شخص قضى عمره في ظلام الحجب والاغلال، وفي دار الحياة والعمل لم يحضَ إلا بصفحات كتاب الذاتية والأنانية، وآخر طعن صدر تطلعات الهوى السوداء من أول الليلة الأطول من عمره، ومع بزوغ فجر سحر العشق، أمضى مع الوصال والشهادة عقده... والآن، كيف لي، وأنا الغافل المستغرق في مطاوي العدم، أن أصف قافلة سادة الوجود وقادته؟

أنا وأمثالي، لا نسمع من هذه القافلة إلا صدى أجراس... فلأدع وأمضي!

إن الحوزات العلمية، والعلماء الملتزمين، كانوا على مدى تاريخ الإسلام والتشيع أهم الحصون الراسخة للإسلام في قبال الهجمات والإنحرافات والتحريفات. إن هذه حقيقة لا شك فيها. لقد سعى علماء الإسلام العظام طوال حياتهم ليبينوا الحلال والحرام، بمنتهى الأمانة، ودون تحريف وتصرف.

لولا الفقهاء الاعزاء لما علم أي العلوم كانوا سيحمّلونها الناس اليوم باسم علوم القرآن والإسلام وأهل البيت عليهم السلام.

إن جمع وحفظ علوم القرآن الكريم، وآثار وأحاديث النبي الاعظم صلى الله عليه وآله، وسنة المعصومين عليهم السلام وسيرتهم، تدوينها وتصنيفها وتنقيحها، في ظروف شحة الإمكانيات، وما كان يبذله سلاطين الجور والظلمة من طاقات في سبيل محو آثار الرسالة... لم يكن بالعمل الهين.

ونحن اليوم، نرى بحمد الله نتيجة تلك الجهود في الآثار والكتب المباركة، مثل «الكتب الأربعة»، وكتب أُخرى للمتقدمين والمتاخرين، في الفقه والفلسفة، والرياضيات والنجوم، والأصول والكلام، والحديث والرجال، والتفسير والادب، والعرفان واللغة، وشتى مجالات العلوم المتنوعة... إذا لم نطلق على هذه الجهود والمعاناة، جاهداً في سبيل الله، فماذا عسانا نسميها؟ إن الحديث ليطول في البعد العلمي لعطاء الحوزة، ومما لا يسعه هذا المختصر.

وبحمد الله، فإن الحوزات غنية ومتجددة بمصادر وطرق الإجتهاد والبحث العلمي. إنني لا أتصور وجود طريقة ونهج للتحقيق المعمق في جوانب العلوم الإسلامية، أنسب من تلك التي كان عليها السلف من العلماء. وتشهد ألف سنة من الدراسة والتحقيق التي نهض بها علماء الإسلام الحقيقيين، على ادعائنا في نماء بذرة الإسلام وغدوها شجرة مثمرة.

منذ مئات السنين كان علماء الدين ملاذاً للمحرومين، وطالما ارتوى المستضعفون من زلال كوثر معرفة الفقهاء العظام.

ولو غضضنا النظر عن مجاهداتهم العلمية والثقافية، التي تعتبر بحق أفضل من دماء الشهداء من بعض الجهات، فإلى جانب تحملهم الأسر والتهجير، والسجون والأذى والألم، والتجريح، فقد تحملوا في كل عصر من الأعصار في سبيل الدفاع عن مقدسات دينهم وأوطانهم الأمرين، وقدموا إلى ساحة قدس الحق تعالى شهداء غوالي.

ولا ينحصر الشهداء من العلماء بشهداء النضال والحرب في إيران. ويقيناً فإن رقم الشهداء المجهولين من الحوزات العلمية، من الذين قضوا في مسيرة نشر المعارف والأحكام الإلهية، غرباء بأيدي العملاء والجبناء رقم كبير. وفي كل ثورة إلهية وشعبية، كان السبق لعلماء الإسلام... حتى سطر دم الشهادة على جباههم ومفرق رأسهم نقشه.

في أي الثورات الشعبية الإسلامية لم تكن الحوزة والعلماء من السابقين والمبادرين إلى الشهادة؟ ولم يرفعوا على أعواد المشانق، ولم تصمد أجسادهم الطاهرة في دروب الحوادث الدامية حتى الشهادة؟ تري، من أي فئة كان أوائل الشهداء في الخامس عشر من خرداد، وفي أحداث ما قبل وبعد الإنتصار؟ أحمد الله على أن دماء شهداء الحوزة والعلماء قد صبغت سماء الفقاهة بلونها القاني، من جدران الفيضية حتى زنزانات نظام الشاه الإنفرادية المهولة، ومن الزقاق والطريق، إلى المسجد ومحراب الجمعة والجماعة، ومن مكاتب العمل ومراكز الخدمات، حتى خطوط الجبهة وميادين الألغام.

ومع النهاية المشرّفة للحرب المفروضة، نجد أن رقم الشهداء ومعوقي الحرب والمفقودين من الحوزات يفوق نسبة الشرائح الأخرى. إذ استشهد في الحرب المفروضة أكثر من ألفين وخمسمائة فرد من طلاب العلوم الدينية، من شتى بقاع إيران.

ويبين هذا الرقم المستوى الذي عليه علماء الدين في الدفاع عن الإسلام وإيران الإسلامية.

واليوم، كما في الماضي، فإن العلماء الشجعان الجسورين، المناهضين للشرق والغرب، والمتمسكين بمبادىء الإسلام المحمدي الخالص، سوف يكونون هدفاً لأيادي الإستعمار الإرهابية في جميع انحاء العالم، من مصر وباكستان وأفغانستان ولبنان والعراق والحجاز وإيران والأراضي المحتلة. ومن الآن فصاعداً سوف يشهد العالم الإسلامي بين فترة وأُخرى تصاعد حنق الطغاة على أحد العلماء المتفانين.

إن علماء الإسلام الأصيلين لم يخضعوا للرأسماليين وعبدة المال والإقطاعيين قط، وبقوا محتفظين بهذا الشرف دائماً، وإنه لظلم عظيم أن يرمي أحد العلماء الاصيلين اتباع الإسلام المحمدي الاصيل، بالتواطؤ مع الرأسماليين، وانهم يلتقون في مصالح مشتركة، إن الله لن يغفر لهؤلاء الذين ينشرون القضية بهذه الصورة أو يظنون بالعلماء هذا الظن.

إن علماء الدين الملتزمين لم يهادنوا الرأسماليين مصاصي الدماء ولن يفعلوا. لقد نقلوا العلم ونشاوا على الزهد والتقوى ورياضة النفس، ثم بلغوا مقاماتهم العلمية والمعنوية على ذلك النحو من الزهد، وقضوا حياتهم بالفقر والعوَز، والإعراض عن زينة الدنيا، وأبوا الذلة ومنّة الآخرين.

إن نظرة دقيقة في سيرة علماء السلف تحكي لنا كيف كان الفقر، وروحية السخاء والمروءة تبعث وتدفع نحو كسب المعارف والعلوم، وكيف كانوا يدرسون على نور القمر وضياء الشموع، وكيف عاشوا في قناعة وعظمة.

لم ينقطع الناس إلى العلماء والفقهاء ويلتفوا تحت سطوة السلاح، ولا بإغراء اموال الرأسماليين وعبدة الدرهم والدينار، ولكنهم انجذبوا لكفاءة العلماء ونزاهتهم وإخلاصهم.

إن اعتراض العلماء على بعض مظاهر التمدن فيما مضى، لم يكن إلا خوفاً من نفوذ الأجانب، فقد ألزمهم خوفهم وإحساسهم بخطر توسع الثقافة الأجنبية، وخاصة الإباحية الغربية، بأن يتعاملوا مع الإختراعات والإكتشافات بحيطة وحذر، ولما لمسوه من تلبيس المستكبرين وتحايلهم، لم يكونوا ليطمئنوا إلى شيء، لذا كانوا يحكمون أحياناً بمنع استعمال أجهزة من قبيل الراديو والتلفزيون، إذ كانوا يرونها مقدمة لدخول الإستعمار.

ألم تكن أجهزة مثل الراديو والتلفزيون في بلاد مثل إيران، وسيلة لنشر الثقافة الغربية وتقديمها كتحفة؟ ألم يستعمل النظام السابق الراديو والتلفزيون في تشويه العقائد الدينية وتسقيطها، وفي الإعراض عن التقاليد والأعراف الوطنية؟

على أية حال، إن ما يتمتع به علماء الدين من خصائص القناعة والشجاعة والصبر والزهد وطلب العلم، والنزاهة عن الإرتباط بالسلطات والعمالة، والأهم من كل ذلك، الإحساس بالمسؤولية تجاه الأمة والناس، أحيت وجود علماء الدين وثبتتهم وحببتهم في المجتمع. وأي عزة أعظم من أن يتمكن العلماء، مع شحة إمكانياتهم، أن يجعلوا من الفكر الإسلامي الخالص، تياراً في ساحة الفكر والثقافة بين المسلمين. وبهذا ازدهرت بذرة الفقاهة في روضة الحياة المعنوية لآلاف العلماء المحققين. ترى، أليس من السذاجة أن يظن أحد أن الإستعمار لم ولن يلاحق العلماء، بعد هذا المجد والعظمة والنفوذ الذي يتمتعون به؟»

ويمضي رضوان الله عليه في بيانه حتى يقول: «أما بخصوص أسلوب الدراسة والبحث في الحوزات العلمية، فإنني أتبنى الفقه التقليدي واجتهاد الجواهري، وأرى حرمة التخلف عن ذلك. إن الإجتهاد على ذلك النحو هو الإجتهاد الصحيح، ولكن هذا لا يعني أن فقه الإسلام ليس فقهاً متحركاً». *

(*) صحيفة النور: ج٢١، ص٨٨.

وبعد، فإن البيان يشير في مقاطع أخرى منه إلى ثغرات وسلبيات يراها الإمام الخميني في الحوزة وحتى في المرجعية، ويدعو إلى «إصلاحها» وتغييرها...

وسواء أصاب في رؤاه هذه أو أخطأ (وفقاً لاجتهاد غيره من الفقهاء)، فإن ذلك لم يدفعه نحو المس بكيان الحوزة، ولا أن يخدش بمنظومة المرجعية الدينية، فكيف بإسقاطها؟

إن هذا «الإطراء» والدفاع الذي نهض به الخميني، وما اختاره من موقف في المعركة التي يخوضها بعض دعاة الحداثة بشراسة غريبة... يمثل دعوة لهؤلاء الإخوة المتخاصمين مع الحوزة والعلماء، ليعيدوا النظر في مواقفهم، ويراجعوا حساباتهم.

فهذه الشريحة التي جمعت العظمة والظلامة، لا تستحق هذا التحامل والكيد، بل الحقد الذي يظهر من بعض الإخوة.

وحتى لا أطيل في هذا وأُطنب وأُسهب وأنا أعرض المزيد من تضحيات العلماء وعطاءاتهم، أحيلك إلى بعض المصادر:

فراجع «روضات الجنات» للخونساري، و«الفوائد الرضوية» للشيخ عباس القمي، و«شهداء الفضيلة» للشيخ عبدالحسين الاميني، و«موسوعة طبقات الفقهاء» للشيخ السبحاني، و«إكرام البررة» و«نقباء البشر» و«الذريعة» للآقا بزرك الطهراني، و«أمل الآمل» للحر العاملي، وتكملته و«فنون الإسلام» و«تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» للسيد حسن الصدر، و«قصص العلماء» للميرزا محمد التنكابني، و«أعيان الشيعة» للأمين، و«أنوار البدين» لعلي البلادي البحراني، و«أعلام هجر» للسيد هاشم الشخص، و«نهضت روحانيون» للدواني...

وهي مؤلفات ترجمت للعلماء وسجلت سيرهم وذكرت كراماتهم، وصنفت كتبهم ومؤلفاتهم. عسى أن يتبين بعض فضلهم وجهدهم ونتاجهم، ونتعرف على بعض ما قاسوا وكابدوا.

* * *

لعمري، إن قطرة من بحر ما قاساه العلماء وما لاقته الحوزة في مسيرتها، كفيلة بإغراق «مثقفي» هذا العصر و«أكاديميه» وإرسالهم إلى حيث لا «تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا»...

لن تجد في هؤلاء المثقفين من دفع شيئاً وبذل، أو ضحى في سبيل الإسلام، حتى وفقاً لمعتقده وما ينادي به من أفكار. لا تجد في قائمة الشهداء والمعذبين في السجون والمشردين عن الأوطان اسماً لواحد منهم (والشاذ لا يخرق القاعدة، والنادر في حكم المعدوم). وإن وجدت في إيران ما ومن ينقض هذا الزعم، فإن أرض «الحداثيين» و«المثقفين» في بلادنا قاحلة جدباء، سبخة جرباء، وكنود لا تنبت. أما رجالها فمترفون لا يشوب رغد عيشهم شيء، ولا يسمحون لطارف ان ينال من رخائهم ورفاهيتهم...

حق أن يضرب فيهم: «ما أهون الحرب على النظارة».

بالله مَن من الدكاترة والأساتذة يمكنه أن يلقي درسه على تلاميذه، إذا كان ملاحقاً أمنياً، وقد وقف رجال المخابرات ينتظرونه خارج الجامعة أو المعهد، أو يتحينون ليكبسوا عليه داره؟!

من من هؤلاء سيواصل عمله وأبحاثه إن تأخر راتبه لشهر أو إثنين؟ وكيف به إذا فقد الراتب «راتبيته»، وصار انقطاعه أكثر من اتصاله؟ مَن من هؤلاء على استعداد لأن يلتزم عملاً تطوعياً دون أجر، على أن يكون معرّضاً في ـ أية لحظة ـ لفرية تحطم شخصيته وتطعن في صميم هويته العلمية ومكانته الإجتماعية، كما يصاب عالم الدين إن أُدين بالكفر والزندقة والمروق وإباحة الخمر؟

إذا رد أحدٌ على هذه الأسئلة قائلاً: انا...

فهذا الشخص، وحده، له أن يناقش الحوزة والعلماء، ويزعم أنه ينطلق من معاناة وحرص والتزام وجدية، ما يبيح له محاسبة الآخرين... وننظر بعد ذلك كيف نقنعه أو يقنعنا.

* * *

تنظيم الحوزة

لا خلاف في أن الوضع التنظيمي والإداري للحوزة العلمية الشيعية وضع سيء، وعلى مستوى متواضع، ولعله رديء... ولا مبالغة إن قيل بأن لا تنظيم في الحوزة. فلا إدارة هنا بالمعنى العلمي الفني للإدارة، خصوصاً عند المقارنة بما عليه الجامعات والمحافل العلمية التي تدرّس العلوم الحديثة والتجريبية، وحتى الجامعات الإسلامية السنية، كالأزهر في القاهرة ومحمد بن سعود في الرياض وغيرها.

ويبدأ الأمر في عدم النظم و«الفوضى» من الإنتساب، وينتهي بالتخرّج، مروراً بالتحصيل والتربية والانشطة والمناهج والإختبارات والرتب العلمية والزي، وكل ما يتصل بهذه الشريحة.

إن النجف الأشرف وقم المقدسة، مدينتان منفتحتان على الجميع... لأي فرد أن يدخل إليهما ويقطن ويجاور. وله أن يحضر الدروس التي تلقى في كل مكان من هاتين المدينتين، فإذا فعل، انتسب ـ بهذه البساطة ـ إلى الحوزة ودخل في طلاب العلم، ثم إذا داوم ومضى في التحصيل، صار من أهل العلم، وقد يبلغ الفقاهة والإجتهاد، ولربما أصبح من مراجع التقليد.

والمفارقة، أن صرحاً علمياً تدرّس فيه أعمق القضايا الفقهية والأصولية والفلسفية، لا توجد أية شروط للإنتساب إليه، وهو مشاع للجميع! وبهذا تكون الحوزة الشيعية هي الجامعة الوحيدة في العالم التي على هذه الحال...

لا يشترط فيمن يريد الإنتساب إلى سلك الطلبة ورجال الدين الشيعة أن يكون أنهى مستوى دراسياً ما، كالثانوية العامة أو المتوسطة، ولا أن يكون حاصلاً على نسب ومعدلات معينة. اللهم إلا أن يكون أمياً، فالقراءة والكتابة لا تدرس هناك.*

وليست هناك شروط لعمر الطالب، فلا يلتحق إلا من كان في سن معينة. ففي الحوزة طلاب لم يبلغوا الحلم، كما قد يبدأ الدراسة شيخ في السبعين... لا مانع ولا قيد.

والاهم والاغرب من هذا وذاك، ومن جميع مواصفات هذه الجامعة: عدم وجود جهة تقبل الإنتساب أو ترفضه، تحدد من يدخل هذا الصرح ومن يمنع. أي أنه ليس ثمة باب وحاجب يقف دون التحصيل العلمي ويحول دون الإنتساب لسلك «الكهنوت الشيعي» كما يقولون، بتاتاً. فاي كهنوت هذا؟ لست أدري!

وبعد، فالطالب حرّ في اختيار أساتذته ومدرسيه، بل له أن يختار الكتب من بين المتون التي تدرس هناك. فالمطلوب من طالب المقدمات مثلاً أن يجيد العربية ويتقنها نحواً وصرفاً. فيدرس الطلبة العرب الفية ابن مالك في النحو (بعد متن الآجرومية وقطر الندى)، وهم بالخيار بين شرح ابن عقيل أو ابن الناظم أو السيوطي، وهناك من يدرس كتاباً يسمى جامع المقدمات (وهم غالباً الاعاجم من فرس وهنود وافغان). وفي الفقه يدرس طالب المقدمات كتاب شرايع الإسلام للمحقق الحلي، وهكذا.

(*) ولو أني سمعت عن «شيخ» كان أمياً حين التحق بالحوزة وصار يشارك في حلقات الدروس، وظل على هذه الحال لعدة سنوات، يحفظ ما يلقيه الاستاذ ويتمكن منه، حتى اضطر لتعلم القراءة والكتابة في عرض تحصيله الحوزوي!

ولا يحكم انتقال الطالب من المقدمات إلى السطوح، ومنها إلى السطوح العالية فبحث الخارج، إلا قناعته بما اكتسبه وقطعه. وهناك امتحانات، ولكنها شرط لأمور أُخرى، مثل زيادة الراتب الشهري، الذي يتصاعد كلما طوى الطالب مرحلة وبلغ سطحاً.

والفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة تعود، هي الأخرى، للطالب: جديته وذكاءه، أو تراخيه وإهماله وخموله وبطء فهمه. فعلى سبيل المثال، فإن بعض الطلبة (من جاليات غير عربية) يقضون في دراسة «المطوّل» (كتاب للتفتازاني في البلاغة) عشرة أعوام أو تزيد! بينما يفرغ منه غيرهم في عامين، وهناك من يكتفي بـ «المختصر» فلا يستغرق منه أكثر من عام.

أما الشهادات، فليس ثمة نظام وآلية في منح الطالب شهادة تثبت اجتيازه مرحلة ما. فيصدر عن الحوزة كتاب يشهد، على سبيل المثال، لزيد باجتياز امتحانات الفصل الأول من المرحلة الثالثة بدرجة جيد أو ممتاز أو مقبول... ولكن للحوزة العلمية طريقتها الخاصة في منح الشهادات، وهي طريقة تعرف بنظام «الإجازة»، حيث يشهد أساتذة الطالب ومشايخه بأنه بلغ مستوى ما من العلم والوثاقة والإلتزام الديني، فيجيزونه في الرواية عنهم، أو في تدريس كتاب ما، أو في الإستنباط والإفتاء.

إن ما يشهد للطالب الحوزوي، هو الواقع المعاش والحضور الملموس الذي يسجّله بانضباطه والتزامه وعدم تخلّفه وغيابه... وبما يكشف عن فهم واستيعاب للمادة وهضم للعلم الذي تلقاه.

وذلك بقدرته على المباحثة*، وعلى تدريس الكتب التي فرغ منها لمن يليه من طلبة، وبمحاورة الأستاذ ومناقشته والتقاط النكات ورصد الإشكالات الواردة على بحثه، ثم بالإبداعات التي قد يتمكن منها...

(*) المباحثة تقوم بين طالبين، يلعب أحدهما دور الاستاذ ويعيد إلقاء الدرس على زميله، فيقوم الآخر بالإشكال والسؤال، ثم يتبادلان الادوار في الغد.

وإلى جانب المسيرة العلمية، يُسجل للطالب التزامه الأخلاقي وسلوكه الروحاني، وما طواه من مراحل في هذا الميدان، مما ورّث اطمئنان اقرانه وأكسبه ثقة أساتذته، فشهدوا له.

هكذا يبرز الطالب الحوزوي ويثبت كفاءته، بعيداً عن امتحانات نظرية قد يضيع فيها الحق في دهاليز البيروقراطية العمياء.

فإذا لمس الأستاذ في تلميذه العلم والفهم والكفاءة والنباهة، أجازه. ولربما كتب له بذلك، يشهد على حضوره الفترة التي حضر، ثم ما لمسه فيه من جد ومثابرة، وما بلغه من علم واجتهاد، وأنه أصبح من أهل الفتوى ولا يجوز له التقليد. وقد يكتب بعض الاساتذة ويشهدوا بإتقان الطالب لاحد الكتب وقدرته على تدريسه، وحث الطلبة أو الناس على الإستفادة من علمه.

كما قد يحظى الطالب الحوزوي الذي يعد بحثاً أو دراسة، يؤلف فيها كتاباً بـ «شهادة». ضمن التقريض الذي يكتبه أستاذه أو أحد العلماء لذلك الكتاب، مما يتضمن ـ عادة ـ ثناءً على المؤلف ومستواه العلمي.

وعموماً، فهذا، إي إجازة العلماء، أمر قلما يحدث، وأغلب الطلبة «يتخرّجون» ويعودون إلى أوطانهم بوكالات لا إجازات. وهي كتب يفوض فيها المراجع بعض أُمور الحسبة لطلبة العلم. وقد تكون الوكالة مصحوبة بتزكية ما تفيد الشوط الذي قطعه الطالب وما بلغه من علم ووثاقة في نظر المرجع المجيز أو الموكل.

أما أمر الالقاب التي تسبق أسماء العلماء، كثقة الإسلام وحجته، وآية الله، والعلامة، وزعيم الحوزة، والإمام، وما إلى ذلك، فهي الأخرى (مثل الشهادات) لا تخضع لضوابط ونظام محدد... ففي حين كان «الملا» لقباً يشير إلى قمة الهرم العلمي والذروة في عصر ما، كان لقب «حجة الإسلام»، بل «ثقة الإسلام» يعني هذا المقام في عصر آخر، بينما في عصرنا يطلق «آية الله العظمى» على أعلم العلماء.

ولعل الالقاب بدات على نحو الإختصاص بمن أطلقت عليهم، فـ «المحقق» أطلق على الحلي (نجم الدين جعفر بن الحسن، صاحب الشرايع)، و«الملا» على صدر الدين الشيرازي (الفيلسوف)، و«العلامة» لقب أصبح علماً للحلي (يوسف بن المطهر، صاحب الالفين ونهج الحق)، و«ثقة الإسلام» أطلق على محمد بن يعقوب الكليني (المحدث، صاحب الكافي الشريف)... ولكنها بعد ذلك أصبحت تتكرر وتلحق بعلماء آخرين.

كما أن هذه الالقاب كانت تطلق كشهادات من العلماء واهل الفن والخبرة على من يجدونه أهلاً ومحلا. أما اليوم فقد أصبحت تطلق جزافاً ويخلعها الإعلام على من يشاء، وغدت تخضع لعوامل كثيرة أولها السياسة، وآخرها المستوى العلمي والروحي للعالم!

وإن استعراضنا لائحة الالقاب التي تطلق على رجال الدين في عصرنا الحاضر وجدنا أن: طالب العلم أول ما يلتحق بالحوزة ومادام في المقدمات والسطوح الدنيا يطلق عليه لقب «ثقة الإسلام»، فإذا فرغ من السطوح العالية ودخل في بحث الخارج صار «حجة الإسلام»، فإن واصل دراسته وبلغ مستوى جيداً في البحث أصبح «حجة الإسلام والمسلمين»، فإن أدرك الإجتهاد وتمتع بملكة الفقاهة لقب بـ «آية الله»، فإذا بلغ الإجتهاد المطلق، وكان في مظان الأعلمية كان «آية الله العظمى». كما قد يضاف لقب «علامة» و«أُستاذ» لعلماء الفلسفة والتفسير والاخلاق.

ولكن كما أسلفت، ليست هناك ضابطة وآلية محدّدة لهذه العملية، لا من حيث الفكرة ولا التطبيق. وما عرضته هنا، هو نتيجة استقراء، لا زال يخرق بمئات الموارد! فلا تدري من أين وكيف أُطلق على زيد آية الله، ولماذا أصبح عمرو علامة، ولا متى صار بكر آية الله العظمى، ولماذا كان «الملا» تعظيماً يطلق على الملا صدرا والملا صالح المازندراني، وهو الآن يطلق على قراء التعزية والراثين الذين يتلون اللطميات والندبيات، ولماذا كان «ثقة الإسلام» يطلق على الكليني، فاصبح لقب طالب المقدمات؟

نعم، هناك الرتب والمقامات العلمية، كالأستاذية والمرجعية*، وهذه حالات ومواقع تفرض نفسها في الميدان، وتتواجد في الخارج بتلقائية يفرزها السلوك والأداء العملي. فمرجعية فقيه وأستاذية عالم، أمور تنبثق من ممارسته في الواقع الخارجي، وليست ألقاباً وصفات تخلع جزافاً، بل يلحقها اللقب تكريماً.

أما الزي الخاص بعلماء الدين... فهو أيضاً قضية شخصية. إذ لا شروط محددة تسمح بارتداء زي العلماء ولا قيود تمنع، ولا قواعد وطقوس تصاحب ذلك، وما يجري من مراسم لتعميم الطلبة على يد أحد العلماء أمر غير ملزم، يأتي به البعض للتبرك.

فالطالب هو الذي يقرر أن يتعمم، عندما يرى في نفسه الأهلية والكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية، ثم العزم والنية الجازمة على الإنقطاع والتفرغ لطلب العلم والخدمة في هذا الميدان، فيقرر أن يتزيى بالعمامة. لم يملِ أحدٌ عليه ذلك ولا أجبره، كما لا يمنعه قانون ولم يحل دونه نظام.

لذا قد ترى طالب مقدمات معمم، يتبختر بجبته وعباءته، ويزهو بتاجه (عمامته)، بينما طالب بحث خارج غير معمم، يكتفي بقباء وقلنسوة، لا تكاد تميزه عن العامة. وقد تكون عمامة «حجة الإسلام» أكبر حجماً من عمامة «آية الله العظمى» مرجع التقليد... كما كانت عمامة العلامة الطباطبائي (العالم العامل والعارف الكامل، الفيلسوف الكبير صاحب بداية الحكمة ونهايتها، والمفسر الأكبر صاحب الميزان)، أصغر بكثير من عمامة شخص منتسب للعلم، مقحم نفسه في الفقاهة مثل فضل الله!

(*) فالوحيد الخراساني متربع على كرسي الاصول في حوزة قم بلا منازع، والميرزا جواد التبريزي يحتل بحثه في الفقه الصدارة، والسيد شبير الزنجاني لا يشق له غبار في الدراية والرجال، والآملي في التفسير والفلسفة... وهكذا لكل فن أساتذته. وهذه المواقع والمقامات والرتب العلمية فرضت نفسها وانتزعها أصحابها بشكل طبيعي لا زال يقاوم ضغوط السياسة ونفوذ المال وإرهاب الدولة... وسطوة العوام!

إن هذا الوضع الذي رأيت من أمر إدارة الحوزة العلمية ونظام التعليم الديني في المذهب الجعفري، له مداليله الكثيرة والعظيمة، وما يهمنا هنا أنه يعني أمرين. وقد انعكس هذان الأمران ونفذا حتى صبغا هذا المعلم وصاغا شكله وحاله:

الأول: الحرية المطلقة... التي لا تقيدها حتى أبسط نظم الإدارة، ولا تحد منها ما تقتضيه أوليات الضبط والربط والتنظيم. مما يهيء للطالب والباحث أسباب الإنعتاق عن أي «شيء» قد ينال من موضوعيته، ويحد من تعامله الصحيح مع المادة العلمية، ومع النص والأصل والقاعدة، ويخلق موانع وتحفظات «ما» تجاه قبول هذا «الدليل»، وحساسيات وبواعث لرفض ذاك. حتى يعيش الطالب هو والحجة، لا ثالث لهما يضغط أو يوجّه ويقود.

«الحرية» هي المقدس المطلق في الحوزة العلمية، وهي التي تبقي على جذوة الإجتهاد متقدة وهي توجه خطابها:

أنت حر أيها الطالب، ولا شيء يقيّدك أيها العالم*... فانظر في المادة والنص والقاعدة والأصل، وعالج واستنبط ونظّر، كما يقودك الدليل، لا أي شيء آخر. لا امتحان تريد أن تنجح فيه فتصب جهدك لاجتيازه، ولا شهادة ترجو أن تنالها لتتوظف وتؤمن معيشتك، ولا رتبة قد تحظى بها، ولا مجد ينتظرك إن سايرت النظام القائم وجاملت رموزه و«نافقت» لرجاله...

(*) لا أقصد الصورة النموذجية والحالة الكاملة للإنعتاق... فلا مدينة فاضلة هنا، ولا توجد طرق معبدة في مسالك العلم ودروب الحق. المهم أن الطالب الحر والعالم الجاد المخلص، لا يجد ما يعيقه وينال من موضوعية بحثه، ويحد من انفتاحه على الأدلة والحجج. أما من يريد أن يجامل ويداهن، ويحظى بالمدح والإطراء، فيجمع رضا الناس مع الأمانة والوفاء للبحث العلمي، فسيعاني ويقاسي بعض الشيء. وقد تجده يعترض على دعوانا هذه ويرى أنها باطلة: ففي الحوزة ضغوط خفية وإرهاب فكري. والحال أن هذا الإرهاب المزعوم هو وليد أدائه هو وسعيه لتامين مصالحه، التي متى ما تجاهلها وغالب هواه، سيجد نفسه حراً طليقاً يدرس ويبحث ويستنبط، ثم يقول ما يشاء.

لا شيء يحكم الطالب إلا قناعته بالدليل وإذعانه للحجة، ولا رقيب يحاسبه إلا ضميره وتقواه وخشيته ربه، ولا ثمرة تنتظره ولا أجر يرجوه إلا رضا الله وثوابه.

ومن هنا، من الأجر الأخروي، ينبثق الأمر الثاني:

إن وضع الحوزة، في عملية الإنتساب والدراسة وطي المراحل والتخرج والتلبس بالزي وحمل الألقاب... ينسجم ويحاكي المنطلق الذي يفترض أنه جذب الطالب ودعاه للإلتحاق بهذا السلك، وهو القربى والأجر الإلهي.

فالعلم عبادة، وطلبه من أعظم الطاعات والقربات التي ندب إليها الشارع المقدس وحث وأكد. والحوزة تتعامل على أن من جاءها، من الذين نفر من كل فرقة ليتفقه وينذر قومه إذا رجع إليهم، أتى يرجو وجه الله وخدمة دينه.

ومن جاء لله وهاجر في سبيله، زاهداً في الدنيا، معرضاً عن خيارات أسهل و«أفضل»، مبذولة في شتى ميادين الحياة، متجشماً الصعاب، مقحماً نفسه في مواجهة أعداء المذهب، من حكومات جائرة، وخصوم متعصبين لا يرقبون فيه إلاً ولا ذمة... له حق كبير. ومن أوليات حقوق مثل هذا الشخص، أن يتعامل معه على حسن الظاهر، ويُحمل على الخير.

وأقل ما يفترض فيه أنه لا يكذب، فيتلقى راتباً شهرياً (ولو كان ضئيلاً) وهو يتغيب عن الدرس، أو يزعم أنه قطع شوطاً لم يكمله وطوى مرحلة لم ينهها، ويحمل لقباً أو يتعمم وهو ليس بأهل*...

(*) وهذه الثانية مثل تلك الأولى... فهي لا تعني أن الصدق والإخلاص والأمانة مهيمنة على الحوزة ومطبقة في طلابها، فلا تجد إلا النقاء والطهر. بل هناك الكاذب والمخادع والمرائي والمتاجر، ولعلهم نسبة كبيرة!

ولكن هذا المبني والأصل في التعامل الذي ينطلق من عمق الدين وصميمه، يريد أن يوجه رسالة، أو أن يبقي على الرسالة الأولى التي وجهتها الحوزة أول تأسيسها ونشوئها.

إن العنصر الوحيد في «ضبط» الحوزة، وعامل الردع الوحيد في تقويم طلاب العلم هو: الإنطلاق من التقوى، والحذر من الإخلال بنية القربى، والخوف من الله، ومن ضياع ما أعده وأدخره من أجر وثواب. هذا ما يمكنه أن «يضبط» سلوك الطالب والعالم ويسوقه إلى الموقع الصحيح الذي يريده الدين. وما يأتي من طرق ووسائل أُخرى تظهر نتائج ملموسة، وتسجل الارقام وترفع الإحصائيات... ما هي إلا ظاهر لا خير فيه ولا بركة.

← ولعلي إن شبّهت الامر ومثلت له بواقع الحياة الغربية، يقع في نفوس القوم موقع قبول، فـ «احسن القول» في قاموس هؤلاء، الذي يتبعونه إن سمعوه، هو ما يأتي من المدَنية الغربية فكراً وسلوكاً وخلقاً!

إنه امر أشبه بامتناع الحكومة البريطانية عن إلزام مواطنيها إصدار بطاقات هوية تحمل صورهم (وكان هذا حال رخص قيادة السيارات أيضاً حتى حين)، رغم ما تتكلّفه من ثمن باهض وتدفعه من كلفة ثقيلة لهذا التعامل، اهمها واخطرها في الجانب الامني. وذلك تمسكاً منها باصل التزمته، يذهب إلى أن «الإنجليزي لا يكذب! فمتى عرّف نفسه لرجل الامن فهو يعني ما يقول، ولا يمكنه ان ينتحل صفة غيره او يزوّر ويخفي شخصيته الحقيقية» فكل إنجليزي عند حكومته هو «جنتلمان» محترم، إنسان متحضر راق، لا يكذب ولا يخل بالقانون والتزامات المواطنة. والحكومة لا يمكنها ان تعطل هذا الاصل، وتبخس مواطنيها حقوقهم وتحط من كرامتهم وتلجا إلى «عقاب جماعي»، لتكشف ثلة محدودة من المجرمين وفئة شاذة من الكاذبين.

ويسري الامر في اغلب موارد تعامل الحكومة مع مواطنيها، كتحديد العنوان، فلا يطالب بوصل الإيجار او سند الملكية، ولا يلزم بتوثيق طلبه للخدمات البلدية والهاتف والكهرباء وتدعيمه باوراق ثبوتية، وهكذا في التفتيش الجمركي. وكم كنا نعجب من فلسفة الضوئين الاحمر والاخضر في مطار لندن، وكيف يفترضون اصالة الصدق في كل مسافر، ولا يسمحون لثلة شاذة من «المهربين» ان تسرق وقت مئات المسافرين وتتلف أعصابهم، والاهم: أن تهينهم بعدم تصديق قولهم ومدّعاهم!؟

إن الحوزة العلمية الشيعية تتعامل مع المؤمنين الذين ينتسبون إليها من هذا المنطلق، وتفترض أن طالب العلم لا يكذب، ولا تسمح لمندسين ومرضى وساقطين أن يشوهوا هذا الاصل وينالوا من هذا المرتكز الحضاري. ■

هكذا تمضي الحوزة ويمضي رجالها وهم ينظرون إلى المتاجرين، والوصوليين، والعلماء المزيفين، ولسان حالهم: أفسدتهم دينكم ودنياكم، وأتلفتم كنزاً كبيراً بدراهم معدودة، وبعتم جنة سرمدية عرضها السماوات والأرض، بمتاع لا محالة زائل!*

* * *

(*) ليس الأمر على هذا الحد من «السلبية»، وما يبدو وكأنه إدارة الخد الأيسر لمن صفعك على الأيمن! ... فهناك آلية لردع المبدعة وفضح المتاجرين بالدين والإستغلاليين، ولكنها في نطاق الإرشاد والتبليغ والتوعية. مما لا يصل حد «الولاية» والفرض بالقوة. والحوزة لا تملك أن تهدي من أضله الله، ولا أن تهدي من تحب، بل ليس عليها هداهم، ولا إنقاذ الأمة من شرهم، إذ يبقى الأمر خيار الأمة نفسها، وهي أُمور تدور في دائرة صراع الخير والشر، وصولة هذا وجولة ذاك.

إنما الحوزة حريصة غاية الحرص أن تؤدي رسالتها في التفقه والبلاغ، مبقية على أُسسها القائمة على مشاعة العلم والحرية، والتزام التقوى والعدالة. ولا يمكنها أن تلجأ للقوة والقهر، وتتقمص دور الحكومات وتعمل بوسائل المخابرات والأحزاب السياسية، ولا يصح منها ذلك!

خطر التنظيم !

لا شك أن المذهب يتكبد ثمناً باهضاً لهذا النمط من التنظيم، أو اللاتنظيم! ويدفع غالياً جرّاء ضياع الإمكانيات نتيجة لتوظيفها المحدود، ويعاني الأمرّين من الهدر في الوقت والطاقات. ويبدو الأمر كما لو أن تاجراً يمتلك راس مال يسمح له بتاسيس شبكة عريضة من المحلات والأسواق المركزية الكبيرة، بمساحات شاسعة، تغطي كافة احتياجات المستهلك في طول البلاد وعرضها... وهو يكتفي ببقالة صغيرة لا يزيد حجمها عن العشرين متراً مربعاً، لا تبيع إلا سلعاً محدودة وبكميات صغيرة، فغدت لا تتعاطى إلا مع زبائن معينين لا يتجاوزون سكان الحي.

وللتدليل على هذه الحقيقة، يكفينا أن نعلم أن الفقهاء الحقيقيين في الحوزة اليوم لا يتجاوزون ستين فقيهاً، من مجموع ثلاثين الف طالب علم (وفقاً لبعض التقديرات). أي ما نسبته ٢: ١٠٠٠!

ومع عدم إغفال ضعف الإمكانيات، وعدم الإستهانة بحجم الضغوط التي تتعرض لها الحوزة، مما يمكن إرجاع علل تردي الاداء والإنتاج إليه... فان اسلوب إدارة الحوزة، ونمط التنظيم القائم فيها، يتحمل حجماً معتداً به من مسؤولية هذا «الهدر».

ولا شك ان شيئاً من الإصلاح، وقدراً من التنظيم سيغيّر من الوضع ويحسّن أداء هذا الصرح العلمي العظيم، المثقل بأعباء المسؤولية، وبحجم العلم والطاقات الكامنة فيه بالقوة، وكأنه ينوء من فرط ما يختزن ويكتنز، ثم لا يجد إلى بثه وظهوره سبيلاً... ولا أظن الامر مما يختلف فيه أي مطلع على حقيقة وضع الحوزة، أو متابع قريب لشؤونها، من أنصار الحوزة والمرجعية كان، أو من أعدائها اللادينيين أو الحداثيين دعاة البروتستانتية.

من هنا تحرك بعض الأساتذة والعلماء وأسّسوا مدارس* خاصة يشرفون عليها، وضعوا لها نظماً إدارية عصرية، سواء داخل مدن الحوزات أو خارجها. وسنّوا شروطاً وضوابط، متفاوتة في الشدة والصرامة من مدرسة إلى أُخرى، غطّت الإنتساب والتحصيل والإمتحان والمراحل، وعالجت الكثير من الثغرات الموجودة في الحوزة (الحرة)، دون أن تطال مناهج الدراسة. اللهم إلا في العقود الأخيرة، حيث عمدت بعض المدارس لوضع مناهج وتأليف متون خاصة استعاضت بها عن الكتب الحوزوية المعروفة.

استطاعت هذه المدارس أن تؤمن للطالب المقدمات والسطوح، وبعضها السطوح العالية، ولكنها عجزت عن نقله إلى ميدان «التخصص»، وما يحصل عليه في بحث الخارج... هناك حيث تظهر ملكة الفقاهة، وتنمو وتترعرع في فضائها الطبيعي.

فعجزت عن رفد الأمة بـ «المتخصصين» سواء بالفقه والأُصول، أو بالعلوم العقلية من كلام وحكمة، وهكذا التفسير وعلوم القرآن، والحديث والدراية والرجال، فهذه علوم تفتقر وتحتاج إلى تخصص يعوّل عليه، وتضلع لابد أن يدرك العمق العميق، الذي له أدواته وآليته الخاصة... وهذا ما لم توفره تلك المدارس.

(*) كانت المدارس الموجودة في الحوزات كمدرسة القزويني والبروجردي واليزدي الكبرى في النجف الاشرف، والحجتية والفيضية في قم المقدسة، بمثابة ماوى يقطنه طلبة العلم، تتوفر في بعضها قاعات للدراسة ومكتبات للمطالعة والبحث، ومساجد للصلاة والعبادة. ولم تكن مدارس نظامية بتمام المعنى.

وقد اتضح بعد ما يقرب من نصف قرن على هذه التجربة، وتبين بانها أقل ـ حجماً ـ من أن تستوعب أعداد طلبة العلم، واضعف ـ كيفاً ـ من أن تخلق منافساً، ناهيك أن تشكل بديلاً عن الحوزات العلمية... فقد أخفقت هذه المدارس، كما أسلفت، في معالجة الإشكالية الأهم في مسالة التحصيل العلمي، الذي تبدو آليته وكانها لازم لا ينفك لإدراك جملة من المطالب العميقة التي تبلغ بالطالب درجة الإجتهاد والفقاهة أو التخصّص.

لذا بقيت الأصيلة منها في نطاقها ودورها المحدود، وهو أقرب إلى مدارس ترفد الحوزة عبر تأهيل وإعداد الطلبة. أما التي «تمردت» على المناهج الحوزوية، فقد فقدت قيمتها، وتقوقعت في التيارات السياسية والحزبية، وفي توجهات مناهضة للحوزة والمرجعية، فسقطت عن الإعتبار، وما لبثت أن تحولت إلى معاهد تخرّج «كوادر» مثقفة دينياً (على طريقتها)، لا علماء دين.

* * *

مع كل هذا وذاك، مع التسالم والتوافق على سوء الوضع، والتحسر والالم للخسائر الفادحة التي تترتب عليه، والمعاناة من الهدر الكبير الذي يخلّفه... تجد من الحوزة، بمجموع طلابها واساتذتها ومراجعها، إصراراً عجيباً، وحرصاً وتمسكاً غريباً بنظام «اللانظام» هذا؟!

هل هو العناد والمكابرة؟ أم التخلف الذي لا يدرك أهمية الأمر؟ هل هي نزعة مصاحبة الوضع القائم، والحذر من كل جديد قادم؟ أم هي السلبية وعدم الإحساس بالمسؤولية، والإستهتار والتفريط؟

الحقيقة أن الأمر لا هذا ولا ذاك ولا ذلك...

وقد توصلت لهذه النتيجة من واقع تجربتي الشخصية، من خلال دراسة ميدانية وتحقيق واستقراء. وإن لم ألجأ إلى الإستبيانات المدونة واعمد لتسجيل الأرقام وتوثيقها، إذ كنت في سبيل قناعة خاصة، ولم أكن أفكر أو احتمل أنني ساكتب يوماً في هذا وانشره.

حين كنت في طور ملاحقة هذا الأمر في حوزة قم المقدسة، أجول بين العلماء والأساتذة معترضاً، وأسأل المراجع مستفهماً، وقد أسرتني في حينها أجواء ثورية، تبنت «الإعتراض» وسجلته رقماً جدياً يخدش الحوزة، وماخذاً ينال من المرجعية...

وفي مسيرتي هذه، طالما طرقت مسامعي عبارات صعقتني، ثم ألفتها أذني وما عادت تنفر من «نشازها»، حتى دخلت روعي وصرت أُؤمن بها وأتنباها:

«نظام الحوزة في اللانظام»، «هذا ثمن ندفعه بطيب خاطر»، «خير لنا أن نتحمل هذا، على أن نفقد حريتنا واستقلالنا»، «التنظيم قرين الأسر والجمود ومقبرة الإبداع»، «لن نتدخل في ملكهم ودنياهم، فليتركوا لنا ديننا وآخرتنا».

الحقيقة أن الحوزة بمراجعها وأساتذتها ورجالاتها على علم وإحاطة دقيقة بالمشكلة، ومعايشة لصيقة لها، وسعي جاد وحثيث لمعالجتها أو التقليل من الخسائر الناتجة عنها... ولكنهم ـ في المقابل ـ من الحكمة والفطنة ما لا يستدرجهم لما يهدم حوزتهم ويقضي عليها، بل على المذهب من أساسه.

وبشيء من التأمل وإمعان النظر، يظهر أن هذه «الفوضى» نعمة عظمى ورحمة كبرى! لم يدرك الكثيرون قيمتها إلا حين فقدوها، ولم يكتشفوا قدرها إلا عندما جاءهم «الجديد» المنظّم، فعرفوا أمان ما بأيديهم وروعته من قبح البديل وخطره.

لو خطط دعاة البروتستانتية، الساعين لحذف المذهب وإلغاء هذه المدرسة، والإستعاضة عنها بأُخرى جديدة، على غرار ما جرى للكثلكة والمسيحية... فلن يجدوا طريقاً ومدخلاً أفضل من تنظيم الحوزة وضبط إدارتها، فيكونون قد وضعوا اللبنة الأولى.

ولست أدري، هل ما جرى في الحوزة على يد نظام الجمهورية الإسلامية جزء من خطة مدروسة ومؤامرة كبرى، أم أنه وليد عفوية وغباء وحماقة الذين أقدموا على تلك الإجراءات التنظيمية؟

لا زالت البيّنة باطلة وناقصة ومردودة من دعوى كل معترض على شيء من الفقه أو الفكر الشيعي، وتراه خالي الوفاض بلا بضاعة ولا متاع أمام براز انبرت له الحوزة ودعت أن: هات برهانك إن كنت من الصادقين، هلم لنتحاور ونخضع قولك للأدلة العلمية... ولا زال أمثال هؤلاء في اندحار وتراجع، يهربون من النزال ويلجأون إلى الإعلام، ويفرون من المواجهة والمحاججة العلمية، ويلوذون بالتهويل والتشنيع وإغواء العوام.

لا زالت الحجة قائمة وتامة على كل «إصلاحي» يريد التغيير، بأن مجال العمل والتغيير مفتوح ومبذول لمن شاء، لا قيد ولا حظر على الإنتساب، لا شروط ولا موانع تحول دون أن يلج هذا الميدان زيد وعمرو وبكر لينتقدوا العلوم ويأتوا بالبدائل...

لا زال مدّعى الحوزة والعلماء والمرجعية، بأن رجال الدين الشيعة ليسوا «طبقة»، ولا يخضعون لتنظيم حزبي، وأن الإلتحاق بهذا القطاع مبذول لأي فرد من أفراد الأمة متى شاء، وكذا الخروج منه ميسّر لكل من رغب وأراد.

لا زال هذا المدّعى في غاية القوة والمتانة، لا تهزّه أقوى الحملات الإعلامية ولا تنال منه أعتى الهجمات وأخبث المؤامرات، لأنه ـ ببساطة ـ يمثل الواقع ويصوّر الحقيقة، التي لن تخرقها ولن تسقطها ملايين الأكاذيب.

لا زال الأمر على هذا...

حتى اقتحم السيد القائد الحوزة بخيله ورجله، بأمنه ومخابراته، وأمواله وإمكانياته... يريد أن يحوّلها إلى حزب كبير، ويخضعها لتنظيم محكم وإدارة حازمة، وضبط وربط، جعلتها بوادره، أقرب إلى المعسكرات والثكنات منها إلى المعاهد والجامعات!

(*) لا يخفى أن تعبير «رجال الدين» مسمّى خاطىء، والصحيح هو علماء الدين، فكل مسلم هو رجل دين، وإنما أطلقته هنا، وحيث وجدته في هذا الكتاب، تسامحاً، ومجاراة لمفردات الخطاب «الثقافي» المعاصر.

وكمن يغتصب، ويريد أن يخلع عن ضحيته ثوبها، فإذا فعل البسها ما يريد (ولم لا، وقد أصبحت جاريته وملك يمينه؟!)... هتك السيد القائد على الحوزة خدرها، وأخذ يمزق ثوبها، فلما عجز عن إتمام ما عزم وخارت قواه، ولم يستطع تعرية الحوزة كاملة... ارجأ هذا الشق من مشروعه، وأجّله وأخّره إلى حين، وبادر إلى إلباس ضحيته المغتصبة الثوب الجديد، ثوب التنظيم و«الإدارة العصرية»، وفي الحقيقة: الحزبية.

وهو ثوب خلق بال، لا زال أهله الذين نسجوا قماشه وخاطوه، وأصحابه الذين فصّلوه، يعثرون بأذياله تارة، ويعانون من ضيقه أخرى، حتى تراهم يفصلون المبدعين ويفردونهم في أجواء بعيدة عن بيروقراطية منظومة التعليم القائمة، ويتركونهم ويخلونهم في حرية أشبه بـ «تسيّب» الحوزة و«فوضاها»! عسى أن يصلوا بهم إلى مكان، ويدركوا نتيجة ويجنوا ثمرة ما.

ومع هذا الغزو الذي لم تواجه الحوزة حرباً مثله في تاريخها، فقد سبق لها أن قاومت ظلم الحكومات المخالفة الجائرة أو الأجنبية المستعمرة، وقدمت في هذا الطريق قوافل من «شهداء الفضيلة»، وقاست الفقر والجوع وشحة الإمكانيات، وجميع ألوان الظلم والقهر... إلا أن ما يفعله نظام الجمهورية الإسلامية شيىء آخر، لعله أشبه بـ «حصان طروادة»، فالضربة جاءت من داخل البيت، والإقتحام كان تسللاً وطعنة غادرة في الظهر.

إذ جاء هؤلاء باسم الإسلام والتشيّع، وحكموا باسم الحوزة والفقاهة، وتسلطوا على رقاب الناس بدعوى المرجعية وولاية الأمر ونيابة إمام الزمان عجل الله فرجه؟!

احتارت الحوزة فيما عساها أن تفعل؟ وكيف لها أن تقاوم؟

من هنا تقهقرت وتراجعت وفرّت، وآثرت أن تنحني لهذه العاصفة الهوجاء ولا تتصدى لها، ولا تكرّ إلا بعد حين... فظهر أن الخامنئية انتصرت وحققت أهدافها.

ولم يكن الأمر ظاهراً فحسب، فما «ظهر» كان انعاكساً لواقع مرير، فقد بسطت الخامنئية يدها واحكمت سيطرتها، واخذت معالم الحوزة والمرجعية الشيعية تتغير شيئاً فشيئاً...

فقد استطاعت الدولة أن «تنظم» أقساماً عدّة من الحوزة، وتخضع قطاعاً كبيراً لسيطرتها، وبالتالي نفوذها وسياستها، وتقضي ـ ما أمكنها ـ على الحرية فيها.

* * *

يختلف المراقبون في تاريخ دخول الدولة إلى الحوزة... فيراه البعض تزامن مع انتصار الثورة الإسلامية وقيام النظام مباشرة، ولكن الحرب أخرت التنفيذ وجعلت الخطة تتلكا، فتأجل العمل بها وأرجىء، حتى توفي الإمام الخميني وتولى الخامنئي مقاليد الحكم، وبادر ـ قبل كل شيء ـ وباشر تنفيذ تلك الخطة الأولى.

ولكني أخطّأ هذا الرأي، ولي جملة من الأدلة والشواهد التي تدعم ما أذهب إليه من أن بداية «الغزو» الحكومي للحوزة، كانت بعد وفاة الإمام الخميني، ورحيل جيل كبار الفقهاء، كآيات الله العظام السيد الخوئي والخونساري والمرعشي والكلبيكاني، وأخيراً، وعلى وجه التحديد وفاة الشيخ الأراكي... وخلو الساحة وفراغها من «شيبات» ترسخت قداستها في الأمة، وحظيت بموقعها من الإحترام ومكانتها من التقدير في الحوزة.

ولا أنفي أن رجالات الدولة (وأغلبهم من أتباع الدكتور علي شريعتي) كانوا يبيّتون النية منذ اليوم الأول، ويتربّصون بالحوزة ويتحينون الفرص للنيل منها، لعقد و«أحقاد بدرية وحنينية»، وأسباب تناولناها في محلها... لكن الإمام الخميني بالخصوص، كان ضد هذا التوجه.

فقد كان قدس سره في غاية الحرص على فصل الدولة عن الحوزة، وقد رتب سياسته وإدارته على هذا الأساس، بل كانت تظهر منه حساسية، لعلها مفرطة، تجاه الأمر...

فلم يكن يسمح للنظام أن يتدخل حتى في تعين أوائل الشهور الهجرية، بل ما كان يتدخل هو (بمرجعته) في الأمر، من باب أن الحكم بثبوت الهلال وما إلى ذلك مما هو للمجتهدين، يفتقر إلى شهادات العدول المتواجدين في الحوزة.

وإن كنت أرى في خطوته هذه، عملاً رمزياً، وإشارة مقصودة، للإبقاء على «شيء» من شؤون الولاية وحاكم الشرع لفقهاء الحوزة ومراجعها العظام، وإلا فما كانت تعوزه الشهادات والعدول!

وقد استجزته رحمه الله مرة ـ شفاهة ـ في صرف مقدار من سهم الإمام في مشروع شق طريق لإحدى القرى النائية في إيران، فامتنع، وعلل ذلك بأن هذا من وظيفة الدولة، وهذه الأموال تتعلق بالحوزة وطلاب العلم فيها، وبترويج المذهب... وقد فوجئت بأنه يفصل بين الكيانين إلى هذا الحد، بل يحصر ترويج المذهب بالنشاط الحوزوي العلمي، دون الخدماتي والإجتماعي حتى لو كان يجري باسم «دولة الإسلام»!

ومما يمكن تسجيله كرقم حاسم في هذا المقام، ما نقله لي آية الله العظمى الشيخ اللنكراني، بخصوص قضيتين منفصلتين: الأولى عن فكرة تخصيص ريع إحدى المصانع المصادرة من بطانة الشاه أو أعوانه من العهد البائد، لتأمين رواتب طلبة العلم، ذلك لشح الموارد التي كانت تصل الحوزة من الوجوه الشرعية والأخماس.

فرفض الإمام الخميني الفكرة رفضاً باتاً، وقال بأن على الطلبة أن يوطّنوا أنفسهم على الكفاف، وينظّموا حياتهم على الصرف بمقدار ما يدفعه الناس من الخمس، فلا يكن لأحد يداً عليهم ولا منة، فيأمنوا تدخل دولة «تصرف» عليهم من مواردها!

أما القضية الثانية، فكانت اقتراحاً تقدمت به «جماعة مدرسي الحوزة» يقضي بإنشاء شبكة تربط حوزات إصفهان وطهران ومشهد، وباقي مدن إيران بحوزة قم، التي سيكون لها مركزية التوجيه والإدارة.

فرفض (قدس سره) الامر ايضاً، من منطلق أن بقاء الحوزات مستقلة ومنفصلة إدارياً وقيادياً، يؤمنها من خطر جسيم يتوجه إليها إن ضربت إحداها. فإن كانت مرتبطة بشبكة تنظيمية واحدة، سقطت جميع الحوزات، وحلت بالدين ثلمة عظيمة. اما إن كانت منفصلة وغير مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، نالت الضربة مَن وُجّهت إليها، ونهضت بقية الحوزات بالدور الديني والمسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقها. وفيما جرى على حوزة النجف الأشرف في ظل الحكم البعثي، خصوصاً في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ونهوض حوزة قم المقدسة بالدور والمسؤولية، خير برهان على هذه الحقيقة.*

إن هذه الحساسية المفرطة، والدقة المتناهية في دراسة القضية ومحاسبتها، وهذا السلوك والموقف المتشدد... يكشف عن عقلية وفكر لا يجتمع حتى بهامش ضئيل مع ما يجري اليوم، من خوض السيد القائد في الحوزات العلمية وصولاته وجولاته فيها.

* * *

(*) ورغم حرص الإمام الخميني الشديد على استقلالية الحوزة، وعدم ربطها باي نحو بالدولة، والعمل على أن تتولى إدارة شؤونها بنفسها وبالطريقة التي تريد... لكني مع هذا كله، أُسجل زلة وعثرة صدرت منه اضرت باستقلالية الحوزة وحريتها، وهي موافقته رجال الدولة على تشكيل محكمة خاصة بعلماء الدين (دادكاه ويژه روحانيت). وإن قصد رحمه الله الخير، وانطلق من نية صادقة تريد تنزيه الدين ومنع تشويهه، حين يرى الناس «معممين» متهمين بجرائم مختلفة او متخاصمين، يجوبون أروقة مباني النيابة العامة وقاعات المحاكم، فراى ان يعزلهم في محكمة خاصة.

ولكن هذا لا يغيّر من حقيقة ذلك الخطأ... وناهيك بما نشهده اليوم من استغلال سياسي فظيع وتوظيف شنيع، واداء إرهابي خطير لذلك المشروع، فإن وجه الخطأ لا ينحصر في هذا، بل يطال أصل المبنى الفكري، كون مثل هذه المحكمة تشكل فرزاً طبقياً ما كان ينبغي، وخطوة في سياق «الطبقية»، وتمييز رجال الدين ـ بنحو ـ عن غيرهم من شرائح المجتمع. كما هو حال العسكريين مثلاً... ولكل جواد كبوة.

بدأ «الغزو» بتوظيف ما يقارب أربعة آلاف عنصر مخابرات (إطلاعات) وتجنيدهم في الحوزة. فاعتمروا العمائم وتزيّوا بلباس أهل العلم واندسوا بين الطلبة!

وقد اقترن ذلك بعمل مؤسساتي غاية في الإحكام والتنظيم. والمؤلم أن هذه المؤسسات، رغم وضعها الحزبي و«عمالة» العاملين فيها للنظام، إلا أن دخولهم في «سلك» رجال الدين، والتزام بعضهم بدروس الحوزة، ووفائه للزي الذي تلبّس به... جعلهم مجرد واجهات شكلية، تباشر المهام الروتينية والإدارية البحتة. وبقي القرار والإدارة الحقيقية لفرع المخابرات وعناصره المشرفة على كل قسم في كل مؤسسة.

وعلى رأس هذه المؤسسات مديرية الحوزة (تقلّدها رضا أُستادي ثم خلفه السيد حسيني)، وأُوكل إليها تنظيم المناهج والدروس والإمتحانات بالإضافة إلى القبول والإنتساب «الرسمي» للحوزة. فقد بنوا ـ كخطوة مرحلية ـ مشروعهم على فرضية وجود طلاب رسميين معترف بهم، وآخرين لا علاقة للمديرية بهم، يدرسون في الحوزة «الحرة». ريثما يستتب الأمر ويستحكم، فيطرد ـ عندها ـ كل من لا ينضوي تحت التنظيم الرسمي لهذه «الجامعة».

هكذا ضربت الحكومة الإسلامية ودولة ولاية الفقيه، الحوزة العلمية الشيعية، ضربة عجز عن توجيها ولم يتمكن من مثلها، أعدى أعداء التشيع!

ولك أن تستعرض خطوات «التنظيم» ومواقعه، لتقف على ماساة في كل خطوة، وفاجعة عند كل موقع:

فعندما يشترط في انتساب الطالب للحوزة أن يدخل امتحان قبول، يتضمّن مقابلة شخصية، لا تبقى له فيها حرمة ولا خصوصية، فيسال فيها عن أخص خصوصياته، ويفتش عن عقائده وأفكاره، وحتى قناعاته وميوله السياسية. فتضطره للجوء إلى التحايل والكذب، ليتخلّص من الموانع والعثرات التي نصبوها في طريقه، لتقصيه وتحرمه...

هذا لمن وجد حيلة فاحتال... أما من غلبه نقاؤه وانتصرت طهارته، فعليه أن يجمع ثيابه ويرحل.*

(*) أعرف شاباً من أهالي يزد، (يتكفّل أحد المؤمنين الكويتيين أبناء أخيه الأيتام)، وهو في غاية التدين والإلتزام، ويكاد لا يترك نافلة الليل. ومع أنه ليس من السادة، إلا أن أهالي قريته يتبركون به، ويأتونه بأطفالهم المرضى يتلو عليهم آيات وادعية الإستشفاء، لفرط تدينه وتقدسه. ومما اشتهر عنه أنه لم ينظر في عمره إلى امرأة أجنبية، ولم تلتق عينه بعين واحدة من فتيات القرية، ولا زال حديث الساعة بينهن، وكل تشهد بطهارته وعفته... فخائنة الأعين تكشف ما تخفي الصدور.

ولكنه «تقليدي»، وبصريح العبارة: غير ثوري. ومع ذلك لا يعارض النظام ولا يتدخل في السياسة أصلاً. يقرأ أدعية الصلوات والتعقيبات في مسجد القرية، وينشد الاشعار والمراثي في عاشوراء وهو يمثل دور مسلم بن عقيل ﷺ في «التشبيه» (مسرح مفتوح يحكي واقعة كربلاء)، ويعين إمام الجماعة في بعض شؤونه... فاخذه شغف العلم، وعزم على طلبه في قم.

عندما وصل هذا الشاب إلى قم، ودخل في المقابلة الشخصية، تلقاه أحد مشايخ الإطلاعات، أجاركم الله وأعاذكم، من الجيل الجديد الذي ما شارك في الثورة ولا رأى الحرب، تتدلّى غرته من تحت عمامته، وتلف معصمه ساعة مذهبة تخالها سواراً... وراح يسأله وهو يقضم قطعة من «الساهون»، ثم يكابد في إخراج بقاياها وفتاتها من بين أسنانه!

حتى وصل «الإستجواب» إلى سؤال الشاب عن أي الصحف اليومية يقرأ؟ أجابه بأنه لا يقرأ الصحف أصلاً. فسأله أيها يعرف، أو عن أيها سمع؟ فقال أنه لم يسمع عن أية صحيفة؟ فأنكر عليه الشيخ ذلك، وأمره أن يذكر أي اسم. فأقسم الشاب أنه لا يرى الصحف إلا في أكشاك البيع، حين يسافر إلى المدينة، وأنه لم يجهد نفسه يوماً حتى بقراءة عناوينها الكبيرة! وهنا أخرج له الشيخ صحيفة من تحت الملفات الموجودة على مكتبه، وألقاها أمامه، فقرأ الشاب اسمها وقال: خرداد. (وهي صحيفة معارضة يصدرها الإصلاحيون).

لم يُقبل الشاب في الحوزة وعاد أدراجه. وبعد مدة، كانت لإمام جماعة القرية زيارة إلى قم، فعرج على صديق له في مديرية الحوزة وسأله عن سر عدم قبول الشاب؟ فأمر بملفه، وإذا به يجد التوصية تعزو الأمر إلى أنه: «إصلاحي، ضد ولي الفقيه»!؟ والدليل: أنه من قرّاء صحيفة خرداد! ←

هكذا قادوا طالب العلم وساقوه ليضع اللبنة الأولى في حياته الروحية معوجّة، ودفعوه دفعاً ليبني حياته العلمية على أساس خاطىء، فيقوم البنيان وينهض ـ إن نهض ـ خاوياً مشوهاً، كمن بنى على شفا جرف هار... لا يلبث أن ينهار به في نار المجاملة والنفاق والمصلحية والوصولية.

وهكذا حال الخطر الذي يتهدد المذهب من تغيير المناهج وتنظيم الدراسة. إذ لا يتوقف الأمر عند ما أشرنا إليه من خطر الهيمنة الحزبية، والخضوع للدولة، والإنقياد لسياساتها...

بل يسري للميدان العلمي نفسه، ويتعدّاه ليبلغ ما يبلي الأمة بأسرها، ويجعل المؤمنين جميعاً مكلفين بالدراسة والتحصيل، حين لا يعود ثمة فقيه حقيقي يسقط الواجب الكفائي!

ولربما لا يستوعب البعض هذه الحقيقة، ويرى في إطلاق هذه الاحكام تهويلاً وإغراقاً. فللوهلة الأولى قد يتساءل المرء ويستنكر: وما الضير في التنظيم، وأين الخطر الكامن فيه؟ وكيف سيؤول إلى ما تدّعون من الحزبية. ثم كيف سينال تغيير المناهج الدراسية، وإدخال بعض العلوم وتغيير بعض الكتب... كيف سينال من الدين ويزري بالمذهب؟

دعونا أولاً ننظر فيما فعلوا، ثم نحكم في المعطيات والنتائج. وهذا جدول بالكتب التي تدّرس اليوم في الحوزة، وفقاً للمرحلة والوقت الذي يستغرقه الكتاب... :

← هذه قصة حقيقية، لم أُغير فيها إلا ما اقتضه ضرورة امن الشاب المذكور وسلامته، وبناء على طلبه الشخصي وما اشترطه حين اقترح عليه نشرها، دون أن ينال ذلك من مدلولها وما أنا بصدده هنا، من حقيقة رفض طلبه لتلك العلّة، لا غير.

واللطيف أن إمام الجماعة علّق على الواقعة قائلاً: المفاجاة لي، كانت في تدوين سبب الرفض وعلّته في الملف... ففيما سبق لم يكونوا يسجلون مثل هذه الأمور ويدونونها، حذراً من محاسبة ما إن وقع الملف في يد «غير حزبية»، أما الآن فيبدو انهم لم يعودوا يخشون شيئاً. ■

الدرس	الساعات	ملاحظات
تلاوة وتجويد (قرآن كريم)	٤٠	المرحلة الأولى
أخلاق (عام)	٣٠	جلسة اسبوعية (نفس المرحلة)
تاريخ: مقاطع من حياة نبي الإسلام ـ الشيخ السبحاني	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
عقائد: الشيعة في الإسلام ـ العلامة الطباطبائي	٦٠	المرحلة الثانية
أخلاق (عام)	٣٠	المرحلة الثانية
حفظ وترجمة القرآن	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
تعليم العقائد ـ مصباح يزدي	١٠٠	المرحلة الثالثة
أخلاق (عام)	٣٠	المرحلة الثالثة
قرآن: التجزئة والتركيب	٤٠	المرحلة الثالثة
تاريخ الائمة ـ أحمد بيشوائي، من بداية الكتاب حتى ص ٣٠٢	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
قرآن: تفسير نمونة ـ ناصر مكارم (جزء ٣٠)	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
عقائد: بداية المعارف ـ للسيد الخرازي	١٢٠	المرحلة الرابعة
أخلاق: نهج البلاغة، الوصية ٣١	٣٠	المرحلة الرابعة
تاريخ الائمة ـ أحمد بيشوائي من ٣٠٣ إلى ٥٦٤	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
قرآن: تفسير نمونة (جزء ٢٩)	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
عقائد: بداية المعارف ـ للسيد الخرازي	٦٠	المرحلة الخامسة

أخلاق: نهج البلاغة: خطبة همّام.	٣٠	المرحلة الخامسة
تاريخ الائمة عليهم السلام ـ أحمد بيشوائي من ٥٦٤ إلى آخر الكتاب	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
الحكومة الإسلامية في رؤية الإمام الخميني	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
علوم القرآن: هادي معرفت نخبة التفاسير ـ من إعداد مركز المديرية.	٧٠	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية المرحلة السادسة
أخلاق: نهج البلاغة: عهد مالك الاشتر.	٣٠	المرحلة السادسة
تاريخ: مقيم العدالة في العالم ـ إبراهيم الاميني	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية
علوم الحديث: من إصدارات المركز العالمي للدراسات الإسلامية	ـ	للمطالعة أثناء العطلة الصيفية

لم أُدرج في هذا الجدول إلا نماذج من الكتب والعلوم المستجدة (محل الخلاف)، وهناك غيرها، كما إن منهج «المديرية» أعمّ من هذا بطبيعة الحال، ويشمل الفقه والأصول.

ومما ينبغي ذكره أن المطالعات الصيفية المذكورة هنا، هي مقررات ملزمة، تقدم امتحاناتها في أول العام الدراسي، ويرسب من لا يجتازها ويعيد المرحلة، شأنها شأن الدروس.

وهناك ملاحظات على جدول المنهج الدراسي، عمّمتها «المديرية» كنقاط أو مواد ملحقة، تكشف مدى التحكم والضبط والربط، إذ تقول إحداها:

{لمدراء المدارس أن يدرّسوا طلبتهم كتاب «مختصر المعاني» بدل «جواهر البلاغة» (المقرر من المديرية)، وسيعادل هذا ويحسب حتى باب «الفصل والوصل» من الجزء الأول من كتاب البلاغة، ومن «الفصل والوصل» حتى «البديع» من الجزء الثاني}.

ولهذا البيان مفهومه، فذكر مورد الإستثناء وتحديده، يقتضي الحصر والتعيين. وهذا ما أرادوه. فلا ينفرد مدير مدرسة بمنهج، ولا يستقل أُستاذ بكتاب، ولا يتحرر طالب بمتن دراسي.

وحتى لا ينجر البحث إلى خارج حدوده، وينساق ليحمل ما لا يريد... أُؤكد أن الحوزة العلمية لا تتعصب لمؤلف ولا تقدس كتباً، فتقيم الدنيا لحذفه من المنهج والإستعاضة عنه بآخر.

إن هذا الأمر لا يشكل ـ في نفسه ـ أية قضية.

ولكن المشكلة في الخلط والتداخل، بل في التحايل والتدليس. من خلال إسقاط دور وإلغاء مهمة، وعملية انقلاب وتحوّل تشكل تغييراً جذرياً. كل ذلك، دون إعلان وتصريح، وبشكل مضمر، تنطلي معالمه على العامة، فلا يكشفه إلا الحاذق...

فإن وضع احدٌ يده على الجرح، وأراد إشهار الجريمة ـ الإنقلاب وفضح المجرم المتآمر، وقع ما نحن فيه من الإستغراب!

ترى، لماذا كانت الحوزة؟ ما هو هدفها الاصلي؟

الجواب البسيط والمتبادر والمعروف: لتحصيل العلم.

ثم يبرز السؤال التالي ويطرح نفسه: أي مستوى من العلم؟

فيأتي الجواب: الفقاهة والإجتهاد.

وعندها ينطق لسان الحال: ماذا عن الخطابة والوعظ والإرشاد وإمامة الجماعة والكتابة والتاليف والتحقيق، وعشرات المهام والوظائف الدينية التي يحتاجها المجتمع ويفرضها الدين، ولا تلزم لها الفقاهة والإجتهاد؟

فإذا كانت مهمة الحوزة هي تربية وإعداد وتخريج الفقهاء، لتكون قد امّنت مسالة المرجعية... فماذا عن باقي المهام والأدوار الدينية، كيف ومن الذي سيقوم بتامينها؟

إن البناء العفوي الذي قامت عليه الحوزة الشيعية، وارتكز على الهدف الأصلي، وهو بلوغ الطالب الفقاهة والإجتهاد، وحصوله على ملكة استنباط الحكم الشرعي من أدلته... يفرز بشكل تلقائي غير مقصود، ويؤمّن المتطلبات الأخرى للأنشطة والفعاليات الدينية التي تحتاجها الأمة.

فليس جميع طلبة العلم من الذكاء ليستوعبوا ويهضموا المسائل العميقة التي تتطلبها الفقاهة، ولا كلهم من الهمة والعزم والمثابرة فينقطعوا لهذا المهم ويبذلوا في سبيله ما يحتاجه من وقت وجهد.

إن المسيرة تمضي نحو هدفها... والمتسلّقون ينسحب الواحد تلو الآخر، ولا يبلغ القمة إلا ثلة معدودة. فلا يحظى بالفقاهة ولا تنبعث ملكة الإجتهاد إلا في النزر اليسير من طلبة العلم.

ولكنهم جميعاً في طريق واحد. كلهم متسلقون، يقهرون أو يريدون قهر الجبال وقممها، حتى هذا الذي لم يبلغ السفح، ولا زال في الوادي السحيق، فهو على الطريق... عسى أن يكون «متعلماً على سبيل نجاة»، ويخرج من «الهمج الرعاع».

فإذا كان خريجو الحقوق ـ على سبيل المثال ـ هم الذين يرفدون القضاء ويشكلون قضاة المستقبل... فلا يعني هذا أن كل دارس في كلية الحقوق سيكون قاضياً، بل هناك نخبة متفوقة ومتميزة، كفاءة وعلماً (أو محسوبية ومحاباة!)، هي التي ستنتخب لسلك النيابة العامة والقضاء، وبقية الخريجين سيكونون محامين، أو موظفين في دوائر قانونية في الدولة أو القطاع الخاص.

ولم يدفع هذا الواقع الجامعات أن تفرد مناهج خاصة لمن لا يريد أو لا يُرجى منه أن يكون قاضياً، فما دام التحق بهذه الكلية، فهو في هذا الطريق.

وهكذا الحال في جميع الكليات بالنسبة لمن سيكون معيداً أو مرشحاً للدراسات العليا ولربما كان أُستاذاً في نفس الجامعة... فهم يدرسون نفس المنهج الذي يدرسه أي طالب آخر، ثم ينفرد المتميز عن أقرانه ويتألق بذكائه وكفاءته ومثابرته.

إن المنهج الجديد والتنظيم المبتدع الذي عمدت إليه الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية، يتجاهل هذا الهدف الخطير، ويهمل الدور والمهمة الأصلية التي نشأت في سبيلها الحوزات وتاسست وكانت... أي الفقاهة والإجتهاد. كما يتجاهل تلك الآلية الطبيعية، ويعمد إلى نظام جديد، يحدد ـ مسبقاً ـ السطح الذي يجب أن يبلغه الطالب، والسقف الذي لن يتجاوزه.

من هنا تراها أخذت تشترط لمن تريد الحكومة توظيفه في إداراتها من خريجي الحوزة العلمية أن لا تتجاوز فترة دراسته أربع سنوات فقط. وفي ظل صعوبة الإنتساب للجامعات في إيران، التي لا تستوعب إلا ٥٪ من حاملي الثانوية العامة، فلا يقبل إلا من يبلغ معدله ٩٥٪. وفي المقابل عدم اشتراط أي معدل لقبول الطالب في الحوزة العلمية، وحصر الشروط في الولاء السياسي للنظام...

انحدر الشباب (حتى غير المتدين) على الحوزة وتدفقوا، تحدوهم «الوظيفة» الحكومية، والمستقبل السياسي الذي ينتظر من يجيد التملق والرياء، ويتقن التسلّق والوصول!

وفي المجموع... يمكننا أن نجاري القوم ونوافقهم، فلا نرى ضيراً في نهج يخرج كوادر مثقفة دينياً، يمكن أن ينهضوا بدور ما في المسيرة الدينية للأمة*. ولكن تحفظنا هو أن يكون ذلك على حساب الحوزة، ويحسب عليها، ويصنف خريجو ذاك النهج على علماء الدين الشيعة. فهذا تشويه وتحريف وخيانة للأمانة.

(*) تحضرني هنا لطيفة... وهي أن خطيباً لم يكن قد حضّر لمنبره ولا أعد له. فبدأ بتلاوة دعاء مأثور، وأخذ يكرره. فلما انقضى نصف الوقت حضرته رواية فقراها، ثم أخذ يكررها بالحان وأطوار مختلفة، حتى قرب المجلس من نهايته، فاستدرك مبرراً ما فعل بانه من باب التماس البركة، وأملاً في أن يحفظ الحضور هذا الحديث وذاك الدعاء، وراح يتحدث عن ثواب الحفظ! ومع اتفاقنا معه على الأمر، وعلى عظيم الأجر في حفظ الأدعية والأحاديث... ولكن هل المنبر هو محل ذلك، وهل هذا من دوره ومن وظائف الخطيب؟ وفيما نحن فيه: التجويد والتاريخ والتفسير علوم جيدة، ولكن هل هي من مهام الحوزة، حتى تخصص لها وقتاً وتفرد منهجاً؟

إن هذا المنهج ـ بلا أدنى شك ـ عقيم وأبتر عن تخريج العلماء المتخصصين، سواء فقهاء كانوا أو مفسرين أو فلاسفة أو غيرهم.

والأهم أن الدوافع الإيمانية، من إخلاص وحب واستشعار المسؤولية، ورغبة في خدمة دين الله وخلقه... أصبحت كلها معدومة، وقد استبدلت بأُخرى دنيوية رخيصة تقتل الفضيلة والحالة الروحانية والأخلاقية لطلاب العلم، وتشوّه الفضاء المعنوي العطر الذي كان سائداً في الحوزات.

إن دور الحوزة العلمية واضح، ومناهجها الأصيلة ترفد وتغذي مهمة محددة، هي تمكين الطالب من أدوات فهم الدليل الشرعي، وما يزرع فيه ملكة الإستنباط. فيجول في القرآن الكريم ويتدبر آياته حتى ينتزع الأحكام والأفكار والمفاهيم، و«يفسر» الآيات. ويلاحق النصوص الشرعية والأخبار ليعالجها ويستظهر منها الفكر الديني. ويقرأ التاريخ ليحلل ويقارن ويربط أحداثه، فيخرج برؤية... موظفاً في كل ذلك ومستخدماً ما درسه وحمله وتلقاه من لغة ومنطق وأصول وقواعد وحكمة وكلام.

وتحذر مناهج الحوزة أن تلقم الطالب وتغذيه مادة فرعية، ونتاجاً يمثل اجتهاداً ما وقراءة استقاها صاحبها وانتزعها من الأُصول، وجاء بها من «أُمهات الكتب» و«المصادر»... حتى لا ترسّخ في الطالب التلقين، وتزرع التقليد، وتنمي الإنقياد، وتخمد فيه الإبداع والتنظير والإستنباط.

إن المنهج الجديد انتقل بالتعليم الحوزوي من خلق آلية الإستنباط وتوفير أدواته، وتدريس الطالب وتعليمه كيف يبتكر ويبدع ويجتهد وينتزع، إلى التلقين والتقليد والتبعية... وهو شان العوام، وفي أحسن الحالات يمكننا أن نقول إنه شان المثقفين (الدينيين).

لم يكن أساطين العلم وفحول الطائفة من مراجعنا وعلمائنا المتقدمين والمتأخرين في غفلة عن أهمية التفسير أو التاريخ، حتى يهملوا تدريسه في حوزاتهم، ولا أنهم كانوا متخلفين عن الحاجات التي تفرضها عملية الإرشاد والدعوة والتبليغ...

ولكنهم كانوا بصدد تمكين الطالب من أدوات وآلات، وتسليحه بما يجعله يخوض في أي ميدان، ويجاهد في أي فرع اقتضته الضرورة، وفرضه الواقع الإجتماعي.

كانوا في غاية الحرص أن يتركوا له حريته واستقلاله. ويحافظوا على قيمة عظمى بمثابة كنز، هي الإنطلاق من نية القربى واستشعار المسؤولية الشرعية. فدون هذه القيمة، لا قيمة لأي إنتاج مهما عظم. وستجد، بعد حين، كم اشترك إبليس في أساسه وساهم في نمائه وعمل على إخراجه وعرضه والتباهي به.

الحوزة تعلّم الطالب التحقيق والبحث، وتحثه على التعامل مع المراجع والمصادر، وتوظيف الأُصول والقواعد العلمية، ليستقل في تكوين آرائه ويبدع ويضيف وينمي المسيرة ويرقى بها...

والقوم يدرسونه كتاب أحمد بيشوائي حول تاريخ الائمة!

بالله ما هو شان طالب الحوزة بتاريخ أحمد بيشوائي أو الشيخ جعفر السبحاني؟ أو بما توصل إليه الشيخ ناصر مكارم الشيرازي واللجنة التي وظفها في تفسير «نمونة»؟

من هو الشيخ هادي معرفت ومن أين جاء بـ «علوم القرآن» حتى ألف كتابه؟ ولماذا لا يوجه الطالب إلى تلك المصادر مباشرة، ليتخرّج لنا مثل الشيخ هادي وأفضل منه فينتج لنا ويكتب ما هو أفضل من كتابه؟ من هو إبراهيم الاميني حتى يلتزم الطلاب قراءة مؤلفه المتواضع؟! لماذا تلغى اللمعة والكفاية ويستعاض عنها بكتب سطحية من تأليف الجناتي؟!

إنها لطامة كبرى ورزية عظمى أن تريد ثورة تعظيم رموزها وتمجيدهم، أو يرغب نظام سياسي في مكافئة شخصيات آزرته أو خضعت له... فتدس أسماءهم وتقحم كتبهم في مناهج الحوزة!

وبعد، فإن هذا المنهج المبتدع قد يرفع نسبة حفاظ القرآن، والخطباء الفصحاء، ويزيد حظ «رجال الدين» من الثقافة العصرية... ولكن نسبة العلماء، والمجتهدين والمبدعين ستنخفض، ولن تلبث أن تنعدم! فيتوجه واجب طلب العلم للأمة بأسرها.

فمدرسة لا تغوص في العمق، لن تسبر غوراً ولن تجني درراً، مهما سبح روادها على السطح واسترخوا على الشاطىء. وقد يصح هنا التمثيل بما قاله أحد العلماء عندما سئل عن علَم يشار إليه بأنه: «بحر عريض... ولكن عمقه شبر»!

* * *

ولا يقف «التنظيم» هنا، ولا تتانى مسيرته وتتريث، لتنظر ماذا صنعت حتى الآن، وتقيّم أداءها المدمر... عسى أن ترعوي، حين تدركها بقية من حياء لم تأت عليها السياسة ولوثها، أو تعاود الحركة في وجدانها جذور خوف من الله، لم تستأصلها دعوات ضحايا ممارسات الظلم والقمع والإرهاب.

لم يقف التنظيم، بل استمر بإصرار ورعونة، وتقدّم ممعناً في الطيش والتهور... وهو يتخطى في كل يوم عقبة ويهتك في كل ميدان ستراً وحجاباً، باتجاه ما يجعل المرجعية «مؤسسة» وعلماء الدين «طبقة».

وبعد المناهج التعليمية ونظم الإدارة في الحوزة، عمدوا إلى ربط جميع الحوزات الموجودة في المدن الإيرانية، وبعض المدن العربية (كدمشق وبيروت) بقم ومديرية حوزتها.

كما عمدوا لتنظيم «جبي» الحقوق الشرعية وتوزيع الرواتب...

واصبح لزاماً على مدير مدرسة دينية في شيراز ـ مثلاً ـ أن يرسل ما يأتيه من حقوق شرعية وما يصله من أموال الخمس من المؤمنين، إلى مديرية الحوزة أو مكتب القائد في قم، دون أن يتصرف بريال، سواء لتأمين مصاريفه الشخصية أو مصاريف طلابه ومدرسته. فالمديرية خصصت له راتباً شهرياً منتظماً، وميزانية سنوية ثابتة، لا زالت ترده في موعدها دون تأخير ولا نقصان، سواء «خمّس» أحدٌ عنده أمواله أم لم يفعل.

فلزم إن «يصدّر» ما يأتيه من المؤمنين... إلى المركز. ثم تعيد المديرية عليه المبلغ ليصرف على عياله ويدفع رواتب طلبته، ضمن مخصصاته وميزانية مدرسته.

ولا يختص هذا بالحقوق والأخماس التي ترد من مقلدي المرشد الروحي، بل عليهم أن يبعثوا بحقوق مقلدي جميع المراجع... لان «الولاية» حاكمة، وهذه الحقوق جزء من بيت المال!

وكم تبجّحوا بمسوغات إجرائهم هذا، ورموا المراجع بالفوضى والتلاعب! وزعموا أن في إدارة صاحبهم العصرية والمتقنة، صيانة لحقوق صاحب الزمان ﷺ، وحفظاً لبيت مال المسلمين.*

(*) ولي في المقام تجربة شخصية لطيفة، ذكرتها في بعض مقالاتي الصحفية، ولا بأس بتكرارها هنا وقد جاءت مناسبتها، لتعم الفائدة...

في أواخر أيامي في قم المقدسة، أرسل أحد أقربائي المغلوبين على أمرهم، مقداراً من المال كحقوق شرعية (خمس بسهميه) لأوصله لمرجعه، وقد كان يقلد «السيد القائد» (وهذا وجه مسكنته عندي). ولما كنت ممن منّ الله عليه فما وطئت قدمي ذاك المكتب ولا ساهمت في هذه المرجعية، بل نهضت وواجهتها منذ بدايتها. لهذا، وللفرار من مشكل شرعي... كلفت أحد الإخوة الطلبة بالمهمة وأنقدته المبلغ، وكان مائة ألف تومان. فذهب بالمبلغ إليهم ثم رجع قائلاً بأنهم أمروه أن يراجعهم بعد اسبوع حيث يأتي إيصال الإستلام من طهران، فالاموال تحت إشراف السيد مباشرة والإيصالات تمهر بختمه (لا ختم مكتبه).

وبعد اسبوع راجعهم صاحبنا، واستلم الإيصال، وإذا به كتب لمبلغ مليون تومان وليس مائة الف، (الخطأ في صفر واحد فقط!) فنبههم صاحبنا للأمر، فطلبوا منه مراجعتهم بعد اسبوع ثان لاستلام الإيصال المصحح.

وفي الاسبوع الثاني، كان الإيصال قد وصل، ولكنه كان بمبلغ عشرة ملايين تومان! فاضيف صفر جديد بدل حذف الاول... وعندما نبههم للخطأ الجديد، قال له الموظف ـ الشيخ: خلصنا يا أخي واذهب لحال سبيلك، هذا الوصل أكبر مما دفعت، أي أن أموالك لم تسرق، فلماذا تعترض؟ وقد ذهبت محاولاته لشرح الموضوع هباء، فقد اعرض عنه الموظف وانشغل بأمر آخر.

وبالمناسبة، فهذا خطأ قد يصدر من مكتب أي مرجع حقيقي عظيم الشأن، ولكننا نسجله على هذه «المرجعية» لانها بنيت على حالة «البديل المنظّم»، وقامت على الخيار الذي سيعالج الثغرات التنظيمية في المرجعية «التقليدية».

أما قريبي ذاك، فقد راجع المكتب بنفسه وتابع الأمر (بعد عام واحد فقط) ومعه الإيصال، فأخبروه أن السجلات مفقودة. مع إنها حسابات كمبيوترية وبنكية، ويفترض أنها تخضع لتنظيم محاسبي دقيق، لا لـ «فوضى المرجعية»!

وقبل مناهج الحوزة وإدارتها، وجبي الحقوق الشرعية، والقضاء على استقلالية رجال الدين، واستراتيجية إضعاف الموارد المالية للمرجعية... كانت الحزبية قد عمّت النشاط التبليغي.

فسيطرت الدولة على جميع المساجد والحسينيات والمراكز الدينية في إيران، ولم يعد بإمكان خطيب لا يوافق السلطة أن يرقى المنابر في الحسينيات، ولا عالم يتحفظ أو يعارض سياسات الدولة أن يؤم جماعة في مسجد! (وهناك استثناءات أفلتت، لا زالوا يلاحقونها، حتى يطبق أمرهم ويهيمن).

فقد شكل «ولي الفقيه» لجاناً خاصة في كل مدينة وقرية تقوم بنصب وتعيين أئمة الجماعة... وصارت هذه اللجان التي تشتمل على عناصر من وزارة الأمن، توجه أئمة الجمعة والجماعة وتلزمهم بالخطاب الرسمي للدولة، وتتدخل بتعليماتها في أنشطة التبليغ والإرشاد، بل في طبيعة ونوعية الدروس التي يلقيها إمام الجماعة في المسجد والخطيب في الحسينية، الذي صار يتغير ويستبدل تبعاً لدرجة انضباطه وتقيّده بهذه التعليمات!

وهكذا نظمت عملية ندب العلماء والمبلغين لمرافقة قوافل الحجاج والمعتمرين وزوار العتبات المقدسة. وابتعاثهم للبلاد والمدن والقرى في «مواسم الخطابة» لرقي منابر العزاء الحسيني في محرم وصفر، والإرشاد الديني في شهر رمضان المبارك... وبهذا أحكم النظام سيطرته على جميع مرافق وميادين حركة رجال الدين.

وبعد أن حوّل الحوزة إلى حزب، ورجال الدين إلى موظفين أو عملاء للمخابرات... عمد إلى المرجعية ووضع آلية خطيرة في انتخابها وتعيينها.

فقام النظام، إثر وفاة آية الله العظمى الشيخ الأراكي (قدس سره)، ببدعة غاية في الخطورة، وذلك حين اجتمعت جماعة مدرسي الحوزة (وهي لجنة من العلماء الموالين للسلطة وولي الفقيه)، ورشحت مجموعة من الفقهاء، وعرضتهم كخيارات أمام الأمة، لتنتخب من شاءت «منهم» للمرجعية.

والحق، إن هذا الأمر لو تم كما أراده النظام، لكان المسمار الأخير في نعش الحوزة والمرجعية. ولكنه رغم الزخم الإعلامي والتوظيف السياسي، والدعم المخابراتي[1]... لم يتمكن من إتمام الأمر وإبرامه كما أراد.

واستطاعت المرجعية الأصيلة، بخطوات بسيطة في ظاهرها، عميقة في مدلولها، حاسمة في عطائها وتاثيرها، أن تسقط هذا المخطط وتفشله فشلاً ذريعاً.[2]

لعل فهم واستيعاب مسالة المرجعية وكيفية ظهورها وانتشارها، من السهل الممتنع لمن هو خارج تلك الأجواء، مهما قرأ عنها وحاول دراسة شروطها ومقدماتها... ففي الواقع العملي، ودنيا التطبيق والممارسة، ينتقل الأمر إلى عالم آخر.

ولا أرغب في تبني ما يقال عن عنصر الغيب ودوره في حفظ هذه المسيرة، ويد إلهية لا زالت تكلأ المراجع العظام بالحفظ والتسديد، وتسقط المدعين المزيفين وتفشل مساعيهم...

---

(١) راجع: ص ٧١ إلى ٧٤ من هذا الكتاب.

(٢) رغم أن اسمه ورد في القائمة التي «رشحتها» الدولة، فقد بادر آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني إلى رفض ذلك «القرار»، وأعلن عزوفه عن المرجعية ورفضه تقليده! وحين أُغفل ـ بعد مدة ـ بيان الدولة وترشيحها، وسقط فعله وتاثيره، قام الشيخ بإعلان مرجعيته ونشر رسالته العملية! في موقف واضح الدلالة، صدّق ظن الطلبة في الحوزة وتحليلاتهم عن سر رفضه الأول. فقد كان رفضاً لآلية الترشيح والتعيين، وللبدعة الخطيرة التي كانت تهدد المرجعية الشيعية، وتشرف أن تنتقل بها إلى البابوية، دون أي فرق واختلاف.

أما آية الله العظمى الشيخ ميرزا جواد التبريزي، فقد كان في موقفه التاريخي، حين رفض زيارة السيد الخامنئي في سفره إلى قم (بعد مرجعيته)... ما يكفي من إعلان البراءة والإعتراض على هذا الهتك السافر للمرجعية. وقد رد على بعض منتقديه (من الطلبة ـ المخابرات، وعناصر الضغط)، الذين طعنوا وتجاسروا على الشيخ زاعمين أن منطلقه في عدم زيارة الخامنئي هو التكبر والغرور... فأجابهم الميرزا دام ظله باقتضاب: «أنا مكلف بحفظ المرجعية ومقامها، والقضية ليست شخصية».

فمع إيماني به، لا أراهن عليه، وأنا ممن يترك هامشاً لخرق القاعدة، قد يكون ضرباً من الإمتحان والإبتلاء، أو عقوبة على تردّي وضع المؤمنين وتقاعسهم، فيعاقبوا بان يخلى بين أمر المرجعية والأسباب الطبيعية، فتخضع للقانون الذي يحكم الحياة بجميع أبعادها، فيتسلقها من ليس بأهل، وينتحلها مدع كاذب مدلّس... فليس هذا بمحال، ولا هو على الظالمين ببعيد.

إن بروز الفقهاء وتصديهم للمرجعية، شأنه شان باقي قضايا الحوزة وأمورها كالإنتساب والتحصيل والزي والشهادة والتخرّج، لا يحكمه قانون مدوّن ولا يخضع لضابطة محددة. ليست هناك ثمة آلية معينة، كان تجتمع لجنة أو هيئة من كبار العلماء (أهل الخبرة)، وتزكّي مجموعة من الفقهاء، ينتخب من بينهم «الأعلم»...

بل هم طلاب «بحث الخارج» الذين يستقطبهم الفقيه بما بلغه بحثه من مستوى فيقتنعون بفضله وعلمه وكفاءته، وما يلاحظونه على سيرته وسلوكه من تقوى وزهد وعدالة وإعراض عن الدنيا وناي عن زينتها وفضولها... فيلحّون عليه بالتصدي للمرجعية.

لذا تجد أن الامر يتكرر في كل أُستاذ مع تلاميذه، فتتعدد المرجعيات. اللهم إلا في مقاطع نادرة من تاريخ الحوزة، القت فيها الزمام لواحد، انفرد بمرجعية عليا استقطبت الطائفة ككل.

أما القوم، فقد أرادوها «بابوية»*...

وجدوا «قساوسة» ضعاف النفوس، خارت قواهم أمام إغراءات الإمرة وتسويلات المال وبريق الشهرة، فباعوا دينهم بدنياهم، وهم يحوطونه ما درّت معايشهم.

(*) البابا، هو اسقف روما وراس الكنيسة الكاثوليكية. يعتبر خليفة القديس بطرس ونائب المسيح على الأرض. وهو رئيس دولة الفاتيكان (منذ العام ١٩٢٩). والبابا ينتخب في اجتماع سري يعقده «مجمع الكرادلة المقدس» (Sacred College of Cardinals) كلما شغر الكرسي الرسولي.

والكنيسة الكاثوليكية تعتقد أن البابا معصوم في الشؤون المتصلة بالإيمان (infallibilty)، ويلقب البابا عادة، بـ «الحبر الأعظم».

وعثروا على آخرين، يُطير خيال شرطي وطيف رجل أمن الكرى من أعينهم، وترتعد فرائص أحدهم من صفق الباب! فكيف بقعقعة السيوف وقرع الطبول، وخشخشة الاغلال في الاقدام والاصفاد في الأيدي، وصلصلة قضبان الحبس حين تتداخل لتوصد عليه؟ وكيف به إذا رأى «بخشي»* وقد حمل مدفعاً رشاشاً بدل بندقية، واعتلى عربة ذات دفع رباعي بدل دراجة نارية (كما يفعل فريقه)، وتمنطق «شراشير» الطلقات والذخائر، تتعاكس على صدره... وهو يزأر، فيتطاير رذاذ الزبد من فيه دون أن يبصق، فكيف إذا فعل؟!

(*) بخشي هذا يحكي ظاهرة في إيران، وفي الجماعات الموالية لإيران في الخارج... ولعلّه يصلح أن يكون نموذجاً يصوّر ما عليه طائفة من الشباب الإسلامي الذي ما برح يباهي بالثورة ويتشدق بمبادئها وينافح ويكافح، وكانه في بداية الثمانينات! إنه أحد قادة فرق وميليشيات الضغط في طهران، الذين عرفوا بـ «ذوي الهراوات» (چماغداران، گروهای فشار)، الذين لا هم لهم ولا غم، إلا إثارة الفوضى في تجمعات الإصلاحيين وتخريبها حتى تنفض، ثم ملاحقة رموزهم بالإرعاب والإرهاب الذي بلغ تصفية البعض.

ولا أُريد أن أُجاري التحليل الذي يطلقه الإصلاحيون، ويعزو جلّ هذه التصرفات، ويرجع بواعث ومنطلقات هؤلاء الشباب، لمصالح تدغدغ مواقع اللذة والشهوة و«الدنيا» في نفوسهم: تبدأ برخص حمل السلاح، و«كوبونات» شراء الدراجات النارية بأسعار مدعومة حكومياً (تبلغ أقل من عشر القيمة الفعلية)، وتنتهي (في كبار القوم وقادتهم) إلى حيث انتهت بالسياسيين... لا أُريد هذا، بل أُريد أن أتمسك بفرضية إخلاص هؤلاء وسلامة نواياهم.

وللباحث أن يتأمل كيف يمكن للإنسان أن يعيش في عاصفة ثلجية تنحدر فيها درجة الحرارة دون ٣٠ درجة تحت الصفر، ثم يقسم باغلظ الايمان ان الشمس ساطعة وكتل الجليد المتراكم هذه، هي باقات ورد وسنابل قمح تتموج في مرج أخضر؟! أو أن هذه الحمامة البيضاء الوادعة، التي تلتقط حبها وتهدل في الفناء، هي غول او عنقاء تريد أن تفتك بسكان البيت؟!

ليس الامر من صراع الطوباوية والبراغماتية وتضاد الخيالية والواقعية، بقدر ما هو مفارقة افرزها تخلف الحركة الإسلامية، ولا اقصد عجزها عن بلوغ اهدافها، فالاهداف ما كانت يوماً غاية في ادبيات الحركة الاصيلة، بل تخلفها وعجزها وفشلها في التمسك بقيمها واخلاقها. فتكابر وتغالي...

وهناك مع الوصوليين والجبناء، شريحة ثالثة من «الجهلة المتنسكين»، مشايخ في غاية البساطة ونهاية السذاجة. نماذج كفراش النار، الذي يحوم حول الشعلة حتى يهوي ويلقى مصرعه، حق أن يكونوا حطب هذه النار ووقود هذه الفتنة... (وكعيّنة تكشف حال هؤلاء، يقال أن أحدهم شوهد وهو يلقي التحية على نفسه! حين ظهرت صورته في مرآة بحجم قامته، نصبت في بيت صديق كان في زيارة له... وعلى هذا قس الوعي والبصيرة، وزن القدرة على النجاة من حيل ومكائد دهاة لفوا بمكرهم البلاد والعباد!)...

أدخلوا أضراب هؤلاء في «الحزب»، ثم رفعوا رتبة البعض إلى «كاردينال»، وجمعوا «الكرادلة» ليرشحوا مراجع التقليد. والخطوة التالية التي لم يمهلهم القدر بلوغها، هي تعيين مرجع أعلى و«بابا» يترأس الحوزة والمرجعية، ويتقلد زمام المذهب الجعفري!

* * *

هكذا تكاملت مقومات «الطبقة» في رجال الدين، فسقطت أعظم الحجج، وانتفت أكبر الأعذار التي كانت تحول دون انشقاق المذهب ومروق طائفة من أبنائه في مذهب، بل دين جديد.

لقد «نجحت» الخامنئية ـ إلى حد كبير ـ في خلق مبررات دعاوى «البروتستانتية»... وأرى أن هذه هي أكبر جريمة اقترفها هذا العهد، وتفوق في خطورتها باقي جرائمه كقمع الحريات والظلم الإجتماعي والفساد الإداري، وما انتهى لتشويه الدين.

وماذا عسى الإصلاحي أن يفعل وقد سُدت الأبواب في وجهه؟ فنحن، والمنهج العلمي، لا نملك أن نطعن ونرد كل دعوى بأنها مغرضة وشيطانية، فنصد الباب في وجهها. بل علينا أن نجاريها ونلاحقها ـ علمياً ـ حتى يثبت خواؤها وإفلاسها.

وهذا ما كانت عليه الحوزة حتى الآن في رد المبدعة وجواب من يزعم أن في هذا الدين نقصاً أو خللاً أو خرافة، أو أنه يقدس ما ليس بمقدّس، ويعصم من تصدر منه الأخطاء، ويحمّل الأمة ما لا يلزمها باسم الله والدين...

فكانت الحوزة تدعوهم للحوار، وتفتح أبوابها وتبذل إمكانياتها ليسلك هؤلاء طريق العلم، فيفهموا ـ أولاً ـ ما تقوله الحوزة، ويقفوا على أدلته، ثم يتمكنوا من منهج البحث والآلية العلمية للإستدلال والإعتراض...

ثم ترجوهم ـ رجاءً ـ ان يدلّوها على دليل واحد ويرشدوها على حجة علمية تثبت دعاواهم ومزاعمهم، ليخضعوا لها برحابة صدر، ويجاروهم ويوافقوهم فيما ذهبوا إليه.

* * *

ولم تبق اليوم إلا ثلة من مراجع التقليد، ناهز أغلبهم السبعين، يتمسكون بإدارتهم التقليدية، ويكتفون بدروسهم المحصورة في بحث الخارج، وكوكبة من كبار تلاميذهم، يؤمّنون دروس السطوح العالية لمن أراد الحرية وتمكن من الإنعتاق عن نظام الدولة ومخابراتها المسيطرة على الحوزة.

والمفارقة، أن تجد في هذه المرجعيات، رغم ظروف هذا «الغزو» التنظيمي والحزبي وأجواء الضغط والإرهاب، نشاطاً وزخماً وحركة متالقة، أعادت ذكرى البروجردي والحكيم، حين كانت المرجعية في ذروة عزها ومجدها...

فالسيد السيستاني ينشط، عبر مكتبه بقم، في الميدان التحقيقي، والخدمات المساعدة للطلاب، ولا زال يرفد الحوزة بمؤسسات تؤمن خدمات الكمبيوتر والإنترنت، وأُخرى تعنى بنشر التراث والدراسات والكتب، ومراكز تضم لجاناً تتولى الردود العقائدية.

وقد انبرى الوحيد الخراساني والميرزا جواد التبريزي لتربية العلماء، والتصدي للمبدعة ومقاومة الضلال الذي اخذ يعصف بالساحة الشيعية. وبعض مواقفهما تحرج الدولة، وبعضها الآخر تنال منها في الصميم، فكانها عنتها بكناية أبلغ التصريح! ولسان حالهما ان الحوزة الشيعية لا زالت حية نابضة، ولا زال دم الغيرة والأمانة العلمية والمسؤولية الشرعية تجاه الامة يتدفق في عروقها.

وبين رهان النظام الحاكم على عمر هؤلاء والأجل الذي ينتظرهم، ورجاء المرجعية بنصرة تخرجهم من هذا المازق، وكيف السبيل لإفهام الأمة خطورة الوضع، وأن القوم غزاة وظلمة وأغراب، ليسوا من أهل البيت، ولا يتمتعون بادنى مشروعية...

جاء الفرج، أو نزل البلاء، لست أدري؟

على يد الإصلاحيين، الذين لم يتوانوا في استغلال الوضع، ونادوا بالبروتستانتية، وجعلوها أداة صراعهم السياسي. فارتبك المحافظون وتعثروا، ووقفوا مبهوتين: كيف يصارعون من وفّروا له الحجة؟ وكيف تدار جبهة تتداخل فيها السواتر والخنادق، وتقتضي أن توجه المدافع فوهاتها للأعلى (بزاوية قائمة) وتقصف؟!

وبين ضعف هذا وارتباك ذاك، وانشغال الظالمين بالظالمين... ينجي الله المؤمنين ويخرجهم من بينهم سالمين.

* * *

الخاتمة

كثيراً ما تاملت في الإتجاه الذي يفهم الصيرورة التاريخية على أنها تتابع غير متماسك للحوادث المعزولة بعضها عن بعض، وان اللحظات تتلاشى تدريجياً مع تدافع الزمن وتلاحقه.

وما ذهب إليه البعض من إفراط في الإهتمام وغلو في التركيز على «الصدفة»، دورها ونتائجها في إثارة الأحداث وتوجيهها*، مما يلغي وجود فلسفة لحركة المجتمعات والامم، وما يصنع «التاريخ».

ترى، هل هناك ما يفسر تعاقب الاحداث ويحكم تحركها في مسارات دون أُخرى، ويفضى إلى نتائج معينة لا غيرها، وفقاً لنظرة معينة تجاه العالم وفكرة محددة عن الإنسان؟

(*) يرى «باسكال» هذا الفيلسوف والرياضي والفيزيائي والاديب الفرنسي الشهير، صاحب الإكتشافات العلمية الذي وضع الخطوط الرئيسية في الدفاع عن الديانة المسيحية في كتاب «الخواطر»...

يرى أنف كليو بترا عاملاً مهماً في التاثير على مجرى التاريخ! ذلك حين سحر جماله بطليموس الثالث عشر ثم يوليوس قيصر ومن بعده ماركوس أنطونيوس... اتهمت بقتل ذاك ففرت، وتزوجت هذا فاصطحبها إلى روما. قامت الحروب وانعقدت الأحلاف وسقطت الدول... حتى انتحرت هذه الفاتنة التي كانت محور الحركة لعقود متمادية، فكانها صنعت تاريخ تلك الحقبة.

اختلف المفكرون في هذا، ونشأت وفقاً لذلك نظريات...

فهناك من تبنى نظرية «حتمية المصير الإنساني وقدَريته»، فاستبعدوا الصدفة، وانطلقوا من أن حركة التاريخ شيء مستقل عن إرادة الأفراد: فقال «كونت» بأن قانون الحالات الثلاث (الحالة الدينية، الميتافيزيقية، الوضعية أو العلمية) هو الذي يحكم تطور البشرية. وذهب «ماركس» إلى أن نمط الإنتاج والحياة المادية، وما ينتج عنها من «صراع طبقات» هي التي تتحكم بالصيرورة الإجتماعية وترسم حركة التاريخ. بينما يعتقد «سبنسر» بأن القوانين العضوية للتطور هي التي تحدد صيرورة الجسم الإجتماعي والفردي كأن تبلغ المجتمعات «حالة التصنيع» بعد «حالة الحرب».

وهناك من تبنى غائية الصيرورة الإنسانية، وربطها بنظريات التقدم: فبدل فهم الصيرورة على أساس خضوعها لسبب معين، يتوجب علينا أن نفهمها على أساس توجهها نحو غاية محددة. فذهب «كانط» إلى أن التاريخ بمجمله ليس سوى تحقيق لحظة غير مرئية للطبيعة من أجل توفير الشروط المناسبة لتفتح طاقات الإنسان وتطورها، قاصداً بذلك العقل والأخلاق والحق.

وهناك المفهوم الجدلي للتاريخ: وهو الذي نادى به «هيجل» ويقوم على «الجدلية» (الديالكتيك) ولبّها الاعتقاد بأن التناقض هو نسيج الأشياء، فكل شيء يحتوي في داخله على جانب إيجابي وآخر سلبي، وفي كل شيء جانب ينمو وآخر يموت. ومن هذا الديالكتيك الهيجلي، انطلق ماركس وانجلز ولكنهما أقاماه على أساس مادي، فنشأت «المادية الجدلية» التي هي علم القوانين العامة الأساسية في الطبيعة والمجتمع والفكر.

وأقدم ما في هذا الحقل، هو نظرية «الدورات المتعاقبة»: وعرفها الأقدمون باسم نظرية «العود الأبدي»، وتعتبر هذه النظرية أنه بعد مرور عدة آلاف من السنين على التاريخ البشري، يعود التاريخ من جديد إلى نقطة البداية في حركة دائرية. وقد تبنى هذه النظرية نيتشه والفيلسوف الإيطالي فيكو...

فتاريخ أي شعب يشكل وحدة لا تتجزأ، والشعوب تمر بنفس المراحل: مرحلة عصر الآلهة، وفيها يكتسب الحق صفة دينية، وتكون السيطرة فيها لرجال الدين. وبعدها ياتي عصر الإبطال فتسيطر الارستقراطية ويحصل مزج بين القوة والدين. ثم ياتي عصر الإنسان، وفيه يصبح الحق عقلانياً وياخذ منحاً علمياً... ثم تعود الدورة لتبدأ من جديد.

ولعل ابن خلدون اخذ بهذه النظرية ايضاً، ففي «المقدمة» يرى أن عمر الدولة هو شبيه بعمر الاشخاص، ويقدره بمائة عام، ثم تاتي بعدها دولة أُخرى و«عصبية» جديدة، بعد أن تكون العصبية القديمة قد تفككت وغلبت على أمرها. فالتاريخ هو حركة دورية تولد فيه عصبية على انقاض أُخرى ثم تموت، وهكذا.*

أما في المدرسة الإسلامية، فقلّ أن تعرّض العلماء لهذا الموضوع (وهكذا غيره من مواضيع علم الإجتماع) بنحو مستقل، اللهم إلا ضمن بحوث تفسيرية أو كلامية وفلسفية. وما حظيت به في هذا الباب لم يتجاوز مؤلف للشيخ محمد تقي مصباح «جامعه وتاريخ از ديدگاه قرآن» (فارسي). وآخر للشهيد السيد باقر الصدر «المدرسة القرآنية» فيه بحث حول «السنن التاريخية في القرآن». وثالث للشهيد المطهري في كتابه «المجتمع والتاريخ». كما تناول الموضوع آية الله الفقيد الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كتابه «حركة التاريخ عند الإمام علي عليه السلام». وللسيد محمد باقر الحكيم كتاب بعنوان «القصص القرآني» مرّ في بعض صفحاته على الموضوع... وإن فاتني شيء، فلا أظنه يتجاوز دراسة أو اثنتين.

(*) استقيت هذه الآراء ونقلتها من مجموعة مصادر هي:
«قصة الحضارة» لول وايرل ديورانت، و«تاريخ الفكر الاوروبي الحديث» لرونالد سترومبرج، و«من هيجل إلى نيتشه» لكارل لوفيت، و«المقدمة» لإبن خلدون، و«الفكر العربي» لعمر فرّوخ، و«ما هي المادية الديالكتيكية» لكرايفين، و«ما هي المادية التاريخية» لبربشكينا وزيركين وياكوفليفا. بالإضافة إلى مجموعة من المعاجم والقواميس.

وعموماً، تخلص المدرسة الإسلامية إلى أن التاريخ خاضع في رسمه وحركته لقوانين وسنن، وهناك حقائق أكدها القرآن بخصوص هذه السنن، وهي: أنها «مطردة» وليست عشوائية ولا قائمة على الصدفة ﴿لن تجد لسنة الله تبديلاً﴾. كما إنها «ربانية» تمثل إرادة الله، فتقطع الطريق على انفراد الإنسان. ثم هي ـ في الوقت نفسه ـ تخضع لـ «اختيار الإنسان». وقد تأخذ السنة التاريخية شكل القضية الشرطية تارة، وشكل القضية الفعلية الناجزة المحققة، ثم شكل الإتجاه الطبيعي لا القانوني الصارم. ومن أراد التفصيل فليراجع المصادر التي أتيت على ذكرها.

وفي المجموع فإن القرآن الكريم ذكر هذه السنن، كما تحدث عنها النبي الأعظم وآل بيته الأطهار ﷺ... ومنها:

سنة ارتباط سمو الامم ورقيها، بالتغيير الروحي للأفراد. ويظهر ذلك من قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم﴾، و﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

سنة تغيير الأوضاع الإجتماعية والحياتية للناس، وتحقيق الرخاء و«وفرة الإنتاج»، بتطبيق حكم الله و«عدالة التوزيع»، كما في لغة اليوم. وقد ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أُنزل إليهم من ربهم لاكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾، و﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون﴾، و﴿وأن لو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماءً غدقاً﴾.

وهناك سنة انتصار الحق على الباطل، التي أكدها القرآن في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً﴾، و﴿إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد﴾، و﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾، و﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾.

وسنة الإبتلاء وعموم الإمتحان، في قوله تعالى: ﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾، و﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه﴾، و﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾، و﴿ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم﴾.

ومن السنن، التي سجلها القرآن الكريم في سياق العوامل التي تصد عن الحق وتمنع الهداية، وتقف في وجه القادة الإلهيين من أنبياء ورسل وائمة وعلماء ربانيين:

هيمنة الأثرياء المترفين وسطوة المستكبرين، بدءً من الفراعنة والقوارين حتى صناديد قريش... فقال عز من قائل: ﴿وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون﴾، ﴿... قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾، ﴿قال الذين استكبروا إنا بالذي آمنتم به كافرون﴾.

وانسياق المجتمع وراءهم، أسرى نزعة استصحاب الوضع القائم، فكلما جاء نبي بالحق ودعاهم إلى الهدى قالوا: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون﴾، ﴿وجدنا آباءنا لها عابدين﴾، ﴿بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون﴾، واعترضوا: ﴿أجئتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا﴾؟ واستنكروا: ﴿أتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا﴾؟ واستكبروا ﴿تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا﴾؟ ورفضوا ﴿حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا﴾، وعاندوا ﴿بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا﴾، ودخلوا فيما يشبه الخرص والهذيان فقالوا ﴿ولو شاء الله لأنزل ملائكة، ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين﴾، ﴿فأتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾...

ولم تكن دعاوى ﴿أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم﴾ و﴿لقد كنتم أنتم وآباءكم في ضلال مبين﴾، تنفع ولا تشفع لتصد القوم عما كانوا فيه، فتنتزعهم من الأجواء التي ألفوها، وتحرّرهم من الواقع الذي التصقوا به، والأرض التي اثاقلوا إليها.

* * *

ومن هنا انطلق «الإصلاحيون» في دعواهم...

وإنما ولجت هذا الموضوع، وجئت بهذه المقدمة لخاتمتي، لنقف على أبعاد ما يطرح في الساحة وما يعمد إليه البعض من تصوير التمرّد على الوضع القائم في الحوزة والسعي لإلغاء المرجعية... ضرباً من «صنع التاريخ»، وخلق الصيرورة التاريخية، وإيجاد الحدث الذي سيسجل نقلة للأمة تنعطف بها نحو طور جديد في مسيرة التكامل، منطلقاً من دور الإنسان وإرادته وفعله.

وما توهموه في صلابة الحوزة وظنّوه في إصرار المرجعية الدينية على نهجها، ضرباً من «أسر» الماضي، وتمسكاً بما وجدوا عليه السلف من «آبائهم»... فرفضوا التقدم وأخلدوا إلى الأرض.

ولا أُريد أن أسفّه هذا الرأي، وأتحامل على هذا الفهم بأي شكل، فأُبادر إلى الحكم بسقوط هذه الفرضية، وانتفاء هذا الإحتمال، وكان الحوزة والمرجعية في مناعة تدخلها في حصن العصمة، أو ما يجعلها فوق القانون والسنن الإلهية التي تخلق حركة التاريخ وتصنع محطاته.

لا أُريد هذا بطبيعة الحال، وأنا في غاية الحرص أن لا أُستدرج إليه وأقع فيه... حرصي أن لا أقع في مطب الغشاوة والخلط والخبط الذي خرج عن الأحداث والوقائع بمثل هذه النتائج، بعد أن سجل القراءات على طريقة القوم في الرصد والإستقرار، ثم الفهم والتحليل، فالتنظير.

فاكون كمن ينظر إلى الحدث أو الشخص، بل يتمعّن فيه، ولكن بعين عوراء، ثم يتغزل بجماله أو يهجو قبحه. ويتلمس الأشياء، ويبالغ في دعكها وفركها، ولكن بأكف ترتدي القفازات، ثم لا يتوانى أن يحكم عليها بالنعومة أو الخشونة. ويأكل الطعام ويفرط في تذوقه، ولكن بفم أمرّته الحمّى، ثم يزعم لذته أو رداءته. ويستنشق الروائح والعطور حتى تضمّخ، ولكن بأنف مزكوم، فراح ينسب أذكى الطيب إلى النتن!

تُرى، هل التمسك بالتراث ضربٌ من الجمود على الموروث، وتعظيم باطل للـ «مقدسات» المختلَقة؟... مما يظلم الطاقات الكامنة في هذا الدين، ويمنع تفجّرها وانطلاقها بالعطاء، ويعطّل ما يمكن أن يأخذ بيد البشرية جمعاء، لا المسلمين فقط، ويطوي بها مراحل ويقطع أشواطاً، حين يساير العصر ويواكب الزمن؟

هل هو من الإخلاد والتثاقل إلى الأرض، والتحجّر على «ما ألفينا عليه آباءنا»؟ هل عجز الحوزة أن تنضو عنها ثوب الماضي، وتخلع هذا الرداء «المهتري»، وقد غدى أسمالاً غلبته الرقع، هو عقدة، أو تعصب وعناد؟ أم تراها مصالح يخاف رجال الدين فوتها وخسارتها!؟

إن الحقيقة العلمية، تأبى هذا التفسير، وترفضه رفضاً باتاً... وما هذا التطبيق المعوج، والفهم السقيم، إلا إمارة تؤكد ضحالة «الإصلاحيين» وفساد بضاعتهم وقلة باعهم ومتاعهم.

فما هكذا تورد يا سعدُ الإبل، ولا يكون الإستدلال والقياس، ولا الفهم والإنتزاع، وليس هذا من المنهج العلمي في شيء. ولعل الأمر أشبه بما تطالعنا به الصحف بين الفترة والأخرى عن اكتشاف عطّار يتعاطى الطب الشعبي علاج السرطان، ثم يشكو الإجحاف و«محاربة العرب والمسلمين» في عدم تسجيل براءة باختراعه!

ولا أراني بحاجة لسوق الأدلة التي تبني للفكرة الحق وتشيّد الرؤية الصحيحة في هذه القضية، فالدعوى (دون مبالغة ولا استخفاف) أقل من هذا وأصغر شأناً. لذا فإن إسقاط الفكرة وإبطالها والنقض يفي بالغرض.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن القرآن يدعونا للتمسك بالماضي (ما أصبح ماضياً لنا، وسيكون كذلك بالنسبة للأجيال القادمة) في قوله تعالى: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾. فهل عمل العامل بهذه الآية تشمله الإدانة والتقريع والزجر الذي جاء في آيات منع الركون إلى الماضي، والداعية لترك ما كان عليه الآباء والأسلاف، والإلتحاق بالقادم الجديد؟

لقد جاءنا الرسول ﷺ بالقصاص وإعدام القاتل، وجاءنا بالخدر والحجاب، ونهانا عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وما أُهل لغير الله به، فهل امتناع المسلم عن تناول الميتة، لمجرد أن الذابح لم يكن مسلماً أو أنه كان، ولكنه لم يذكر اسم الله على الذبيحة... هل هذا «التعسف» و«التشدد» و«التطرف»، وهذا « الجمود» على النص والتمسك بالتراث، مما عناه الله سبحانه وتعالى في إدانة الباقين على دين آبائهم وأسلافهم، الرافضين الإنضواء تحت راية الحق والهداية؟ هل هذا من ذاك؟ أم تراهم يزعمون أن فيه (أي القرآن) اختلافاً كثيراً، فهو من عند غير الله؟! ما لكم كيف تحكمون؟

إن القرآن الذي يدعو لذاك، يدعو لهذا أيضاً...

ويحذر من الإنقلاب على قيم النبي ﷺ ووصاياه بعد وفاته في قوله تعالى: ﴿أفئن مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم﴾، ويدعو للتمسك بأوامره ونواهيه وأحكامه وتعاليمه، مهما تقادمت الأيام، وخلفتها تراثاً و«تاريخاً» موغلاً في القدم.

وهذا الصادق ﷺ يقول: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره ولا يجيء غيره»[1]. والحديث صحيح في سنده، تام في دلالته.

لقد أتانا النبي ﷺ بالصلاة، وحدّد شكلها... فماذا نفعل إن جاءنا الآن من يزعم إنها قد تكون عبر التأمل في مغيب الشمس، أو من خلال استواء في جلسة، أو تقرفص يضع المرء فيه قبضتيه على ركبتيه، ويفرد سبابتيه ويغمض عينيه، أو يضم كفيه على صدره ويسند عليهما ذقنه، ويستغرق في تأمل عميق «تنقطع» معه الصلة بينه وبين الأشياء المادية، فتخلص الروح من شوائب الفكر، وتصفو النفس من كدر الدنيا... فترقى لتتحد بالذات الإلهية و«تصل» الله. هكذا يكون الأمر: «انقطاع» فـ «صلاة»؟ [2]

---

(١) روي عن زرارةبن أعين في الكافي: ج١ ص٥٨ ح١٩.

(٢) وهي الحالة المعروفة في اليوغا بـ «السّامادي» samadhi. واليوغا، هذه الفلسفة الدينية الهندية، تعني الإتحاد.

هناك اليوم عشرات المدارس الروحية المستجدة التي تعرض آليات و«تقنيات» حديثة للوصول إلى الله والإنقطاع عما سواه. فهل نلحق بهذه المدارس ونعمل بتلك الفلسفات ونعرض عن صلاة آبائنا وأجدادنا... لأن القرآن الكريم أمر بترك ما يعبد الآباء وقبّح وأدان وحذرنا الإصرار عليه؟!*

لقد جاءنا النبي ﷺ بالحج، وسنّ فيما سنّ ما يخلّد حيرة هاجر ﷺ، ونطاق بحثها وجولتها، وميدان تنقيبها عن ماء يروي ظما ابنها. وأمر ﷺ بطقس أبدي، «يقلّد» فيه المسلمون ويحكون ذلك الحدث، هو السعي بين الصفا والمروة، بل ندب للهرولة حيث هرولت والسير حيث سارت! وعلى هذا مضى المسلمون منذ صدر الدعوة حتى يومنا. فهل التمسك بهذا الأمر والمضي فيه، واتباع الآباء والأجداد... هو جمود وتحجر ورجعية؟ هل يدعو العقل والتقدم للبحث عن «مسعى» آخر وطقس جديد؟

هل من العلم والعقل في شيء أن يحتج محتج على القصاص أو الحجاب أو الصلاة أو الحج، وآلاف الاحكام الشرعية، وجزئيات تعاليم الإسلام الموروثة، بذلك الدليل؟ أي بالقول أن التمسك بهذه الأحكام هو إخلاد للأرض وركون للموروث و«ما وجد عليه الآباء»، وأن الإصرار على «الماضي» سنة مقتها القرآن وقبّحها وسجلها بقلم الإدانة وقرّع من عمل بها؟

إن القرآن الكريم الذي قرر تلك السنة التاريخية، أمر بهذه الشرعيّة... ومتى ما تعارض الخطابان علينا أن نراجع فهمنا وتطبيقنا، فهذا الكتاب لا عوج فيه ولا اختلاف ولا ريب... ولكنها تعمى القلوب التي في الصدور.

(*) بل قد تعرض شبهة مركبة، حين يقال إن صلاتنا بشكلها هذا لا تحقق ـ عملياً ـ النهي عن الفحشاء والمنكر، مع إن الله سبحانه قرر انها تفعل! الا يعني هذا أن ما أراده الله هو غير هذه التي نؤديها؟ لماذا نصر على الطقس «القديم» ولا نجرّب جديداً، فلعله أكثر نفعاً وأجدى في تحقيق غاية الصلاة؟!

إن هذه الشبهة تؤكد كم هو سطحي هذا المنهج وضحل هذا التيار، وبعيد عن الأصول العلمية في الإستدلال والمعرفة.

فإذا اعيتهم الحيلة والدليل، وخذلهم العقل والمنطق وصفرت أيديهم، لجأوا لأمثال السيد القائد أو فضل الله أو واعظ زاده أو حجتي كرماني أو الفضلي أو التسخيري أو العسكري[1]... فكانوا كمن عاذ من العري بظلام الليل، وأراد الستر بما زاد في فضيحته حين لاح الصباح، والفجر آت لا محالة. فهذا لفيف لا يساوي الألف منه شروى نقير[2]، ومن عرف ميزان العلم والفقاهة، وأحاط ببعض ما في هذا الميدان، وألمّ بمواصفات العلماء وأحوال الفضلاء... وقف على هذه الحقيقة بجلاء.

---

(١) وهذا الأخير الذي زعم التخصص في التاريخ، لم يتم دراسة شرح اللمعة (بشهادة رفاقه المحبين)، وهم يخلعون عليه لقب آية الله! وبعد أن كان ينظّر في السياسة، راح يخوض في العقائد والكلام والحكمة نقضاً وإبراماً، ويبطل (في مؤتمر اسطنبول) الأحاديث ويضرب بها (بعشرات الآلاف) عرض الجدار!

ومن ويلات السقوط في حبائل الإعلام الحزبي ووسائله الماكرة في تسقيط و«تلميع» الشخصيات، ومن آفات التعويل على غير العلماء... ما جرّه هذا الرجل على المذهب بعد سقوط قمة «ابتكاراته» التي عرضها في كتابيه «عبدالله بن سبا وأساطير أُخرى» و«خمسون ومائة صحابي مختلق». حيث انتهى الجهل بصاحبه إلى فذلكات وتحليلات انطلقت من أساس باطل، أرادت تبرير حالة باطلة، فوقع في تعسف وخبط لا أدلّ منه على «الإلتقاطية»، من قبيل اعتبار «ابا سفيان صادقاً في تعصّبه لعلي»! ولك أن تراجع كتاب المحقق الشيخ محمد علي المعلم «ابن سبا الحقيقة المجهولة» لتقف على جانب من هذه الفضيحة.

(٢) قد تكون لمن تعرضت له في هذا الكتاب حسناته وفضائله، وقد تسجل له خدمات جليلة على أصعدة مختلفة، لا أنكر هذا ولا أدفعه (كما لا أثبته). فإن إدانتي لهؤلاء وطعني فيهم ينال إقحامهم، أو إقحام أنفسهم في موقع التنظير للدين، وحساب أفكارهم على المذهب ونسبتها إليه، وهم ليسوا بأهل ولا محل، ولا شك. وإنما عمدت للتصريح وذكر الأسماء رغم ما أتكلفه وأدفعه من ثمن، أداءً لمسؤولية التوعية والتنوير ببيان حال «أبطال» دون بطولات ونجوم تبرق كسراب بقيعة. ثم تمرداً وضجراً بحالة من المجاملة أو الخوف حكمت، غدت عرفاً حال دون كلمة حق قد تقطع طريقاً على الضلال وتنقذ جماعة.

وبعد، فهؤلاء لم يسهموا في هذا الصرح بقبضة طين صارت لبنة دخلت في البناء، فلا قلب يحترق على أثر، ولا ضمير يتانب من تلف مصدر أو ضياع أصل. ومن قبل هذا وذاك: لا علم يهدي ولا بصيرة تقود... فلم لا يهدرون ويهدمون وينسفون؟ ولم لا يثخنون ويسرفون؟ وإن لم يكن عليك النسج «فاسحب وجرّ».

وراح «البروتستانت» يباهون بأن في رجال الحوزة ومن «العلماء» و«المراجع» من يخالف العلماء والمراجع! ويقول بقولنا ويتبنّى فكرنا، ويجاهد للخلاص من الماضي، ويكابد في التحرر من الموروث والإنفتاح على العصر...

وصدق القائل: مورد الجهل وبيّ المنهل.

إنني أربأ بمثقف أو أكاديمي أن ينحدر في تعاطيه وتعامله إلى هذا المستوى، وهو الذي (يفترض أنه) قضى شطراً من حياته في البحوث والتحقيقات العلمية في حقل تخصصه.

فإذا وقف على أعتاب الدين، يريد إطلالة تستجلي بعض مفاهيمه ومعارفه، أو يريد أن يحيط بحكم أو يفهم فكرة، قحمه دون علم ولا استئذان، وخاض فيه خوض العوام وتعاطى على طريقتهم. وراح يؤسس ويبني على آراء شاذة، أقل ما يقال في أصحابها أنهم غير متخصصين وليسوا من أهل الفن ولا أصحاب الحرفة، ولا يمثلون أدنى مراتب الحجة.

هل يقبل الأطباء أو الصيادلة أن يشار إلى «عقار» ركّبه مضمّد أو عطار يتعاطى الطب الشعبي، بل السحر والشعوذة، كدواء يشفي من هذه العلة أو تلك؟ هل يرضون بتعميمه على المرضى، وتسجيله على دنيا الطب والصيدلة؟

هل يقبل معشر المهندسين أن يلحقوا قاعدة في البناء والتصميم وضعها مقاول أو بناء، بل عامل لا يحسن إلا الردم بالأنقاض... يلحقوها بعلم الهندسة ويضموها لهذا الفن ويجعلوها من القواعد المنسوبة لهذه الصناعة؟

والسؤال التالي:

هل يقبل الاطباء ويعترفون بكون زيد طبيباً، والمهندسون بأن عمرو مهندساً، إذا لم يأت بشهادة من إحدى الجامعات والكليات المعترف بها؟ ثم هل يكتفون بالشهادة إن طُعن فيها وقامت البينات على تزويرها؟ الا يلجئون للتحقيق والسؤال، والتاكد من المعهد الذي أصدر الشهادة، والأستاذ الذي وقعها؟

فما بالهم يبخسون هذا الدين العظيم، ويزدرونه وكان لا حرمة له ولا شان؟ ويسمحون لانفسهم، ولغيرهم، ولكل من هبّ ودبّ أن يخوض ويستنبط ويؤلف وينسب إليه ما شاء، ولا يطالبه احد بشهادة أو إجازة، ناهيك بدليل؟

يبدو أن هذه أرض يستنسر بها البغاث (ضعاف الطير).

فلا قانون يمنع، ولا سلطة تزجر، ولا نقابة أو اتحاد مهني يدافع ويلاحق... اللهم إلا دين يحذّر من غضب إلهي وعقاب أُخروي، ونار يصلاها من يهتكه، ويمني باجر وثواب، ويبشر بجنة أُعدت للمتقين. ثم أخلاق قد تلزم صاحبها باحترام الآخر، بل باحترام العلم ومقامه، وأدواته ومناهجه.

* * *

يبدو أن «الإصلاحيين» و«المثقفين» ليسوا أقل حاجة إلى إصلاح حالهم، وإلى تثقيف أنفسهم بادوات الحوار وآليته، وما ينتهي بهم إلى فهم التعددية واستيعابها، واحترام الآخر كما هو، وعدم التقوّل عليه... ولا هم مستغنون عن دروس الإحتكام إلى العقل والنزول إلى الأسس المنطقية، والأصول العلمية لبناء الافكار وتكوين المعارف، من خصومهم. هذا ما يفرزه سلوك الغالبية العظمى منهم، ولا نرى حضوراً يذكر للبقية المنصفة.

وهكذا، يبدون بامسّ الحاجة لنبذ التعصّب والتطرّف والغلو، والتحامل. وإقحام الأغراض السياسية والأهواء والمصالح الشخصية والعقد النفسية في معاركهم العلمية وصراعاتهم الفكرية.

فها هي الأمة من أقصاها إلى أدناها، شعوباً وحكومات، أفراداً ومجتمعات، تتخلّف في جميع ميادينها، وتهوي إلى الحضيض... تجمد على موديلات ملابس، وتتصلب وتتيبس كمومياءات محنطة، أو كخشب مسندة، على «قصّات» شعر و«تسريحات رجالية»... وتهوي وتهوي حتى يسمّي الرجل ابنته «تيمناً» باسم مذيعة تلفزيونية رقيعة، أو مغنية خليعة.

تحولت إلى أمة مستهلكة: تأكل ما لا تزرع، وتلبس ما لا تنسج وتخيط، وتدير وتعمل وتتنقل وتتطبب وتبني، بما لم تصنع. وجل همّها كم سيتقلص وينكمش الهاتف النقال لتبادر باقتنائه، هذا لمن استطاع وتمكن، أما الفقير المعوز، فيعيش هو الآخر في هذه الهاوية، إذ لن تعدو تطلعاته وآماله أن يغنى يوماً ويثري ليقتني ذلك الهاتف الأصغر فالأصغر.

غدونا أُمة مقلّدة في جميع الميادين.

ومع هذا لم ينهض أحد بمواجهة أو معارضة أو وصف علاج، بل لم يبتئس أحد ولم يمتعظ، ولم يشكُ ولم ينزعج...

إلا من الدين: رجاله وحوزته، ومن «تقليد» المرجعية الدينية!

لسنا ننكر التبادل والتكامل الحضاري، وأن كل حضارة هي امتداد لسابقتها، ولا نريد أن نكابر ونتعالى فلا نأخذ من الشرق ولا نتلقى من الغرب... ولكن، ما هذا الذي لا يعطي شيئاً ولا يساهم ولا يرفد، ولا دور له إلا الأخذ والتلقي؟

هناك موسم، في البلاد العربية والإسلامية (ولعلّه في جميع بلاد العالم)، باسم «موسم المدارس»، على غرار موسم الحصاد وموسم الأمطار، وأمثال هذه المناسبات التي تشغل المجتمع كله.

يبدأ «موسم المدارس» مع كل عام دراسي جديد، وتقام فيه أسواق القرطاسية ولوازم التلاميذ من أقلام ودفاتر وحقائب وملابس. وفي بعض البلاد يأخذ هذا الموسم شكل الكرنفال، وفي دول أُخرى تستغل الحكومة الموسم لتحسن شعبيتها بدعم السلع.

وعندما تبدأ الدراسة، تزدحم الطرقات والأرصفة وتكتظ بسيل من الأولاد والبنات بملابس شبه موحدة. ينحدر (السيل) ـ صباحاً ـ من البيوت، وكأنها تتقيأ وتلفظ ما فيها، أو «تطفح» و«تفيض» في الشوارع فيضاناً...

تمتلىء الحافلات والسيارات، وتحترق ملايين الليترات من البنزين والديزل، ويلهث الأطفال، ويعرق المعلمون، وتنطبع على قمصانهم بقع من العرق تحت آباطهم، وتتلوث «البيئة» برذاذ الطباشير وهو يخط على اللوح، ويستنشق التلاميذ ما لم يستقر منه على الأرض أو على وجه المعلم...

ويعود السيل في الظهيرة وكأنه ينحسر نحو البيوت، كمهارب الماء، التي تنتهي بأنابيب ومجاري الصرف الصحي. وهكذا يتكرر المشهد في كل يوم، حتى إذا جاءت الجمعة أو اعترضت عطلة رسمية، تنفست الشوارع الصعداء، وسكن أنين المدينة بعض الشيء. ويستمر هذا الحال لعام دراسي كامل.

ثم ماذا؟

مئات الملايين من أطفال وفتيان ورجال هذه الأمة يدرسون ويتعلّمون... فما هي الحصيلة، وما هو الإنتاج؟

يتخرجون بعد ثمانية عشر عاماً من «التحصيل»: ليدرّسوا الجيل الجديد، أو ليتوظفوا كتبة، ويدخلوا في عجلة «الإستهلاك» ودورته الحاكمة على مجتمعات هذه الأمة... وهكذا يتوارث هذه «المهزلة» جيل بعد آخر، دون أدنى محصلة ولا إنتاج «حقيقي».

و«الكتبة» هذه، هي وظيفة المهندس والطبيب والصيدلي والطيار والعسكري والصناعي والإقتصادي والحقوقي ومبرمج الكمبيوتر... كلهم «كتبة» صفة وفعلاً.

فمهمّتهم وعملهم هو أن يجترّوا ما كتب وصنع هناك (في الشرق والغرب) ويقلدوه: الطبيب في وصفاته، والمهندس في خرائطه وقواعد محاسباته، والمحامي في قوانينه ودفاعاته، والفني في تنفيذ تعليمات الآلة التي صنعت هناك.

كلّهم «مقلّدون»... وليس ثمة «مبدع» أو «مخترع» أو «مكتشف» أو «عالم» حقيقي.

ترى... ألا يدعونا هذا لإعادة النظر في «مناهج» التعليم، لعلّ العقم منها والداء فيها؟ لعل الآلية التي يتلقى بها التلميذ في بلاد الغرب دروسه لا تصلح لنا؟

لماذا يعبّأ ذهن الطالب وتدسّ فيه «العلوم» كخابية تعتّق فيها المخللات؟ ونجدّ أن نجمع فيه ما لدينا، كل ما لدينا، ولا نترك فجوة وفرجة إلا نملؤها؟ فكأننا نتعمد أن لا نترك في ذهنه مساحة للتفكير فالإبداع والإبتكار والتألق؟

أين مثقفوا الأمة ومفكروها و«إصلاحيوها» عن هذه القضية المصيرية؟ لماذا لا ترتفع عقيرتهم إلا على علماء الدين، ولا يهدفون إلا «إصلاح» مناهج الحوزة الدينية؟ *

والحال أن موضوع المدارس وقضية التعليم محل ابتلاء لهم، فهم من ذاك السيل الذي ينقل أبناءه في الصباح، وينحسر في مجارير الصرف الصحي بعد الظهيرة.

لماذا لا يحقق الأكاديميون المسلمون شيئاً على صعيد العلوم العصرية؟ إنهم يجترون ما لدى الغرب، ولا يضيفون شيئاً يذكر. ومن بين آلاف براءات الإختراع التي تسجل سنوياً، لا تجد أسماءً للعرب أو المسلمين إلا بما يعد على أصابع اليد الواحدة.

والغريب أن مناهج «اليونسكو» لا زالت مقدّسة لا تمس!

والآلية التي يتلقى فيها أطفالنا العلوم العصرية، لا زالت في حصن «العصمة» والصون، لا يعترض عليها أحد ولا ينادي بتغييرها مناد، رغم فشلها الذريع وعجزها المفضوح؟!

وهذه النتائج تحكي عن حالها، وتكفينا الإستدلال...

(*) لعمري كان الحسد هو الذي يدفعهم ويألّبهم على الحوزة، وهو الذي دفع رفاقهم في النظام الإيراني ليسيطروا على إدارة الحوزة ووضع المناهج بما يقتل الإبداع والإجتهاد... ليجعلوها مثل مدارسهم العقيمة!

بين يدي بحث متين حول «الإستنساخ» في كتاب للسيد عزالدين بحر العلوم، جمع فيه محاضرات أستاذه سماحة الشيخ مصطفى الهرندي حول الموضوع، ولا يتجاوز تاريخ تاليفه الاشهر الأولى من انتشار خبر استنساخ العنزة «دوللي».

هكذا كانت الحوزة العلمية ولا زالت: مرنة ومتفاعلة ومبادرة ومتحركة... المشكلة أننا في معزل عنها وتباعد وهجر. فإذا أثيرت الأسئلة، وشعر العلماء بالحاجة في هذا الجانب والنقص في ذاك، فستجد كيف يكون التفاعل. وهنا (في الإستنساخ على سبيل الشاهد) قيّض الله من لم ينطلق في التعامل مع الحوزة من عقد وأغراض وأمراض، فاثار الأسئلة، فوجد اهتماماً وتجاوباً وترحيباً، فسجل البحث وطبعه ونشره، وخرج هذا النتاج الرائع.

دعونا نسال، ونتحاور عبر رفض الإجابات الاولى عن أسئلتنا، وعدم الإكتفاء بالسطحي أو البدائي منها، ونُشعر الحوزة بأن في «العوام» مثقفين لا يمثل أحدهم إلا حين يقتنع، ولا يقتنع إلا حين تاتيه بالدليل. ونتعرض لمواضيع حيوية على صعيد الحداثة والتطوير، وما يمس صميم النزاع، فنتناول:

الحريات في الإسلام...

من أين تبدأ، وأين تنتهي وتقف؟ ماذا عن حرية الفكر والإعتقاد، والإنفتاح على مصادر الآخرين، من اهل الكتاب والأديان غير السماوية والملاحدة؟ كيف يحجر الدين على الفكر، فيمنع مجرد اقتناء وابتياع كتب الاديان الأخرى، ناهيك بمطالعتها؟ (إلا لمن أراد ردها والجواب عليها).

ماذا عن أحكام الردة...

كيف يامرني القرآن والعقل بالتدبر في آيات الله وخلقه، فإذا شطح بي الفكر فشككت بديني وترددت بعقيدتي وقررت التخلي عنها، وعزمت البحث والتحقيق، لابني ديني واتخذه على علم وبينة، لا عن هوية ورثتها بالنسب... حكم علي بالإعدام، بحيث لا تجديني التوبة، فالفرض أنني مرتد فطري؟ والعياذ بالله.

كيف يستقيم أن يكون جوهر الدين الإرادة، وقيمة الأعمال والعبادات والإمتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى في النية وقصد القربى، ثم يُجبر الناس على العبادات الجماعية ويساقون إليها قسراً، فيعزر المتخلف عن الجمعة دون عذر، حتى يقتل في المرة الثالثة؟! أليست الزكاة عبادة قوامها النية ورجاء الأجر الإلهي، فما بال الممتنع عنها يحارب ويقتل؟

ماذا عن الثابت والمتغير في الإسلام...

هل يصح أن تكبر دائرة المتغيرات وتتوسع، حتى كان الدين انقلب وخرج عن ثوبه الأول وصورته الأصلية؟ فالعناوين الثانوية تجعل من الواجب حراماً ومن الحرام مباحاً بل واجباً؟ وفقاً لمعطيات وظروف الزمان والمكان. أم أن الرؤية الأُخرى المتطرّفة، التي تابى حتى إدخال وسائل العصر والتقنيات العلمية في العبادات، بل في الحياة بجميع أبعادها، هي الصحيحة؟ فلا يجوز الحج بالسيارة والطائرة، ولا الصلاة بالثوب المنسوج بالآلات، بل لا يصح ـ في معيشتنا ـ استعمال أي أداة لم يثبت أن النبي ﷺ وصحابته أو تابعيه استعملوها!

ما هو الرأي الفصل في قضية المرأة...

هل ان ما يطرح اليوم في بعض «الإجتهادات» الإسلامية هو ضرب من «التقية» والحذر من تشنيع الغرب، وهروب من إدانة إعلامه، وفرار من سطوة «الإرهاب» والتهويل الذي ينتظر المجاهر بـ «الحقيقة»؟ أم هي نظرة الدين ورؤيته الحقيقية للمرأة؟ لماذا هذا التعسف والتحايل والإلتفاف في تأويل النصوص الصريحة التي تثبت التفاوت بين الرجل والمرأة، في الخلق والعقل والإرث والدور والمسؤولية والشهادة والولاية (حتى على صغارها)؟ لماذا «تلوّنت» الاطروحة الإسلامية وتقلّبت حتى أدخلت المرأة في القضاء، متنكرة لتراث عريض، في طليعته نصوص معصومة؟ فإذا مسّ غيرهم أو دنا من هذا التراث في موضع آخر (كولاية الفقيه مثلاً)، سلقوه بالسنتهم وقرّعوه بأسواطهم، ووسموه بالكفر والزندقة؟

بين يدي بحث متين حول «الإستنساخ» في كتاب للسيد عزالدين بحر العلوم، جمع فيه محاضرات أستاذه سماحة الشيخ مصطفى الهرندي حول الموضوع، ولا يتجاوز تاريخ تاليفه الاشهر الأولى من انتشار خبر استنساخ العنزة «دوللي».

هكذا كانت الحوزة العلمية ولا زالت: مرنة ومتفاعلة ومبادرة ومتحركة... المشكلة أننا في معزل عنها وتباعد وهجر. فإذا أثيرت الأسئلة، وشعر العلماء بالحاجة في هذا الجانب والنقص في ذاك، فستجد كيف يكون التفاعل. وهنا (في الإستنساخ على سبيل الشاهد) قيّض الله من لم ينطلق في التعامل مع الحوزة من عقد وأغراض وأمراض، فأثار الأسئلة، فوجد اهتماماً وتجاوباً وترحيباً، فسجل البحث وطبعه ونشره، وخرج هذا النتاج الرائع.

دعونا نسأل، ونتحاور عبر رفض الإجابات الاولى عن أسئلتنا، وعدم الإكتفاء بالسطحي أو البدائي منها، ونُشعر الحوزة بأن في «العوام» مثقفين لا يمثل أحدهم إلا حين يقتنع، ولا يقتنع إلا حين تأتيه بالدليل. ونتعرض لمواضيع حيوية على صعيد الحداثة والتطوير، وما يمس صميم النزاع، فنتناول:

الحريات في الإسلام...

من أين تبدأ، وأين تنتهي وتقف؟ ماذا عن حرية الفكر والإعتقاد، والإنفتاح على مصادر الآخرين، من أهل الكتاب والأديان غير السماوية والملاحدة؟ كيف يحجر الدين على الفكر، فيمنع مجرد اقتناء وابتياع كتب الأديان الأخرى، ناهيك بمطالعتها؟ (إلا لمن أراد ردها والجواب عليها).

ماذا عن أحكام الردة...

كيف يأمرني القرآن والعقل بالتدبر في آيات الله وخلقه، فإذا شطح بي الفكر فشككت بديني وترددت بعقيدتي وقررت التخلي عنها، وعزمت البحث والتحقيق، لابني ديني واتخذه على علم وبينة، لا عن هوية ورثتها بالنسب... حكم علي بالإعدام، بحيث لا تجديني التوبة، فالفرض أنني مرتد فطري؟ والعياذ بالله.

كيف يستقيم أن يكون جوهر الدين الإرادة، وقيمة الأعمال والعبادات والإمتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى في النية وقصد القربى، ثم يُجبر الناس على العبادات الجماعية ويساقون إليها قسراً، فيعزر المتخلف عن الجمعة دون عذر، حتى يقتل في المرة الثالثة؟! اليست الزكاة عبادة قوامها النية ورجاء الاجر الإلهي، فما بال الممتنع عنها يحارب ويقتل؟

ماذا عن الثابت والمتغير في الإسلام...

هل يصح أن تكبر دائرة المتغيرات وتتوسع، حتى كان الدين انقلب وخرج عن ثوبه الأول وصورته الأصلية؟ فالعناوين الثانوية تجعل من الواجب حراماً ومن الحرام مباحاً بل واجباً؟ وفقاً لمعطيات وظروف الزمان والمكان. أم أن الرؤية الأخرى المتطرّفة، التي تابى حتى إدخال وسائل العصر والتقنيات العلمية في العبادات، بل في الحياة بجميع أبعادها، هي الصحيحة؟ فلا يجوز الحج بالسيارة والطائرة، ولا الصلاة بالثوب المنسوج بالآلات، بل لا يصح ـ في معيشتنا ـ استعمال أي أداة لم يثبت أن النبي ﷺ وصحابته أو تابعيه استعملوها!

ما هو الرأي الفصل في قضية المرأة...

هل ان ما يطرح اليوم في بعض «الإجتهادات» الإسلامية هو ضرب من «التقية» والحذر من تشنيع الغرب، وهروب من إدانة إعلامه، وفرار من سطوة «الإرهاب» والتهويل الذي ينتظر المجاهر بـ «الحقيقة»؟ أم هي نظرة الدين ورؤيته الحقيقية للمرأة؟ لماذا هذا التعسف والتحايل والإلتفاف في تأويل النصوص الصريحة التي تثبت التفاوت بين الرجل والمرأة، في الخلق والعقل والإرث والدور والمسؤولية والشهادة والولاية (حتى على صغارها)؟ لماذا «تلوّنت» الأطروحة الإسلامية وتقلّبت حتى أدخلت المرأة في القضاء، متنكرة لتراث عريض، في طليعته نصوص معصومة؟ فإذا مسّ غيرهم أو دنا من هذا التراث في موضع آخر (كولاية الفقيه مثلاً)، سلقوه بالسنتهم وقرّعوه بأسواطهم، ووسموه بالكفر والزندقة؟

هل يتجاوز دور المرأة في الحياة، وفقاً للمنظومة الإسلامية والفكر الأصيل، رعاية أطفالها والإعتناء بزوجها و«حسن التبعّل»، مما يقف عند باب البيت؟ فنحن نقرأ نصوصاً تحظر على المرأة الخروج، حتى للصلاة في المسجد، وتقول إن مسجد المرأة بيتها؟ فكيف بسياقة السيارة وخروجها للعمل وللتعلّم واختلاطها بالرجال. فلو خلينا والنصوص والتراث، لوجدنا أن كمال المرأة في جهلها وجبنها وبخلها!

ماذا عن حقوق الإنسان...

كيف يستقيم، ونحن في القرن الحادي والعشرين، وعلى أعتاب دنيا العولمة التي تريد أن تلغي حدود القوميات والأوطان والبلدان... أن يميز بين إنسان وآخر في الحقوق والواجبات؟ ويقال بتفوّق طائفة على أُخرى لمجرد المعتقد الديني الذي يؤمنون (حتى دون عمل والتزام)، فكون المرء مسلماً يجعله متفوقاً على جاره المسيحي، وله أن يعلو عليه، فالعزة لله ولرسوله وللمؤمنين. كيف يكون من حق المسلم المهاجر في بلاد الغرب أن يبني مسجداً يصلي فيه، ومسلخاً للذبائح يذكي اللحوم والطيور، ولا يحق للمسيحي العامل في بلادنا أن يبني كنيسة يصلي فيها ويقدس ربه؟

وفي الختام:

لا أتصور، أن إلغاء المرجعية الدينية وحذف الحوزة العلمية، والتمرّد على التراث والموروث العلمي والشرعي، ناهيك بالنصوص المعصومة من قرآن وسنة... يعالج مشكلة ويداوي جرحاً، بل أجزم بخلافه.

نعم، قد يحقق هدف من يريدون إلغاء الدين من أساسه.

فإذا كان في الإصلاحيين حريص على الدين وبقائه، والتزام الناس بقيمه الأصيلة لا «المختلقة» ومقدساته الحقيقية لا «المتوهمة»، فليعلم أن الحل ليس في «البروتستانتية»، ولا شك.

* * *

مع فـراغي من هذا الكتـاب وإتمامي فـصله الأخـيـر، كـانت الجمهورية الإسلامية قد أصدرت، عبر سلطتها القضائية، حكمها بإعـدام السـيد هاشـم آقاجري.

ولو اطّلعت على صحيفة الإتهام (مع الأسف أن المقام لا يسع نشرها هنا)، ونظرت في محاضر الجلسات، و«الأدلة» والحيثيات التي بنى عليها القاضي الحكم الذي أنزله بالرجل وأمر بإعدامه، وقارنته بمحتوى الشريط الذي كان مادة «الجريمة» وموضوع الإتهام والقضية... لرأيت عجباً عجاباً!

ولعَلمت كيف ومَن الذي يسيء إلى الدين ويشوّه المذهب؟ ومن الذي يعيد عهود محاكم تفتيش القرون الوسطى، فيخلق المبررات ويسوغ لهاتيك البدع والمطالبات، ويفتح الأبواب على مصراعيها لدعاوى «البروتستانتية»...

ويخرج الناس من دين الله أفواجاً.

ولتيقنت أن الحال «كدابغة وقد حَلمَ الأديم»

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

الفهرس

مقدمة وإهداء ٥
الإصلاح الديني ٧
«سر» الدين ١٧
طبقة الإكليروس ٥٢
«المشايخ» و«السر» ٣١
الإستغناء عن المرجعية ٣٩
مرجعيات مزيفة ٦١
ولاية الفقيه ٨١
عطاء الحوزة والمرجعية ٩٣
تنظيم الحوزة ١١٣
خطر التنظيم ١٢٣
الخاتمة ١٥١